

كِتَابُ
الْمَكِّيَاتِ

لِلشَّيْخِ الْأَعْظَمِ مُرْتَضَى الْأَنْصَارِيِّ
"قوله"

١٢١٤-١٢٨١هـ

تَحْقِيقُ رَقَائِبِهِ
السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ كَلَانْتَر

مَنْشُورَات
مُؤَسَّسَةُ الْمَرْكَزِ لِلطَّبَاعَاتِ
بِهَرِز - لَبَنَان



كتاب
المكاسب
١٤

كتاب

المكاسب

للمشيخ الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري

قدس سره

١٢١٤ هـ - ١٢٨١ هـ

تحقيق وتعليق

السيد محمد كاظم

الجزء الرابع عشر

منشورات
مؤسسة النور للمطبوعات
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

مؤسسة النور للمطبوعات

بيروت . شارع المطار . قرب كلية الهندسة ص . ب - ١١ / ٨٦٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وآله الطيبين الطاهرين

انجمن کتابارات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مسألة) (١) :

لو اكره احدهما (٢) على التفرق ، ومنع عن التخيير (٣) :
وبقي الآخر في المجلس (٤) .

فان منع (٥) من المصاحبة والتخيير .

لم يسقط خيار احدهما (٦) ، لأنها مكرهان على الافتراق

(١) اي المسألة السادسة من المسائل الثمان التي تذكر فيها-
مسططات الخيار .

ونحن ذكرناها في الهامش ٦ ص ١٩٧ من الجزء الثالث عشر بقولنا :
وهي ثمانية :

(٢) اي احد المتعاقدين :

(٣) اي من اخذ الخيار لنفسه .

(٤) اي في مجلس العقد .

(٥) اي الذي بقي في مجلس العقد لو لم يمنع من المصاحبة مع

صاحبه الذي اكره على التفرق ، ومنع عن اخذ التخيير .

(٦) المقصود من احدهما هو كل واحد من المتعاقدين اي لم يسقط -

وترك (١) التخابير :

فدخلت (٢) في المسألة السابقة .

= خيار كل واحد منهما في هذه الصورة ، والأنسب في العبارة أن يقال هكذا :

لم يسقط خيار كل واحد منهما ، لأن لازم معنى عبارته قدس سره :
سقوط الخيار عن الثاني فقط .

مع أن الامر ليس كذلك ، لأنه في صورة اكراه احد المتبايعين على الافتراق ، ومنعه عن اخذ الخيار ، وبقاء الآخر في المجلس ومنعه عن المصاحبة واخذ التخابير :

ثبوت الخيار لهما ، وعدم سقوطه عنهما .

للسقوط عن احدهما .

والدليل على أن المراد عدم سقوط الخيار عنهما .

قوله قدس سره في ص ٩ : لأنهما مكرهان على الافتراق ، وترك التخابير إذ الملاك في عدم سقوط الخيار هو الافتراق الاجباري وإن كان من جانب واحد .

فكيف وقد حصل هنا من الجانبين المنع من اخذ الخيار ، واحدهما

اجبر على الافتراق ، والآخر منع عن المصاحبة ؟

(١) بالجر عطفاً على المجرور في قوله في ص ٩ :

على الافتراق ؛ اي ولأنهما مكرهان على ترك التخابير .

(٢) جواب لأن الشرطية في قوله في ص ٩ :

فان منع من المصاحبة والتخابير ، اي دخلت هذه المسألة السادسة

من المسائل الثمان في المسألة الخامسة المذكورة في ص ٢٥٨ ج ١٣ بقوله

وإن لم يمنع (١) من المصاحبة .

لفقه (٢) أقوال .

وتوضيح ذلك (٣) .

= قدس سره : مسألة المعروف أنه لا اعتبار بالافتراق عن إكراه .
وجه الدخول هي وحدة الملاك في كليتهما ، لأن الملاك في عدم سقوط الخيار في المسألة السابقة هو إكراه المتعاقدين على الافتراق .
وهذا الملاك بعينه موجود في هذه المسألة التي يحقق عنها قدس سره حيث إن المتعاقدين الثاني الباقي في المجلس قد منع عن مصاحبة صاحبه ، وعن أخذ الخيار لنفسه كزميله .

(١) أي الآخر الذي بقي في المجلس لو لم يمنع من مصاحبة صاحبه الذي أجبر على الافتراق .

(٢) أي ففي هذا الآخر الذي لم يمنع من مصاحبة صاحبه .

أقوال : يعني في سقوط خياره ، أو عدم سقوطه أقوال ،
وسيدكرها قدس سره مشروحاً مفصلاً .

ونحن المذكور كل واحد من تلك الأقوال عند رقبه الخاص .

(٣) لما كان سقوط خيار هذا الآخر ، أو عدم سقوطه متوقفاً

على زيادة توضيح وتحقيق :

أخذ قدس سره في شرحه مفصلاً .

فقال : وتوضيح ذلك .

أي وتوضيح كيفية السقوط ، أو عدم السقوط :

هو أن المراد من الافتراق الموجب سقوط الخيار .

هو الافتراق الحاصل من اختيار المتعاقدين الناشئ عن إرادتهما

- إن افتراقهما المستند إلى اختيارهما كما عرفت (١) :
 يحصل بحركة احدهما اختياراً .
 وعدم (٢) مصاحبة الآخر كذلك .
 وأن (٣) الاكراه على التفرق لا يقطع حكمه .
 ما لم يضم معه الاكراه على ترك التخيير .

= وطيب نفسيهما .

والافتراق المتحقق بحركة احدهما اختياراً .
 وبعدم مصاحبة الآخر له اختياراً ، وعن ارادة اختيارية .
 فهذا الافتراق هو انسب لاجباب البيع المستفاد من قوله عليه السلام :
 فاذا افترقا وجب البيع .
 بخلاف الافتراق الحاصل عن اكراه ، والناشئ من اجبار ، فانه
 لا يوجب سقوط حكمه الذي هو الخيار ، ولازم عدم السقوط هو
 بقاء العقد على وجوبه .
 فالاجباب باق على ما كان ما دام لم يضم اليه الاكراه على ترك
 التخيير ، وعدم الاخلا به .

وإلى هذا المعنى اشار قدس سره بقوله :
 كما عرفت اي في ص ٢٥٨ من الجزء الثالث عشر بقوله :
 مسألة المعروف أنه لا اعتبار بالافتراق عن اكراه .
 (١) اشرنا الى محله آنفاً .

(٢) بالجر عطفاً على مجرور (الباء الجارة) في قوله في هذه الصفحة
 بحركة احدهما: اي وأن الافتراق يحصل بعدم مصاحبة الآخر اختياراً .
 (٣) عطف على قوله في ص ١١ : وتوضيح ذلك ، =

فحينئذ (١) نقول :

نحقق (٢) الاكراه المسقط (٣) في احدهما ، دون الآخر .

= اي وتوضيح كيفية سقوط الخيار من المتبايعين .

أو ثبوته لها في صورة اكراه احد المتبايعين على الافتراق ، ومنعه
عن اخذ التخار ، وابقاء الآخر في المجلس ، وعدم منعه عن المصاحبة
ومن اخذ الخيار .

وقد عرفت معنى هذا المعطوف في الهامش من ص ١٢ عند قولنا
بمخلاف الافتراق الحاصل .

(١) اي حين أن قلنا : إن الاكراه على الافتراق لا يسقط حكمه .
من هنا اخذ قدس سره في تحقيق المسألة السادسة ، وذكر أقسامها
وبيان كيفية سقوط الخيار عن احدهما دون الآخر ، أو سقوط خيارهما .
ثم اخذ في ذكر الأقوال في المسألة :

وهي اربعة كما يأتي في ص ١٤ بقوله : والأقوال فيه اربعة ١

ثم شرع في مبني الأقوال الاربعة ،

ثم ذكر ما افاده فخر الاسلام في شرح كلام والده قدس سرهما
وابداء نظريته حول مبني الأقوال .

وسنذكر بحوله رقوقه كل ما ذكر في هذه المسألة .

مسها مشبعاً ، لتطلب المقام ذلك .

(٢) من هنا اخذ قدس سره في تقسيم الاكراه المسقط خيار احد

المتعاقدين ، دون الآخر : إلى قسمين .

(٣) اي الموجب سقوط الخيار .

بمحصل (١) .

(نارة) (٢) باكره احدهما على التفرق وترك التخابير ، وبقاء الآخر في المجلس مختاراً في المصاحبة ، أو التخابير .

(واخرى) (٣) بالعكس : بابقاء احدهما في المجلس كرهاً .

مع المنع من التخابير ، وذهاب الآخر اختياراً ومحل الكلام هو الاول (٤) ،

وسيتضح به (٥) حكم الثاني .

والأقوال فيه (٦) اربعة :

(سقوط خيارهما (٧)) :

(١) الجملة مرفوعة محلا خبر للمبتدأ المتقدم في قوله في ص ١٣ :

نحقق الإكراه اي ثبوت الإكراه ونحققه خارجاً بمحصل باحد القسمين.

(٢) هذا هو القسم الاول .

(٣) هذا هو القسم الثاني .

(٤) اي القسم الاول الذي اكراه احد المتعاقدين على الافتراق

وترك التخابير .

وبقي الآخر في المجلس مختاراً في المصاحبة ، أو التخابير :

(٥) اي بذكر القسم الاول يتضح لك حكم القسم الثاني .

فلا يحتاج الى تفصيل الكلام فيه .

(٦) اي في القسم الاول المشار اليه في الهامش ٢ من هذه الصفحة .

(٧) اي سقوط خيار المتعاقدين رأساً .

هذا هو القول الاول .

كما عن ظاهر (١) المحقق والعلامة (٢) وولده (٣) السعيد

(١) اي هذا القول هو الظاهر من كلام المحقق قدس سره .

راجع (شرائع الاسلام) الطبعة الحديثة الجزء ٢ ص ٢١ .

عند قوله :

ولو ضرب بينهما حائل لم يبطل الخيار .

وكذا لو أكرها على التفريق ولم يتمكننا من التخاير .

ولا يخفى على الناقد البصير عدم ظهور لهذا الكلام في سقوط

خيار المتعاقدين او اكره احدهما على الافتراق وترك التخاير ، وبقاء

الآخر في المجلس مختاراً في المصاحبة أو التخاير كما هو المدعى في

القسم الاول .

بل كلامه قدس سره ظاهر في سقوط خيارهما معاً لو اكرها معاً.

(٢) وجه ظهور سقوط خيار المتعاقدين من كلام العلامة :

هو ما افاده في القواعد بقوله قدس سره .

أما الثابت فان منع من التخاير ، أو المصاحبة لم يسقط .

وإلا فالأقرب السقوط .

فظاهر كلامه قدس سره سقوط خيارهما ، حيث حكم بسقوط

خيار الثابت في المجلس اذا لم يمنع من المصاحبة واخذ الخيار .

ثم فرغ على سقوط خيار هذا : سقوط خيار صاحبه المكره من

المصاحبة ، ومن اخذ الخيار ، وإن كان سقوط خيار احدهما بالأصالة

والثاني بالتبعية .

(٣) وجه ظهور كلام فخر الاسلام قدس سره في سقوط خيار المتبايعين

هو تقرير ما افاده والده قدس سره في القواعد :

والسيد (١) العميد ، وشيخنا الشهيد قدس الله أسيارهم .

(وثبوت (٢) لها) :

كما عن ظاهر (٣) المبسوط ،

- بعدم اعتراضه عليه في هذا السقوط :

(١) وجه ظهور كلام السيد العميد قدس سره في سقوط خيار المتعاقدين :

هو تقرير ما افاده العلامة في القواعد .

اليك خلاصة ما في القواعد :

وعلى فرض عدم منع الآخر من المصاحبة :

فلو اختار البقاء في المجلس سقط خياره ، لأن بقاءه في المجلس مختاراً ملارقة اختيارية لاجبرية .

فاذا سقط خيار هذا فقد سقط خيار الاول ايضاً ، وإن قلنا باستمرار خيار الاول في صورة اكراهه على المفارقة ، اذ الملاك في سقوط الخيار هو حصول الافتراق من احدهما اختياراً .

فهنا حصل الافتراق الاختياري فسقط الخياران اتفاقاً .

(٢) هذا هو القول الثاني في خيار الباقي في المجلس .

اي وقيل بثبوت الخيار للمتعاقدين لو بقي الآخر في المجلس ولم يمنع من المصاحبة .

(٣) راجع (المبسوط) الطبعة الحديثة الجزء ٤ ص ٨٤ .

طباعة (چاپخانه حيدري طهران) هند قول الشيخ قدس سره :

فان اكراهها أو احدهما على التفرق في المكان .

-

والحقق (١) والشهيد الثانيين ، ومحتمل (٢) الارشاد .
وسقوطه (٣) في حق المختار خاصة .

(١) اي كما عن ظاهر الحق والشهيد الثانيين .
راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٤٤٩
عند قول الشهيد الثاني قدس سره :
فلو اكرها ، أو احدهما عليه (١) لم يسقط (٢) ، مع منعها (٣)
من التخيير .
فكلامه هذا ظاهر في ثبوت الخيار لما لو اكره المتعاقدان أو احدهما
على الافتراق ، وعلى المنع من اخذ الخيار .
ففهوم كلامه أنه في صورة بقاء الآخر في المجلس ، وعدم منعه
عن المصاحبة بسقط خيارهما .
(٢) اي كما أن هذا القول محتمل ظاهر الإرشاد ، فإن ظاهر كلامه
سقوط خيار المتعاقدين عند بقاء الآخر في المجلس ، وعدم منعه عن
المصاحبة واخذ الخيار .

و (الارشاد) مصنف عظيم للعلامة قدس سره .
يأني البحث عنه في حياته في (أعلام المكاسب) :
(٣) هذا هو القول الثالث .
اي وقيل بسقوط خيار من كان باقيا في المجلس مختاراً .
دون من كان مكرها على الافتراق ، فإن خياره ثابت .

(١) اي على الافتراق . (٢) اي خيارهما . (٣) اي هدم سقوط
خيارهما مقيد بمنع المتعاقدين عن استعمال حق الخيار .

وفصل (١) في التحريم .

بين بقاء المختار في المجلس .

فالثبوت (٢) لما .

وبين مفارقتة (٣) .

فالسقوط (٤) عنها .

(١) هذا هو القول الرابع وهو للعلامة قدس سره .

(٢) اي ثبوت الخيار للمتعاقدين على هذا التفصيل .

(٣) اي وبين مفارقة الباقي في مجلس العقد .

(٤) اي سقوط الخيار عن المتعاقدين في صورة بقاء الآخر في

المجلس مختاراً في المصاحبة ، أو التخاير .

فالحاصل أن الأقوال اربعة :

(الاول) : سقوط خيار المتعاقدين رأساً .

(الثاني) : ثبوت الخيار للمتعاقدين .

(الثالث) : سقوط خيار من بقي في المجلس مختاراً ولم يمنع

من المصاحبة ، ولا من اخذ الخيار لنفسه .

وثبوت الخيار لمن اكراهه عن الافتراق ، وهن اخذ الخيار لنفسه .

(الرابع) : التفصيل في المسألة كما افاده العلامة قدس سره

في التحريم .

والتفصيل هو :

بين بقاء المتعاقد الثاني في المجلس مختاراً ، من دون أن يمنع =

ومبنى (١) الأقوال على أن افتراقها المجمعول غاية لخيارهما .

= من المصاحبة ، ومن اخذ الخيار .

فالخيار ثابت للمتعاقدین .

وبين مفارقة الثاني الذي بقي في المجلس مختاراً ولم يمنع من

المصاحبة ، ولا من اخذ الخيار .

فالسقوط ثابت للمتعاقدین :

وسيجيء التصريح من الشيخ بأن مرجع هذا التفصيل إلى القول

الثاني :

وهو ثبوت الخيار للمتعاقدین .

(١) من هنا اخذ الشيخ قدس سره في استخراج مباني الأقوال

الاربعة المذكورة .

وقد حقق في الاستخراج تحقيقاً دقيقاً علمياً ، لتطلب المقام ذلك :

فجعل الافتراق مقسماً ، ليمكن استخراج مباني الأقوال الاربعة .

فنحن نذكر مبنى كل قول عندما يفيدده الشيخ :

ونشرحه لك شرحاً وافياً حسب اقتضاء المقام ذلك .

وما أصعب هذه المباني ؟

وما أدقها ؟

وما أشكلها ؟

وخلاصة الكلام في هذا المقام .

إن الافتراق الوارد في الأحاديث الشريفة المروية عن الرسول

الأعظم واهل بيته الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين التي اشير

اليها في الجزء ١٣ ص ٢٤٨ وص ٢٥٤ .

هل يتوقف (١) حصوله على اختيارهما ؟
أو يكفي (٢) فيه حصوله عن اختيار احدهما .

= والذي قد جعله الشارع غاية لخيار المتعاقدين :
بمعنى أن نهاية مدة خيارهما هو افتراقهما عن مجلس العقد الذي
وقع العقد فيه .

والغاية من جعل الخيار هو تروى المتعاقدين فيما تعاقدوا عليه .
من (الثمن ، أو الثمن) حتى يختبراها .
لعله يوجد فيها عيب ، أو ينكشف أنها للغير ، أو كانا مغبوتين
أو احدهما ، ليكون لهما حق الرجوع فيما تعاقدوا عليه في هذه الموارد :
هل يتوقف حصوله على اختيارهما : بأن يكون كلاهما مختارين
في الافتراق : بحيث لو وجد الاكراه في الافتراق من احدهما ؛
لم يتحقق حكم الافتراق الذي هو إيجاب البيع خارجاً ؟
أو يتوقف حصول الافتراق ولو من طرف واحد ؟ :
بمعنى كفاية تحققه في الحكم المذكور من طرف واحد ، من دون
احتياجه إلى طرفي العقد ؛
وهما الموجب والقابل .

فالافتراق المذكور أصبح قسمين كما عرفت .

(١) هذا هو القسم الاول المشار اليه في هذه الصفحة .

بقولنا : هل يتوقف حصوله .

(٢) هذا هو القسم الثاني المشار اليه في هذه الصفحة بقولنا .

أو يتوقف حصول الافتراق .

فحصر الافتراق بين القسمين المذكورين .

فعل الاول (١) .

= حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات كما عرفت .

(١) من هنا يروم شيخنا الانصاري قدس سره أن يجمع القسم الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٠ مقسماً ، ويقسمه قسمين فقال :
فعل الاول اي فعل القسم الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٠ .
والحصر هنا عقلي كالحصر السابق المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٠ .
وخلاصة ما افاده قدس سره :

إن الافتراق الحاصل من الطرفين .

هل يكون غاية لخيار الطرفين على نحو المجموع والاستغراق ؟ :
بمعنى مدخلية خيار كل واحد في سقوط خيار الآخر .

ففي ضوء هذا المبني يثبت الخيار لكل من المتعاقدين ، ولا يسقط خيارهما ، لأن احد المتعاقدين كان مكرهاً على الافتراق ، ومنوعاً عن اخذ الخيار لنفسه ، فلم يحصل الافتراق الاختياري من الطرفين .
وهذا هو مبني القول الثاني الذي افاده الشيخ قدس سره في ص ١٦ بقوله : وثبوته لما كما عن ظاهر المبسوط .

أو يكون الافتراق الحاصل من الطرفين غاية لخيار الطرفين على نحو التوزيع والانعحال ؟

ففي ضوء هذا المبني يسقط خيار المختار خاصة :

وهو الباقي في مجلس العقد مختاراً ، لأن بقاء فيه كان باختياره وبارادته وطيب نفسه ورضاه ، ولم يكن ممنوعاً عن اخذ الخيار له .
وأما خيار الآخر الذي فارق المجلس كرهاً وكان ممنوعاً عن اخذ الخيار فثابت .

- هل (١) يكون اختيار كل منهما مسقطاً لغيره ؟
 أو (٢) يتوقف سقوط خيار كل واحد على مجموع اختياراتهما ؟
 فعلى (٣) الاول يسقط خيار المختار خاصة .
 كما عن الخلاف وجواهر القاضي (٤) .
 وعلى الثاني (٥) يثبت الخياران .

= وهذا مبنى القول الثالث الذي افاده الشيخ في ص ١٧ بقوله :
 وسقوطه في حق المختار خاصة .

- (١) هذا هو القسم الاول من القسم الاول .
 وقد اشرنا اليه بقولنا في الهامش ١ ص ٢١ :
 هل يكون غاية لخيار الطرفين :
 (٢) هذا هو القسم الثاني من القسم الاول .
 وقد اشرنا اليه في الهامش ١ ص ٢١ بقولنا :
 أو يكون الافتراق الحاصل .
 (٣) اي فعلى القسم الاول المشار اليه في هامش ١ من هذه الصفحة
 من القسم الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٠ .
 وقد اشرنا اليه في الهامش ١ ص ٢١ بقولنا : هل يكون غاية .
 وهذا هو مبنى القول الثالث .
 (٤) وهو ابن البراج الحلبي قدس سره .
 يأتي شرح حياته ومؤلفه الشريف في (أهلام المكاسب) إن شاء
 الله تعالى .

- (٥) اي وعلى القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٢ من هذه
 الصفحة من القسم الاول .

كما عن ظاهر المبسوط (١) والمحقق والشهيد الثانيين (٢) ،
وعلى الثاني (٣) .

- وقد اشرنا اليه في الهامش ١ ص ٢١ بقولنا :
أو يكون الافتراق الحاصل .

ولا يخفى أن هذا هو مبنى القول الثاني .

وقد عرفته في الهامش ١ ص ٢١ .

(١) راجع (المبسوط) الطبعة الجديدة الجزء ٤ ص ٨٤ .

عند قول الشيخ قدس سره :

فان اكرها ، أو احدهما على التفرق في المكان .

(٢) راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٤٤٩

عند قول الشارح قدس سره :

فلو اكرها ، أو احدهما عليه (١) لم يسقط (٢) مع منعها من

التخاير (٣) .

(٣) وهو القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٠ بقوله :

أو يكفي فيه حصوله من القسم الاول المشار اليه في ص ٢٠ بقوله : هل يتوقف .

وقد اشرنا الى القسم الثاني بقولنا في ص ٢٠ :

أو يتوقف حصول الافتراق .

بروم شيخنا الانصاري قدس سره أن يجعل هذا القسم مقسماً

=

أيضاً كزميليه السابقين :

(١) اي هل الافتراق . (٢) اي الخيار . (٣) اي ومنعها عن

استعمال الخيار .

فهل (١) يعتبر في المـ.قط لخياريهما كونه فعلاً وجودياً ، وحرارة صادرة باختيار احدهما ؟
أو يكفي (٢) كونه تركاً اختيارياً ؟

= فقسمه قسمين :

والحصر فيها حصر عقلي دائر بين النفي والاثبات :
وخلاصة ما افاده في هذا المقام :
إن القسم الثاني الذي قلنا فيه بكفاية الافتراق في سقوط الخيار ولو من طرف واحد .
هل المعتبر في مسقط الخيار عن المتبايعين :
كونه من الأفعال الوجودية الاختيارية الصادرة عن اختيار المتعاقدين واراדתها ؟

ففي ضوء هذا يسقط الخيار عن المتعاقدين معاً .
وهذا مبني القول الاول الذي افاده الشيخ قدس سره بقوله :
في ص ١٤ : سقوط خيارهما .
أو لا يعتبر ذلك ؟

بل يكفي في مسقط الخيار كونه امراً عديمياً :
بأن بقي الآخر في مجلس العقد مختاراً ولم يتحرك .
(١) هذا هو القسم الاول من القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٣
ص ٢٣ .

وقد اشير الى القسم الاول في هذه الصفحة بقولنا :
هل المعتبر في مسقط الخيار .

(٢) هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني ..

كالبقاء في مجلس العقد مختاراً .

فعل الاول (١) يتوجه التفصيل (٢) المصرح به في التحرير .

= وقد اشير الى القسم الثاني في ص ٢٤ بقولنا .

بل يكفي في مسقط الخيار كونه امراً عديمياً .

(١) اي القسم الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٤ .

من القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٣ ص ٢٣ .

(٢) وهو القول الرابع الذي ذكره شيخنا الانصاري عن العلامة

قدس سرهما عن التحرير في ص ١٨ بقوله : وفصل في التحرير .

وخلاصة هذا التفصيل أن الآخر الذي لم يجبر على الافتراق .

ولم يمنع من اخذ الخيار .

لا يخلو من احد امرين .

إما أن يبقى في المجلس مختاراً ولم يتحرك :

فهذا يبقى خياره ولا يسقط ، لعدم صدور فعل وجودي منه اصلاً .

وكذلك لا يسقط خيار المتعاقدين الاول ، لأنه كان مكرهاً على

الافتراق وعلى ترك اخذ الخيار .

فالخياران ثابتان للمتعاقدين .

وهذا مبني على القول الثاني المشار اليه في الهامش ٢ ص ١٦ .

وإما أن يفارق المجلس الذي كان باقياً فيه مختاراً .

فهذا ماقت خياره ، لصدور فعل اختياري وجودي منه .

وكذا يسقط خيار الاول بسقوط خيار الثاني .

وهذا مبني على القول الاول المشار اليه في الهامش ٧ ص ١٤ .

بين بقاء الآخر في مجلس المقد ، وذهابه (١) .
وعلى الثاني (٢) بسقط الخياران .
كما عن ظاهر المحقق والعلامة وولده السعيد والسيد العميد
وشيخنا الشهيد .
واعلم (٣) أن ظاهر الايضاح أن قول التحريير ليس قولاً مغايراً
للبتوت (٤) لها .
وأن عمل الخلاف ما إذا لم يفارق الآخر المجلس اختياراً وإلا (٥)

(١) اي وبين ذهاب الثابت في المجلس مختاراً عن المجلس .
فسقوط الخيار عن المتعاقدين كما عرفت آنفاً .
وبين بقاء الثاني في المجلس مختاراً .
فثبت الخيار للمتعاقدین كما عرفت .
(٢) اي القسم الثاني المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٤ من القسم
الثاني المشار اليه في الهامش ٢ ص ٢٢ .
واشير اليه في ص ٢٤ بقولنا : .
بل يكفي في مسقط الخيار كونه امراً هدمياً .
(٣) من هنا يروم شيخنا الانصاري قدس سره أن يجمع بين
كلام العلامة قدس سره القائل بالتفصيل المذكور في ص ١٨ .
وبين كلام القائل بثبت الخيار للمتعاقدین .
كما هو القول الثاني المشار اليه في ص ١٦ بقوله ١ وثبوتها لها .
(٤) اي لثبت الخيار للمتعاقدین .
(٥) اي وإن لم يفارق الثاني المجلس وبقي فيه مختاراً فقد سقط
خيار المتعاقدين ؛

سقط خيارهما اتفاقاً ، حيث (١) قال في شرح قول والده :

لو حمل (٢) احدهما ومنع من التخابر لم يسقط خياره على إشكال.

وأما الثابت (٣) .

فان منع من المصاحبة والتخابر لم يسقط خياره .

وإلا (٤) فالأقرب سقوطه فيسقط خيار الاول ، إنتهى (٥) .

(١) تعليل لما ادعاه قدس سره : من ظهور كلام فخر الاسلام

قدس سره في الايضاح : في عدم مغايرة كلام والده قدس سره

القاتل بالتفصيل المذكور في ص ١٨ :

مع كلام القاتل بثبوت الخيار للمتعاقدين في الصورة المذكورة

وخلاصة التعليل :

إن العلامة افاد في التحرير أن احـد المتعاقدين لو اكـره حلـى

الافتراق ومنع عن اخذ الخيار لنفسه .

لم يسقط خياره على إشكال :

(٢) هذا مقول قول العلامة قدس سره في التحرير .

والحمل هنا بمنع الاكراه اي لو اكـره حلـى الافتراق .

(٣) وهو المتعاقد الثاني الباقي في مجلس العقد .

(٤) اي وإن لم يمنع الثابت في المجلس من المصاحبة والتخابر هـ

(٥) اي ما افاده فخر الاسلام قدس سره في الايضاح في هذا

المقام .

- قال (١) : إن هذا مبني على بقاء الأكوان ، وعدمه ؟
 وافتقار (٢) الباقي الى المؤثر ، وعدمه (٣) .
 وأن (٤) الافتراق ثبوتي ، أو عدمي ؟
 فعل (٥) عدم البقاء .

- (١) اي فخر الاسلام افاد في الايضاح أن سقوط خيار الثابت في المجلس ، أو عدم سقوطه :
 مبني على القول ببقاء الأكوان ، أو عدم بقائها .
 (٢) اي القول بالسقوط ، أو عدم السقوط مبني أيضاً على القول باحتياج الباقي إلى المؤثر ، أو عدم افتقاره اليه .
 (٣) اي القول بالسقوط ، أو عدم السقوط .
 مبني أيضاً على أن الافتراق امر وجودي ، أو عدمي .
 (٤) اي القول بالسقوط ، أو عدم السقوط .
 مبني أيضاً على القول بأن الامر العدمي يعمل ، أو لا يعمل .
 (٥) الفاء فاء النتيجة على اصطلاح المنطقيين .
 وفاء التفريع على اصطلاح النحويين .
 من هنا اخذ شيخنا فخر الاسلام قدس سره في بيان شرح كلام والده قدس سره .

- فقال عطر الله مرقده الشريف :
 فعلى القول بعدم بقاء الأكوان على ما هي عليها .
 اي ففي ضوء ما ذكرناه في الأكوان :
 من البقاء ، أو عدمه .

ومن احتياج الباقي إلى المؤثر أو عدمه .

- أو (١) افتقار الباقي الى المؤثر .
يسقط ، لأنه (٢) فعل المقارعة .
وعلى (٣) القول ببقائها ، واستغناء الباقي عن المؤثر ، وثبوتية (٤)
الافتراق .
لم يحقظ (٥) خياره .

- = فلو قلنا : إن الأكوان ليست باقية ، وإنها تتجدد .
فيسقط خيار الثابت في المجلس اختياراً .
(١) اي أو قلنا باحتياج الباقي الى المؤثر .
مع القول ببقاء الأكوان على ما هي عليها .
وأنها لا تتجدد
كذلك يسقط خيار الثابت في المجلس اختياراً .
(٢) تعطيل لسقوط خيار الثابت في المجلس اختياراً .
سواء قلنا ببقاء الأكوان ام لم نقل .
ولكن قلنا باحتياج الباقي الى المؤثر .
اي سقوط الخيار لاجل أن الثابت في المجلس اختياراً قد اوجد
الافتراق بفعله واختياره .
(٣) اي وأما على القول ببقاء الأكوان على ما هي عليها .
وعلى القول باستغناء الباقي عن المؤثر .
(٤) اي وعلى القول بأن الافتراق امر ثبوتي .
(٥) اي لم يسقط خيار الثابت في المجلس اختياراً على القول
ببقاء الأكوان ، واستغناء الباقي عن المؤثر .
وأن الافتراق امر ثبوتي .

لأنه (١) لم يفعل شيئاً .

وإن قلنا بعدمية الافتراق ، والعدم ليس بعمل .

فكذلك لم يسقط (٢) .

وإن قلنا : إنه يعمل (٣) سقط أيضاً .

والأقرب (٤) عندي السقوط . لأنه (٥)

(١) تعليل من شيخنا الفخر قدس سره ، لعدم سقوط خيار

الثابت في المجلس اختياراً :

على القول بالمباني المذكورة في الهامش ١ ص ٢٨ .

والهامش ٣ ص ٢٨ ، والهامش ٤ ص ٢٨ .

(٢) أي خيار الثابت في المجلس اختياراً لم يسقط أيضاً .

على القول بالمباني المذكورة في الهامش ٤ ص ٢٨ .

والهامش ٣ ص ٢٨ ، والهامش ٤ ص ٢٨ .

(٣) أي وإن قلنا : إن عدم يعمل .

سقط أيضاً خيار الثابت في المجلس اختياراً .

(٤) هذه نظرية شيخنا الفخر قدس سره حول مسألة إكراه أحد

المتعاقدين على الافتراق .

وعلى منعه عن اخذ الخيار لنفسه .

وبقاء الآخر في المجلس مختاراً .

وعدم منعه من اخذ الخيار .

أي الأقرب إلى الصواب .

سقوط خيار الثابت في المجلس مختاراً .

(٥) تعليل لسقوط خيار الثابت في المجلس أي سقوطه كان لاجل -

مختار في المفارقة ، انتهى (١) .

بقائه في المجلس .

مختاراً في الافتراق ، وأنه لم يمنح من اخذ الخيار لنفسه .
وبسقوط خياره يسقط خيار الاول أيضاً .

(١) اي ما افاده فخر الاسلام في هذا المقام .

اقول :

لما انجز بنا الكلام إلى ذكر الأكوان .

والى ما افاده فخر الاسلام قدس سره في هذا المقام .

رأبنا من المناسب أن نذكر على سبيل الاجمال حول الأكوان
ما يقتضي المقام ، ليكون القارئ النبيل واقفاً على حقيقة الأكوان .

فتقول مستعيناً بواهب العطيات :

(أكوان) جمع كون بفتح الكاف وسكون الواو .

مصدر كان مضارعه يكون .

والمراد من الأكوان هي :

(الحركة - والسكون - والاجتماع - والافتراق) .

والأقوال في الأكوان ثلاثة :

(الاول) : أنها خبر ثابتة وغير باقية ؛

اي أنها تنجدد في كل آن من الآنات ، ولحظة من اللحظات

وثانية من الثوان .

ففي ضوء هذا القول .

إن لكل جسم من الأجسام ، سواءً أكان ساكناً أم متحركاً ، أم

مجموعاً أم متفرقاً ؛

= حركة جديدة ، وسكونا حديثا ، وافتراقا حادثا ، واجتماعاً طارئاً .
 فالحركة الجديدة غير الحركة الاولى .
 والسكون الحادث غير السكون الاول .
 والاجتماع الحديث غير الاجتماع الاول .
 والافتراق الطارئ غير الافتراق الاول .
 فالجسم بما أنه جسم لا بد له من الاشتغال بفعل من الأفعال في كل دقيقة من الدقائق .

ويبدو ان هذا القول هو المرافق للصواب كما سيأتي اثباته قريباً
 مضافاً الى أنه يمكن أن يتفق مع نظرية العصر الحاضر ، حيث ثبت فيه علمياً
 أن الأكوان تتجدد في الحالات الطارئة على الجسم .
 (القول الثاني) :

إن الأكوان باقية وثابتة ومستمرة في الجسم ابد الآباد ، وأنها
 غير محتاجة إلى التجدد والحدوث في الآنات الطارئة عليها .
 ويقاؤها على ما هي عليه غني عن المؤثر .
 فالسكون وبقية زميلاته باقية في الجسم .
 ما دام الجسم ساكناً ، أو متحركاً ، أو مجتمعاً ، أو منفرداً .
 فالجسم لا يكون مؤثراً في احد المذكورات .
 ففي ضوء هذا القول من الامكان .
 عدم اشتغال الجسم بفعل من الأفعال .
 (القول الثالث) :

= إن الأكوان ثابتة ومستمرة وباقية في الجسم ابد الآباد ، وأنها =

.

= هير محتاجة إلى العجدة والحدوث .

إلا أنها محتاجة في البقاء إلى الجسم في كل ثانية من الثوان .
كاحتياج النهار في وجوده وبقائه إلى طلوع الشمس ، حيث إنها
مؤثرة في وجود النهار ، وعلة له ، أذ لولاها لما وجد ، لأنه بمجرد
افول الشمس يزول النهار :

فالسكون وبقية زميلاته وإن كانت مستمرة وباقية في الجسم ما دام
ساكنا ، أو متحركا ، أو متطرقا ، أو مجتمعا .

إلا أن السكون سكون واحد :

والحركة حركة واحدة .

والاجتماع اجتماع واحد .

والافتراق افتراق واحد :

بمعنى أن المجموع هما هو مجموع محتاج إلى المؤثر .

والمؤثر هو الجسم الساكن ، أو المتحرك ، أو المجتمع ، أو المنفرد .

هذه هي الأقوال في الأكوان .

ثم لا يخفى عليك أن احتياج الأكوان إلى المؤثر ، بناءً على فرض
بقائها وثبوتها ، وعدم تجددتها :

هو الحق فيها .

بيان ذلك :

إن الكائنات والموجودات برمتها :

من العلوية والسفلية .

ومن بدنها إلى ختامها .

• • • • •

= ومن لوازمها وخصوصياتها :

الزمانية - والمكانية .

وعند تحولاتها وتبدلاتها وتغيراتها :

ولدى بقائها وفنائها :

محتاجة بقاءً إلى موجد وخالق .

كاحتياج حدوثها إلى موجد وخالق .

والموجد والخالق في كلتا الحالتين .

هو الله جل جلاله ، المستجمع لجميع صفات الكمال والجمال والجلال .

المعبر عنه في القرآن الكريم .

ب : (الغني) في قوله عز من قائل :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْمُفْرَأُونَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ

الْحَمِيدُ (١) .

وفي لسان الحكماء وال فلاسفة :

ب : (واجب الوجود) .

وإن كان لايجاد الأشياء وإبقائها في الخارج أسباب ظاهرية .

إلا أن مصدر تلك الأسباب هو الله جل جلاله ، لأن القوة على

ايجادها وإبقائها ، والارادة على انشائها : من الله سبحانه وتعالى .

نخذ لذلك مثلاً .

إن الانسان حينما يتناول شيئاً من الارض ويرفعه وهو في يده ولم

يقم على الارض فمن الله عز وجل .

=

= فهذا البقاء ، وعدم وقوعه على الارض وإن كان تحت يد
الفاصل المختار وقوته وارادته :

لكن منشأ تلك القوة والارادة في انشائها واجادها من الله تبارك وتعالى.
وهكذا النعم الموهوبة على الموجودات والممكنات برمتها ، فان
ابقاها وازالتها ، واكثرها وتقليلها كلها بيد الله تبارك تعالى .

فأزمة الامور والأشياء واختيارها تحت قدرته وتصرفه وسلطنته .
كما قال الحكيم المنال السبزواري قدس سره :

أزمة الامور طراً بيده والكل مستمدة من مدده (١)

ومعنى ذلك أن اجادها وإعدامها وإبقاها وإفناءها بإرادته واشائته
عز وجل .

وقد دلت على ذلك الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة .
إليك شطراً من الآيات الكريمة :

قال عز من قائل :

كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ (٢) .

إن مسخ هؤلاء الدين عصوا واعتدوا في السبت ، وخالفوا امر
الله عز وجل .

وجعلهم بصورة القردة بعد منحولهم من الصورة البشرية .

كان بإرادة البارئ جل شأنه ارادة تكوينية .

كما أن اجادهم قبل المسخ بصورة بشرية كان بإرادة منه عز وجل =

(١) راجع (منظومة السبزواري) قسم الإلهيات ص ٣ .

(٢) البقرة : الآية ٦٥ - الأعراف : الآية ١٦٥

• • • • •

= وهكذا قوله جل شأنه :

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (١) :
فإن تغيير النعم وسلبها عن قوم إنما هو بإرادة من الله عز وجل .
كما أن إعطاءها لهم بإرادته جل شأنه .

وكذا قوله عز من قائل :

وَيُضَيِّكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٢) .
فإن إبقاء السماء مرفوعة لثلا تقع على الأرض ، وامساکها بإرادة
من الله عز وجل .

كما أن خلقها وإيجادها كان بإرادة منه .

وهكذا قوله جلّت عظمتُه :

فَسُبْحَانَ الَّذِي يَهْدِي بِيَدِهِ مَنَافِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَاللَّهُ يَرْجِعُ شَيْءًا (٣) .
أي هو مالك الأمور لا غير .
فله السلطة والسلطنة عليها .

ومنه الإرادة والإشادة على الأشياء :

إذا عرفت ما قررناه عليك حول الأكوان .

فاعلم أنه احتللت كلمات المتكلمين والحكماء حول التقابل بسبب
الحركة والسكون ، والافتراق والاجتماع .
=

(١) الرعد : الآية ١٢ .

(٢) الحج : الآية ٦٥ .

(٣) يس : الآية ٨٣ .

.

= هل التقابل بينها تقابل الضدين ؟

أو تقابل العدم والملكة ؟

ذهب الى الاول المتكلمون .

والحكماء الى الثاني .

قال العلامة قدس سره :

اختلفت الناس في تحقيق ماهية السكون .

هل هي وجودية ، أو عدمية ؟

فالتكلمون على الاول ، حيث جعلوها عبارة عن حصول الجسم

في حيز واحد أكثر من زمان واحد .

والحكماء على الثاني ، حيث قالوا :

إن السكون هو عدم الحركة مما من شأنه أن يتحرك .

ذهب المصنف قدس سره الى الاول :

فقال : إن السكون امر وجودي ، والتقابل بينه وبين الحركة تقابل

الضدين ، لا تقابل العدم والملكة .

وله عبارة عن حفظ النسب بين الأجسام الثابتة على حالها (١) .

وقال صدر المتألهين في الأسفار :

إن السكون مقابلي للحركة بالاتفاق .

والتقابل بينهما لا يتحقق إلا اذا كان مفهوم السكون عدمياً =

• • • • •

= لما تقرر : من أن حدود المتقابلات مقابلات (١) .
 وقال الحكم السبزواري في منظومته :
 إن التقابل بين السكون والحركة .
 من قبيل العدم والملكة : لأن السكون عبارة عن سلب الحركة
 عن موضوع قابل لها ، فهو عدم للملكة التي هي الحركة .
 وليس بين الحركة والسكون تقابل الضدين (٢) .
 فصدر المتألمين يرى أن السكون امر عديمي ، والتقابل بينه وبين
 الحركة تقابل العدم والملكة .
 هذا في الحركة والسكون .
 وأما في الافتراق والاجتماع .
 فالنزاع بعينه جار فيها ، لأنها أيضاً من المتقابلات .
 فالافتراق إن كان امراً وجودياً .
 كان التقابل بينهما تقابل الضدين .
 وإن كان امراً عديماً .
 كان التقابل تقابل العدم والملكة .
 إذا عرفت ما تلوناه عليك وجعلته نصب عليك فنقول :
 إن الافتراق الذي هو محل البحث ، ومعركة الآراء .
 إن أريد منه زوال الهيئة الاجتماعية الحاصلة للمتعاقدين .
 =

(١) راجع (الأسفار) الطبعة الجديدة ص ١٩٠ .

(٢) راجع (المنظومة) قسم الطبيعيات ص ٢٥١ .

• • • • •
- فلا شك أنه امر عديم :
فعليه يكون التقابل بين الاجتماع والافتراق تقابل العدم والملكية
بالنسبة الى حالة العقد .

وإن اريد منه صدور حالة اخرى ، وتغير أبن فلا شك أنه لتأني حالة الاجتماع
واین الأول ، فعليه يكون التقابل بين الاجتماع والافتراق تقابل الضدين .
ثم على فرض أن الافتراق امر عديم فهو داخل في الكبرى .
وهي :

هل العدم محتاج الى العلة ؟

ام لا ؟

- قال المحقق الطوسي قدس سره :

وعدم الممكن يستند الى عدم هلته (١) ، حيث إن الثابت لدى
الحكماء أن الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة .
فمعرض كل : من الوجود والعدم عليها لا يستغني عن العلة .
وقال صدر المتألهين :

إن العقل يتصور ماهية الممكن فيضاف اليها معنى الوجود والعدم
فيجدها بحسب ذاتها خالية عن التحصل واللا تحصل .
سواءً أكانا بحسب الدهن ام بحسب الخارج فيحكم بأنها في الضمام
كل من المعنيين نحتاج الى امر آخر (٢) .
وذهب الحكيم السبزواري قدس سره الى خلاف ذلك .

(١) راجع (تجميع العقائد) ص ٤٣ .

(٢) راجع (الأسفار) الطبعة الحديثة ص ٢١٦ .

.

قال : إن العدم لا يعمل .

وإن ما لطقوا به امر تقريبي ، فقال في منظومته :

كذلك في الأعدام لا علمية
اي لا علمية حقيقية، وإن نطقوا بها وقالوا: إن عدم العلة لعل عدم المعلول،
فتقريبية اي قول على سبيل التقريب والمجاز (١) .

ثم لا يخفى عليك أيها القارئ الكريم النبيل .

إنك لو امعنت النظر في القول الثالث الذي ذهب الى الثبوت
والبقاء في الأكوان ، وعدم التجدد والتغير فيها ، وإن كان بقاءها
محتاجاً الى المؤثر :

لرأيت أن مآله الى القول الاول ، فان أجزاء الأكوان وإن كانت
لها وحدة نوعية عرفية :

لكن لها تعددات أجزائية بالحس والعيان ، لأن وجودها كوجود
أجزاء الماء الجاري :

في أن لها وحدة نوعية ، حيث إن العرف يراها متحدة نوهياً .
مع أن كل جزء من أجزاء الماء عند جريانه يتغير ويتجدد مادام جارياً.
كذلك ما نحن فيه :

وهي الأكوان ، فان أجزاء السكون والحركة ، والاجتماع والافتراق
بحسب الدقة العقلية : تكون في التجدد والتغير وإن كان لها وحدة
نوعية عرفية :

—

- فإذا اتضح ما ذكرناه لك حول الأكوان .
 فاعلم أن الصور المحتملة في مسألة إكراه أحد المتعاقدين على الافتراق
 ومنعه من اخذ الخيار .
 وبقاء الثاني في المجلس مختاراً .
 وعدم منعه عن اخذ الخيار .
 اثنتا عشرة صورة حسب ما استفدناه واستخرجناه من كلام فخر
 الاسلام قدس سره ، لأنه بنى الأقوال الأربعة المذكورة في ص ٣١
 و ص ٣٢ .

على بقاء الأكوان على ما هي عليه .

أو على عدم البقاء .

فست على القول بالبقاء .

وست على القول بعدم البقاء .

ومنشأ الحصر في كلتا الحالتين في الستة هو أن الأكوان .

إما مفتقرة الى المؤثر ، أو مستغنية عنه .

والافتراق إما امر ثبوتي وجودي ، أو امر عدمي .

والعدم إما يعمل ، أو لا يعمل .

فهذه ست صور للقول على بقاء الأكوان .

الهلك للمصطلح الصور بتمامها .

(الصورة الاولى) :

إن الأكوان باقية على ما هي عليه .

- وإنها لا تتجدد ولا تنفخ ، والباقي محتاج الى المؤثر .

.....

= وإن الافتراق امر ثبوتي وجودي .

(الصورة الثانية) :

إن الأكوان باقية على ماهي عليه .

ولإنها لا تتجدد ولا تتغير : وإن الافتراق امر وجودي ، لكن الباقي

غير محتاج الى المؤثر .

(الصورة الثالثة) :

إن الأكوان باقية على ماهي عليه .

ولإنها لا تتجدد ولا تتغير ، والباقي محتاج الى المؤثر ، لكن الافتراق

امر عدمي .

(الصورة الرابعة) :

إن الأكوان باقية على ماهي عليه .

ولإنها لا تتجدد ولا تتغير ، والافتراق امر عدمي .

لكن الباقي مستلزم عن المؤثر .

(الصورة الخامسة) :

إن الأكوان باقية على ماهي عليه .

ولإنها لا تتجدد ولا تتغير .

والباقي محتاج الى المؤثر .

والافتراق امر عدمي .

لكن العدم يملل .

(الصورة السادسة) :

إن الأكوان باقية على ماهي عليه .

- • • • •
-
- = وإنها لا تتجدد ولا تتغير .
 والباقي مستغن عن المؤثر .
 والافتراق امر عديم .
 لكن الدم لا يعلل .
 هذه هي الصور الست المستنبطة من بقاء الأكوان على ما هي عليه •
 وأما على القول بعدم بقاء الاكوان على ما هي عليه ،
 بل أنها تتجدد وتتغير .
 فالصور المنتجة عن هذا القول ست أيضاً .
 اليك الصور تفصيلاً .
 (الصورة الاولى) ١
 إن الأكوان غير باقية على ما هي عليه •
 وإنها تتجدد وتتغير ، ومحتاجا الى المؤثر :
 وإن الافتراق امر ثبوتي وجودي .
 (الصورة الثانية) ؛
 إن الأكوان باقية على ما هي عليه .
 وإنها لا تتجدد ولا تتغير ، وإن الافتراق امر ثبوتي وجودي .
 لكن الباقي غير محتاج الى المؤثر .
 (الصورة الثالثة) :
 إن الأكوان باقية على ما هي عليه .
 وإنها لا تتجدد ولا تتغير ، والباقي محتاج الى المؤثر .
 لكن الافتراق امر عديم .

= (الصورة الرابعة) :

إن الأكوان باقية على ما هي عليه :
وإنها لا تتجدد ولا تتغير والافتراق امر عديم .
لكن الباقي مستغن عن المؤثر .

(الصورة الخامسة) :

إن الأكوان باقية على ما هي عليه .
وإنها لا تتجدد ولا تتغير ، والافتراق امر عديم ه
لكن العدم يعطل .

(الصورة السادسة) :

إن الأكوان باقية على ما هي عليه .
وإنها لا تتجدد ولا تتغير ، والباقي مستغن عن المؤثر ، والافتراق
امر عديم .

لكن العدم لا يعطل .

هذه هي الصور الست المنتجة من القول بعدم بقاء الأكوان على
ما هي عليه .

اضفها الى الصور الست المنتجة من القول ببقاء الأكوان .

فهتكامل المجموع اثني عشرة صورة ،

وأما سقوط الخيار من هذه الصور .

ففي الصورة الاولى والثالثة والخامسة من الصور الست على القول
بعدم بقاء الأكوان .

والى هذا السقوط من الصور اشار شيخنا الفخر قدس سره =

= بقوله في ص ٢٨ :

فعل عدم البقاء ، أو افتقار الباقي الى المؤثر .

يسقط ، لأنه فعل المارقة .

وبقوله في ص ٣٠ :

وإن قلنا : إنه يعلل سقط ايضاً .

وكذلك يسقط الخيار في الصورة الاولى والخامسة من الصور

الست على القول ببقاء الأكوان على ما هي عليها .

والملاك في السقوط نفس الملاك الذي قلناه في السقوط على القول

بعدم البقاء في الهامش ص ٤٤ بقولنا : والى هذا السقوط من الصور .

وأما عدم سقوط الخيار .

ففي الصورة الثالثة والرابعة والسادسة من الصور الست على

القول بعدم البقاء .

وفي الصورة الثانية والثالثة والرابعة والسادسة من الصور الست

على القول بالبقاء .

والى عدم السقوط من الصور المذكورة .

اشار شيخنا الفخر قدس سره بقوله في ص ٢٩ :

وعلى القول ببقائها ، واستغناء الباقي عن المؤثر ، ونهوية الافتراق :

لم يسقط خباره ، لأنه لم يفعل شيئاً .

وإن قلنا بعدمية الافتراق وعدم ليس بمطل .

فكذلك لم يسقط .

هذه خلاصة الكلام في الأكوان .

• • • • •

= فخذها واغتنمها وكن من الشاكرين .

فلقد اتعبت نفسي في بوانها وتحققها ، واخراج لك الصور
واختصارها في اثني عشرة صورة .

وموارد سقوط الخيار ، وعدم السقوط فيها .

وتطبيق موارد السقوط ، وعدم السقوط .

على ما افاده الفخر قدس سره في هذا المقام .

ثم أيها القارئ النبيل .

اود أن اذكر لك على سبيل الاجال والاختصار .

معنى قول فخر الاسلام قدس سره :

والعدم ليس بمعمل .

وإن قلنا : إنه يعمل ، لتكون محطاً بهذه التعابير الفلسفية

والاصطلاحات الحكيمية .

فاقول مستعيناً بواهب العطيات :

الشيء (إما واجب وجوده) :

(أو ممتنع) ؛

(أو ممكن) :

(والواجب) ما كانت ماهيته وذاته علة ومقتضية لوجوده .

من دون احتياج وجوده الى علة يستند اليها .

(والممتنع) ما كالت ذاته وماهيته علة لعدم وجوده في الخارج .

(والممكن) ما كان وجوده وعدمه محتاجاً الى علة يستند اليها .

فمايته وذاته الى الوجود والعدم على حد سواء .

=

وهذا (١) الكلام وإن نوقش فيه :

= ويعبر عن هذه الماهية بـ : (اللاقتضائية) .

والعلة في الامور الاختيارية هي ارادة فاعلها ، واختياره فيها .
إذا عرفت هذا :

فاعلم أن معنى قولهم : إن العدم يعمل :
أنه لا بد من استناده الى علة ، لأن الافتراق بناءً على أنه امر عديم
مستند الى الثابت في المجلس اختياراً ، والى ارادته .

ومعنى قولهم : إن العدم لا يعمل :

إن الممكن كما عرفت وإن كانت ذاته وماهيته لا اقتضاء فيها .
لا من حيث الوجود ، ولا من حيث العدم .

لكن هناك فرقاً بين الوجود والعدم من ناحية اخرى :

وهو أن الوجود محتاج في تحقيقه الى علة يستند اليها .

والعلة كما عرفت هي ارادة الفاعل بإيجاده .

والعدم لا يحتاج الى علة يستند اليها .

بل ليس ذات الممكن ؛ وهو الافتقار والاحتياج ، مع عدم

العلة للوجود .

كافيهان في عليتها للعدم .

فهو ليس كالوجود في استناده الى علة .

فعدم العلة للوجود كاف في عدم الممكن فالعدم ، على هذا لا يعمل .

(١) هذا كلام شيخنا الانصاري قدس سره .

يروم به المناقشة مع شيخنا الفخر قدس سره فيما افاده في المسألة :

من ابتناء السقوط على بقاء الأكوان ، وعلى عدم البقاء .

بمنع (١) بناء الأحكام على هذه التدقيقات .
 إلا (٢) أنه على كل حال صريح في أن الباقي لو ذهب اختياراً .
 فلا خلاف في سقوط خياره .

(١) الباء بيان لكيفية المناقشة .
 وخلاصتها أن الأحكام الشرعية التي جاء بها الاسلام .
 والتي شرعها الدين الخفيف
 لم تكن بهذه المثابة : من التدقيقات العقلية التي لا يلزمها إلا
 الاوحد من المؤمنين الذين اخذوا الحكمة المتعالية ، والفلسفة الراقية
 من اهلها ، ووفقوا فيما استفادوا .
 حيث جاء الاسلام بالشريعة السهلة السمحاء بحسب فهم العرف .
 والبيئة التي يعيش فيها المجتمع البشري .
 فهذه التدقيقات العقلية خارجة عن ابتناء الأحكام الشرعية عليها .
 وهنا مجال للمناقشة مع شيخنا الانصاري قدس سره .
 فيقال له :

ياشيخنا الأعظم اذا كنت تمنع بناء الأحكام الشرعية على التدقيقات
 العقلية ، حيث بنيت على شريعة سهلة سمحاء .

فلماذا ذكرت هذه التدقيقات ؟

ولماذا لم تشرحها ولركنها على علانها بعد أن ذكرتها ؟

لست ادري !

(٢) اي كلام الفخر صريح في عدم وجود خلاف في سقوط
 خيار الثابت في المجلس مختاراً ، لأنه كان مختاراً في المفارقة
 ولم يلزم .

وظاهره (١) كظاهر عبارة القواعد .

في أن سقوط خياره لا ينفك عن سقوط خيار الآخر .

فينتهي (٢) القول المحكي عن الخلاف والجواهر -

(١) أي وظاهر كلام الفخر في الايضاح :

كظاهر كلام والده قدس سرهما في القواعد :

في سقوط خيار الثابت في المجلس مختاراً :

وبسقوط خياره يسقط خيار الآخر الذي هو المكروه على الافتراق

وعن أخذ الخيار ، لأن سقوط خيار هذا ملازم لسقوط خيار ذاك :

فالحاصل أنه كلما تحقق سقوط خيار الثابت .

تحقق سقوط خيار المكروه ، لعدم انفكاك سقوط أحدهما عن سقوط

خيار الآخر .

(٢) للفناء لفريع على ما أفاده قدس سره :

من أن ظاهر كلام الفخر كظاهر كلام والده قدس سرهما في

القواعد : في أن سقوط خيار الثابت في المجلس لا ينفك عن سقوط

خيار المكروه .

وخلصته أنه في ضوء ما ذكرناه .

فلا مجال للقول المحكي عن الخلاف والجواهر :

وهو سقوط خيار الثابت في المجلس مختاراً خاصة الذي هو القول

الثالث المشار اليه في الهامش ٣ ص ١٧ .

دون من أكره على الافتراق .

وعن أخذ الخيار لنفسه =

لكن (١) العبارة المحكية عن الخلاف .

ظاهرة في هذا القول :

قال : (٢) إذا أكره المتعاضدان ، أو أحدهما على التطرق
بالأبدان على وجه يتمكّن من الفسخ والعخير ولم يفعل بطل خياريهما
(٣) أو خيار من تمكّن

= فعلى هذا الظاهر يلتفي المحكي عن العلامة .

وقد استفاد هذا الظاهر ، أو الصراحة من عبارة العلامة صاحب
(مفتاح الكرامة) قدس سره .

(١) إستدراك عما افاده قدس سره : -

من أنه بناءً على ظهور كلام العلامة في القواعد : في الملازمة
بين سقوط الخيارين الذين عرفتهما في الهامش ١ ص ٤٩ :
يلتفي القول المحكي عن الخلاف والجواهر .

وخلصته أن العبارة المحكية عن الخلاف لها ظهور في القول الثالث
للذي هو سقوط خيار الثابت في المجلس خاصة .

دون من أكره على الافتراق ، ومنع من أخذ التخيير .

وقد استشهد على ذلك بنقل عبارة الخلاف .

(٢) من هنا أخذ في نقل عبارة الخلاف .

أي قال شيخ الطائفة قدس سره في الخلاف .

(٣) هذا محل الاستشهاد أي وبطل خيار الثابت في المجلس مختاراً

المتكّن من أخذ الخيار لنفسه ولم يأخذ .

فقوله هذا ظاهر في القول الثالث ، بل صريح فيه .

من ذلك (١) .

ونحوه (٢) المحكي عن القاضي .

فانه (٣) لولا جواز التفكيك بين الخيارين .

لاختصر على قوله : بطل خيارهما .

(١) راجع (الخلاف) الجزء ٢ ص ١٢ طباعة (قم) مطبعة المحكمة .

(٢) أي ونحو قول الشيخ في الخلاف : في ظهوره في القول الثالث قول المحكي عن القاضي ابن البراج الحلبي في الجواهر الظاهر في القول الثالث .

(٣) تعليل منه قدس سره لظهور كلام الشيخ في الخلاف على القول الثالث .

وخلاصته أنه لولا جواز التفكيك بين الخيارين .

وهما ١ خيار المكره على الافتراق ١ بأنه باق .

وخيار الثابت في المجلس : بأنه ماقط .

لاختصر الشيخ قدس سره على قوله ١ .

بطل خيارهما ، من دون أن يذكر جملة :

أو خيار من نمكن من ذلك د

فالبيان هذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى : .

وهي بطل خيارهما .

دليل واضح على أن مذهب الشيخ هو القول الثالث المشار اليه في

الحاشي ٣ ص ١٧ .

فتأمل (١) .

(١) أفاد السيد الطباطبائي اليزدي قدس سره في تعليقه على (المكاسب) في وجه التأمل ما حاصله .

يحتمل أن يكون مراد الشيخ والقاضي من سقوط الخيار هو سقوط خيار من تمكن من الغابر ، مع قطع النظر عن التلازم بين سقوط الخيارين .

وإلا فبملاحظة التلازم يسقط الخياران .

والمحقق الاصلهائي قدس سره في تعليقه على المكاسب وجه آخر للتأمل .

خلاصه إن ترك المتعاقدين ، أو أحدهما اللسخ مع تمكنهما ، أو تمكنه من الأخذ ولم يأخذا ١

دليل على الرضا بالعقد ، فيسقط خيارهما ، أو خياره خاصة .

وجواز التفكيك بين الخيارين (١) من حيث الرضا والامضاء .

لا دخل له بجوازه من حيث حصول الافتراق ، وكونه هابة للخيار .

فإن كان المسقط هو الافتراق .

فبما أنه عنوان اضافي قائم بالطرفين .

فلا يمكن التفكيك بينهما ،

وإن كان المسقط هو الرضا بالعقد .

والافتراق عن اختيار كاشف عنه .

(١) وهما : خيار المكره على الافتراق ، وخيار الثابت .

• • • • •

فهنا يمكن التلخيص بين الخيارين .
 فالترديد في كلام الشيخ في الخلاف (١) .
 لعله باعتبار التردد في تشخيص المسقط ومناطه .
 لا باعتبار الاختيار والتمكن (٢) .
 ولا يخفى عليك أن شيخنا الفخر قدس سره :
 لم يذكر مباني الأقوال الأربعة بكاملها .
 وإنما ذكر منها اثنين وهما :
 مبنى القول الأول الذي هو سقوط الخيار عن المتعاقدين .
 ومبنى القول الثاني الذي هو ثبوت الخيار لهما .
 وأما مبنى القول الثالث الذي هو سقوط الخيار للثابت في المجلس
 مختاراً خاصة .
 وهدم سقوطه عن المكروه على الافتراق .
 ومبنى القول الرابع الذي هو التفصيل المذكور عن العلامة
 قدس سره .
 فلم يذكرهما :
 ولعل الوجه في عدم ذكرهما : أن مرجع القول الرابع إلى القول
 الثاني .
 ومرجع القول الثالث إلى القول الأول ، حيث إن سقوط خيار

(١) وهو قوله في الخلاف ١ أو خيار من تمكن من ذلك .

(٢) راجع تعليقه على (المكاسب) الجزء الثاني ص ٧١ .

بل حكي (١) هذا القول عن ظاهر التذكرة ، أو صريحها (٢).

المكره لا ينفك عن سقوط خيار الثابت في المجلس ، حيث عرفت أن الافتراق مفهوم انتزاعي بسيط يسقط الخيار بتحقيقه .

فاذا تحقق سقوط خيار أحد المتعاقدين .

تحقق سقوط خيار الثاني بالملازمة .

وعدم التفكيك بينهما .

(١) هذا ترق من شيخنا الانصاري قدس سره .

يروم به تأييداً لما ذهب اليه : من ظهور عبارة الشيخ في الخلاف

في القول الثالث .

أي حكي القول الثالث عن ظاهر التذكرة ، أو صريحها .

(٢) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣١٩

عند قوله :

(الحادي عشر) : أو اكرها على التفريق ، وترك التخابر لم يسقط

خيار المجلس وكان باقياً .

إلا أن يوجد منه ما يدل على الرضا بالزوم .

وعند قوله : وكذا لو حمل أحد المتعاقدين وأخرج عن المجلس

مكرهاً ، ومنع عن الفسخ : بأن يسدّ فوه .

وأما وجه الظهور ، أو الصراحة الذي حكاه صاحب (مفداح

الكرامة) عن عبارة التذكرة .

فللتشبيه الواقع في قوله : وكذا لو حمل .

أي وكذا لا يسقط خيار من أخرج عن المجلس كرهاً ، ومنع

وفيه تأمل (١) .

وكيف (٢) كان فالأظهر (٣) في بادىء النظر .

ثبوت الخيارين ، للاصل (٤) .

عن أخذ الفسخ .

ففهوم هذا التشبيه ، أنه لو لم يخرج عن المجلس بل بقي فيه مختاراً ، ولم يأخذ خياره فقد سقط خياره خاصة .

وهذا هو القول الثالث .

(١) وجه التأمل .

إن مجرد عدم سقوط خيار المكروه : لا يدل على سقوط خيار الثابت في المجلس مختاراً .

(٢) يعني أي شيء قلنا حول خيار الثابت في المجلس : من السقوط أو البقاء .

(٣) هذه نظرية شيخنا الانصاري في مسألة إكراه أحد المتعاقدين على الافتراق ، ومنعه عن أخذ الخيار ، وإبقاء الآخر في المجلس مختاراً .

وقد اختار قدس سره من الأقوال الأربعة المذكورة في الهامش ٧ ص ١٤ وفي الهامش ٢ ص ١٦ والهامش ٣ ص ١٧ والهامش ١ ص ١٨ .

القول الثاني : وهو ثبوت الخيار للمتعاقدين .

وقد أشير إليه في الهامش ٢ ص ١٦ .

واسعدل على ذلك بأداة ثلاثة .

نشير إلى كل واحد منها عند رقه الخاص .

(٤) هذا هو الدليل الاول

ولما (١) تقدم :

من تبادل تفرقهما من رضاً منها .

فإن التفرق وإن لم يعتبر كونه اختيارياً من الطرفين ، ولا من أحدهما ،

= أي ثبوت الخيار للمتعاقدين لأجل وجود الأصل السلي هو الاستصحاب ؛ يعني استصحاب بقاء الخيار عند الشك في زواله عند حصول الافتراق من أحد المتعاقدين كرهاً .

والسبب في بقاءه هو حصوله في أول آن من آتات تحقق البيع في المجلس .

فيجري هذا البقاء عند الشك في زواله .

(١) هذا هو الدليل الثاني .

أي ثبوت الخيار للمتعاقدين لأجل تبادل الافتراق الاختياري من الافتراق ، فإن رضى كل منهما بالافتراق يعتبر في الافتراق ،

ومن الواضح أن الافتراق الاختياري لم يحصل من رضى الطرفين بل حصل وصدر من الثابت في المجلس مختاراً .

ومثل هذا الرضا غير كاف في سقوط خيارهما ، ولا في سقوط خيار الراضي بالبقاء في المجلس مختاراً ، إذ الغاية التي هو الافتراق غاية لكلا الخيارين .

فإن تحققت لكلا المتعاقدين فقد سقط خيارهما .

وإن لم تتحقق لهما فقد ثبت لهما الخيار .

والمراد من قوله ؛ ولما تقدم :

هو قوله في ج ١٣ ص ٢٥٩ : لأصالة بقاء الخيار بعد تبادل الاختيار من

إلا أن المتبار رضاهاما بالبيع حين التفريق .

فرضى أحدهما في المقام : وهو الماكث .

لا دليل على كفايته في سقوط خيارهما .

ولا في سقوط خيار الراضي (١) ، إذ الغاية (٢) غاية للخيارين .

فان تحققت سقطا ، وإلا ثبتا .

وبدل (٣) عليه ما تقدم ، من صحيحة فضيل المصروفة بالاطة

سقوط الخيار بالرضا منها المنفي بانتفاء رضى أحدهما .

الفعل المسند إلى الفاعل المختار .

(١) وهو الثابت في المجلس مختاراً .

(٢) تعليل لكون المتبادر من الافتراق رضا المتعاقدين .

وقد عرفته في الهامش ١ ص ٥٦ عند قولنا .

ومثل هذا الرضا غير كاف .

(٣) هذا هو الدليل الثالث أي وبدل على ثبوت الخيار

للمتعاقدين :

صحيحة فضيل المتقدمة في الهامش ١ ص ٥٩ في قوله عليه السلام :

فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منها .

وجه دلالتها على المراد أنه عليه السلام أناط سقوط الخيار برضى

كل واحد من المتعاقدين .

ومن الواضح أنه لم يتحقق هذا فيما نحن فيه من الطرفين ، لأن

أحدهما كان مكرهاً على الافتراق ، وممنوعاً من اخذ الخيار لنفسه ،

وإن كان الآخر الذي بقي في المجلس مختاراً في البقاء .

- ولكن (١) يمكن التفصي عن الاصل بصدق تفرقها .
وتبادر (٢) تقيده ؛ بكونه عن رضى كليهما : ممنوع .
بل المتيقن اعتبار رضى احدهما .

فالرضا من الطرفين لم يحصل فالسقوط لا يتحقق .
(١) من هنا يروم قدس سره تفنيد تلك الأدلة التي أقامها لاثبات الخيار للمتعاقدين ، واثبات سقوطه عنهما .
فأخذ في تفنيدها واحداً بعد واحد .
فأول ما فنده هو الاستصحاب الذي جيء به لبقاء الخيار .
فقال ؛ ولكن يمكن التفصي عن الاصل .
وحاصل التفصي : هو أن الرجوع إلى الاستصحاب إنما يصح لو لم يكن هناك دليل اجتهادي .
وأما إذا كان كما فيما نحن فيه فلا مجال للرجوع إلى الاستصحاب فان اطلاقات الاخبار الواردة في سقوط الخيار بالتفرق شاملة للافتراق الاكراهي أيضاً .
فالافتراق المذكور في تلك الاخبار المشار اليها في ص ٥٩-٦٠ مطلق غير مقيد ، لا بقيد الاختيار، ولا بقيد الإكراه، لأنك عرفت في ج ١٣ ص ٢٦١ منع التبادر الاختياري من الافتراق في مقابل الاكراهي .
بل القدر المسلم هو تبادر الاضطراري الصادر من الانسان قهراً وجبراً عليه ، وبلا إرادة منه .
كما في حركة اليد المرتعشة .

(٢) رد على الدليل الثاني المشار اليه في الهامش ١ ص ٥٦ = .

وظاهر (١) الصحيحة وإن كان اعتبار ذلك .

= وخلاصته أن دعوى تبادل تقييد الافتراق بكونه صادراً عن
رضى الطرفين ، لا من طرف واحد :
ممنوعة ، لأن المتيقن من الافتراق والمعتبر منه هو الافتراق الصادر
عن رضى احدهما .

وهو كاف في سقوط الخيار من الطرفين .
(١) رد على الدليل الثالث المشار اليه في ج ١٣ الهامش ٣ ص ٥٧ .
وخلاصته أن الصحيحة المشار اليها في ص ٢٦٨ وإن كان ظاهرها
وهو المنطوق دالاً على اعتبار رضى الطرفين في الافتراق الموجب
سقوط الخيار في قوله عليه السلام :
فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضى منهما .

لكن تعارض هـ - ١١ الظاهر الرواية المشار اليها في ص ٦٠
الدالة على اطلاق الافتراق ، من دون أخذ قيد فيها في قوله عليه السلام :
فشيت خطأ ، ليجب البيع حين افترقنا ، لأنه عليه السلام جعل
مجرد مشيه علة لصدق الافتراق المجعول من قبل الشارع المقدس غاية للخيار .
كما جعل وجوب البيع ولزومه علة هائية للافتراق .
ولم يعتبر عليه السلام رضى الآخر منشأ للغائبين .
وهما : كون الافتراق غاية للخيار .

ولزوم البيع هاية للافتراق .
وكذلك لم يعتبر عليه السلام النفات الآخر ، وشعوره لمشيه .
ليكون دخيلاً في تحقق الافتراق ، ليعترب وجوب البيع على افتراقها .

- إلا أنه (١) معارض باطلاق ما يستلزم من الرواية السابقة الحاكية
لفعل الامام عليه السلام ، وأنه قال :
فشيت خطأ ليجب البيع حين افترقنا .
حيث (٢) جعل عليه السلام مجرد مشيه سبباً لصدق الافتراق
المجمول (٣) غاية للخيار .
وجعل (٤) وجوب البيع حلة غائية له (٥) ، من دون اعتبار
رضى الآخر ، أو شعوره (٦) بمشي الامام عليه السلام .

- فالاطلاق المستفاد من ظاهر الرواية .
يعارض منطوق تلك الصحيحة .
فهكون حاكماً عليها فيؤخذ به .
إذا يسقط الخياران .
هذه خلاصة المعارضة .
(١) أي ظاهر الصحيحة كما عرفت آنفاً .
وكلمة معارض بصيغة المفعول .
(٢) تعليل لبيان معارضة الرواية السابقة لظاهر الصحيحة .
وقد عرفته في الهامش ١ ص ٥٩ عند قولنا :
فانه عليه السلام جعل مجرد مشيه .
(٣) بالجر صفة لكلمة الافتراق .
(٤) أي الشارع المقدس كما علمت آنفاً .
(٥) أي للافتراق كما عرفت آنفاً .
(٦) أي ومن دون أن يعتبر الامام عليه السلام التفات المتعاق

ودهوى (١) انصرافه إلى صورة شعور الآخر ، وتركه (٢)
المصاحبة اختصاراً : ممنوعة (٣) هـ

الثاني وشعوره دخیلاً في لزوم البيع .

(١) خلاصة هذه الدعوى :

إن الاطلاق المستفاد من الرواية المشار اليها في ص ٦٠ .
منصرف إلى صورة التفات المتعاقد الثاني إلى مشي الامام عليه
السلام حين أن قام ومشى خطأ ، ايجب البيع .
(٢) بالجر عطفاً على مجرور إلى في قوله في هذه الصفحة : إلى صورة .
أي وكذلك اطلاق الرواية منصرف إلى صورة ترك المتعاقد الثاني
مصاحبة المتعاقد الاول مختاراً وبرضى منه .

(٣) أي الدعوى المذكورة :

ممنوعة ، لأن الامام عليه السلام لما قام ومشى خطأ لم يكن المتعاقد
الثاني متوجهاً إلى مشهه أصلاً وأبدأ حتى يقال :
إن الاطلاق المذكور منصرف إلى صورة التفات المتعاقد الثاني .
وإلى صورة ترك المتعاقد الثاني مصاحبة المتعاقد الاول .
(لا يقال) : إن المصنف قدس سره : في ص ٥٩ قال
وظاهر الصحيحة .

وفي الدليل الثالث الذي أقامه لاثبات الخيار للمتعاقدین الذي
أشار إليه في ص ٥٧ قال :

وبدل عليه ما تقدم من صحة فضيل .

(فانه يقال) :

إن السر في ذلك هو أن الصحيحة نص في الرضا فقط =

وظاهر (١) الصحيحة وإن كان أخص .

إلا أن ظهور الرواية في عدم مدخلية شيء آخر زائداً على مفارقة أحدهما صاحبه ،

مؤيد (٢)؛ بالتزام مقتضاه في غير واحد من المقامات ؛

= وظاهرة في حصول الافتراق من الطرفين ، فلذا اختلف تعبيره قدس سره في الموضوعين .

(١) بروم شيخنا الانصاري قدس سره بكلامه هذا إسقاط الخيار عن المتعاقدين في هذه المسألة .

وخلاصة ما افاده : إن ظاهر الصحيحة ومنطوقها أخص : بمعنى اختصاص سقوط خيار المتعاقدين بصورة حصول الافتراق من كليهما وبرضى منها .

ومورد رواية ابن أبي عمير رضوان الله تبارك وتعالى عليه المشار إليها في ص ٦٠ :

أعم ، لظهورها في كفاية الافتراق الحاصل من رضى أحدهما ، سواء حصل الافتراق من الآخر ام لا .

ولظهورها في عدم مدخلية شيء آخر زائداً على مفارقة أحدهما صاحبه .

فالرواية هذه مطلقة من حيث هاتين الظاهرتين .

إذاً يسقط الخياران بمجرد حصول الافتراق من رضى أحدهما وإن لم يحصل من الآخر .

(٢) بالرفع وبصفة المفعول فهو خبر لأسم إن في قوله في هذه الصلحة =

مثل (١) ما إذا مات أحدهما ، أو فارق الآخر اختياراً ، فإن الظاهر منهم (٢) عدم الخلاف في سقوط الخيارين .
وقد قطع به (٣) في جامع المقاصد ، مستدلاً (٤) بأنه قد تحقق الافتراق وسقط الخياران .
مع أن (٥) ما نسب إليه ثبوت الخيار لهما فيما نحن فيه .

= إلا أن ظهور الرواية :

خلاصة هذا التأييد : إن ظاهر الرواية السابقة مؤيد بالالتزام بالعمل بمقتضاه في كثير من المقامات .
وسنشير إلى تلك المقامات عند رقتها الخاص .
(١) من هنا أخذ شيخنا الانصاري قدس سره في عد تلك المقامات .
فهذا أول مقام يسقط فيه الخياران .
(٢) أي من الفقهاء .
(٣) أي بسقوط الخيارين .
(٤) أي استدل صاحب جامع المقاصد لسقوط الخيارين في صورة موت أحد المتعاقدين ، ومفارقة الآخر مجلس العقد اختياراً : .
بتحقيق الافتراق بموت أحدهما ، وبمفارقة الآخر اختياراً ، فلا مجال للخيار أصلاً .
(٥) اعتراض من شيخنا الانصاري على ما أفاده المحقق الثالي قدس سرهما .

وخلاصته : إنه نسب إلى المحقق الثاني ثبوت الخيارين فيما نحن فيه :
وهو لإكراه أحد المتعاقدين على الافتراق ، ومنعه عن أخذ التخايير
وبقاء الآخر في المجلس اختياراً

وكذا (١) لو فارق أحدهما في حال نوم الآخر .
 أو لحفلته (٢) عن مفارقة صاحبه .
 مع تأييد (٣) ذلك بنقل الاجماع عن السيد عميد الدين .
 وظاهر (٤) المبنى المتقدم عن الايضاح أيضاً عدم الخلاف ؛ في عدم

— فثبوت الخيارين فيما نحن فيه .
 وسقوطها عن أحد المتعاقدين لو مات .
 أو فارق الآخر المجلس اختياراً :
 تهافت وتناقض من المحقق الثاني .
 (١) عطف على قوله في ص ٦٣ : مثل ما إذا مات فهو مقام ثان
 من المقامات التي يسقط فيها الخياران .
 (٢) أي أو لحفلة المتعاقدين الآخر عن مفارقة صاحبه له .
 (٣) أي ولنا تأييد آخر على سقوط الخيارين فيما نحن فيه ؛
 وهو نقل السيد عميد الدين قدس سره :
 الاجماع على سقوط الخيارين فيما نحن فيه .
 (٤) هذا تأييد ثان للاطلاق المستفاد من رواية ابن أبي عمير أي
 مبنى فخر الاسلام الذي تقدم في ص ٢٨ بقوله : فعلى عدم البقاء .
 أو افتقار الباقي إلى المؤثر ؛
 يسقط ، لأنه فعل المفارقة ، إذ المراد من السقوط خيار المجلس
 عن المتعاقدين .

مع أن أحدهما خرج عن المجلس كرهاً ، ومنع عن التخابر :
 فجرد بقاء الثاني في المجلس مختاراً .
 كاف في سقوط الخيار عنهما .

اعتبار الرضا من الطرفين .

ولنما الخلاف في أن البقاء اختياراً .

مفارقة اختيارية أم لا ؟ .

بل (١) ظاهر القواعد أيضاً أن سقوط خيار المكره متفرع على

سقوط خيار المالك (٢) ، من غير اشارة إلى وجود خلاف في هذا

التفريع (٣) .

وهو (٤) الذي ينبغي ، لأن (٥) الغاية إن حصلت سقط الخياران

(١) المراد من ظاهر القواعد ما ذكره شيخنا الانصاري من القواعد

بقوله في ص ٢٧ .

والا فالأقرب سقوطه فيسقط خيار الاول .

(٢) فان قلنا بسقوط خياره سقط خيار المكره أيضاً .

وإن لم نقل ثبت خيارهما :

(٣) وهو تفريع سقوط خيار المكره على سقوط خيار الثابت في

المجلس مختاراً .

كما عرفت في الهامش ٢ ص ٤٩ :

فان العلامة قدس سره لم يشر إلى وجود مخالف في هذا التفريع :

أي تفريع سقوط خيار المكره على سقوط خيار الثابت في المجلس .

(٤) أي سقوط خيار المكره متفرعاً على سقوط خيار الثابت في

المجلس :

هو الذي ينبغي أن يؤخذ ويقال به .

(٥) تعليل لما افاده : من أن سقوط خيار المكره على سقوط خيار =

وإلا بقيا .

فتأمل (١) .

وعبارة الخلاف المتقدمة (٢) وان كانت ظاهرة في التفكيك بين

= الثابت في المجلس هو الذي ينبغي أن يؤخذ .

وخلاصته : ان الغاية التي هو الافتراق إن حصلت وتحققت في الخارج فقد سقط الخياران .

وإن لم تتحقق فخيرهما باق .

(١) الظاهر أن وجه التأمل هو انحلال خيار المجلس إلى خيارين :

بمعنى أن لكل واحد من المتعاقدين خياراً مستقلاً يختص به ،
فهترتب لكل واحد منهما أثره :

وهو الفسخ ، أو الامضاء .

وكذلك لكل من المتعاقدين بالنسبة إلى خياره افتراق مستقل يختص

شخصه .

فغاية كل واحد منهما هو افتراق شخصه ونفسه لا افتراق الآخر :

وفيما نحن فيه قد حصل الافتراق من جانب واحد : وهو الثابت

في المجلس مختاراً .

فيسقط خياره المترتب على الافتراق الاختياري .

وأما خيار المكره فلا يسقط ، لعدم حصول الغاية التي هو الافتراق

الاختياري ، وبطبيب نفسه .

إذاً فلا مجال لتفريع سقوط خياره على سقوط خيار الثابت .

ولا بقاؤه على بقاء خيار الثابت .

(٢) وهي المذكورة في ص ٢٢ بقوله نقلاً عنه = .

المتبايعين في الخيار .

إلا أنها (١) ليست بذلك الظهور ، لاحتمال (٢) إرادة سقوط خيار المتمكن (٣) من للتخاير من حيث تمكنه ، مع قطع النظر عن حال الآخر (٤) ،

= أو خيار من تمكن من ذلك .

وقد عرفت كيفية ظهور عبارة الشيخ في التفكيك في الهامش ٣ ص ٥١ هند قولنا ١

وخلاصته أنه لولا جواز التفكيك .

(١) أي عبارة الخلاف ليست بذلك الظهور في سقوط خيار المتمكن خاصة : بحيث لا تحتل سقوط خيار الآخر الذي فارق المجلس كرهاً ومنع من أخذ الخيار لنفسه .

(٢) تعليل لعدم كون عبارة الخلاف بذلك الظهور .

وخلاصته : إنه من المحتمل أن يكون سقوط خيار المتمكن من أخذ الخيار لأجل تمكنه على ذلك ، وبقاء سلطنته على أخذ الخيار وهو لم يأخذ ولم يستعمل فسقط خياره .

وهذا السقوط لا ربط له بسقوط خيار الآخر .

نعم يمكن القول بسقوط خيار الآخر بسبب آخر غير مسبب سقوط خيار المتمكن :

وهو التلازم بين سقوط الخيارين ، لأجل اتحادهما في الغاية التي هو الافتراق ، لتحقيقه من كل واحد منها .

(٣) وهو الثابت في المجلس كما عرفت .

(٤) وهو الذي فارق المجلس كرهاً ، ومنع عن التخاير .

فلا (١) ينافي سقوط خيار الآخر لأجل التلازم بين الخيارين من حيث اتحادهما في الغاية .

مع أن (٢) شمول عبارته لبعض الصور التي لا يختص ببطلان الخيار

(١) الماء تفرع على ما أفاده : من أن عبارة الخلاف ليست بذلك الظهور .

وقد عرفت التفرع في الهامش ٤ ص ٦٧ عند قولنا : نعم يمكن القول .

(٢) تأييد منه قدس سره لما أفاده ١ من أن عبارة الخلاف ليست بذلك الظهور .

وبخلاصته : إن عبارة الخلاف المتقدمة في ص ٢٢

تشمل جميع الصور المحتملة حتى الصور التي ذكرها شيخنا الانصاري قدس سره في ص ٦٣ بقوله :

مثل ما إذا مات احدهما ، أو فارق الآخر .

وفي ص ٦٤ بقوله : وكذا لو فارق في حال نوم الآخر

وفي ص ٦٤ بقوله : أو غلبه عن مفارقة صاحبه .

ففي جميع هذه الصور التي لا يحتاج بطلان الخيار فيها بالمتمكن من أخذ الخيار :

يسقط الخياران ، لكون السقوط فيها قهرياً .

إما بموت أحد المتعاقدين .

أو بنوم أحدهما .

أو بغلبة أحدهما عن مفارقة صاحبه .

وقد خرج الآخر عن المجلس مختاراً =

فهما بالمتمكن مما لا بد منه (١) .

كما لا يخفى على المتأمل .

وحملها (٢) على ما ذكرناه : من ارادة المتمكن لا بشرط ارادة خصوصه فقط :

= فسقوط الخيارين في هذه الموارد حتمي .

فلا مجال للقول باختصاص عبارة الخلاف :

بسقوط خيار المتمكن من أخذ الخيار ولم يأخذ .

(١) الجار والمجرور مرفوعة محلاً خبر لاسم إن في قوله في

ص ٦٨ : مع أن شمول .

(٢) أي حمل عبارة الخلاف المتقدمة في ص ٢٢ على ما قلناه :

وهو ارادة المتمكن لا بشرط ارادة خصوصه فقط .

خلاصة مراده : إن المقام مقام دوران الامر بين ارتكاب المجاز

في عبارة الخلاف :

بأن يقال : إن الشيخ قدس سره أراد من عبارته هذه سقوط خيار

المتمكن من أخذ الخيار ولم يأخذ .

ولم يرد من عبارته هذه خصوص المتمكن المتصف بهذا الشرط :

وهو التمكن حتى يكون له مفهوم :

وهو عدم سقوط خيار المكروه على الافتراق .

والذي اجبر على ترك أخذ الخيار .

وبين ارتكاب التخصيص في العبارة المذكورة :

بأن يقال : إنه أراد من عبارته سقوط خيار خصوص المتمكن من

أخذ الخيار المتصف بهذه الصفة والشرط =

أولى من تخصيصها ببعض (١) الصور .
ولعل (٢) نظر الشيخ والقاضي إلى أن الافتراق المستند إلى اختارهما
جعل غاية لسقوط خيار كل منها .

= لكنها تخص في سقوط الخيارين ببعض الصور :

وهي ما ذكره قدس سره بقوله في ص ٦٣
مثل ما إذا مات أحدهما .

وفي ص ٦٤ بقوله : وكذا لو فارق .

وفي ص ٦٤ بقوله : أو غفلة عن ملاقة صاحبه .

ولا شك في أواوية ارتكاب المجاز على ارتكاب التخصيص ،
لكثرة استعمال المجاز في لغة العرب ، وإن كان استعمال اللفظ في
كليهما استعمالاً في غير ما وضع له .

وقد أورد (المحقق الإيرواني) قدس سره على ما أفاده شيخنا
الانصاري .

إليك نص عبارته .

وفيه أن التخصيص مقدم على سائر أنحاء التجوز مع ، ما هرفت :
من استلزام التصرف المذكور لغوية عبارة الخلاف وهو قوله :
أو خيار من تمكن من ذلك .

راجع تعليقه على المكاسب الجزء ٢ ص ١٥ .

وأما وجه لغوية الخلاف فواضح ، لأن القول بسقوط خياري
المتعاقدين لم يبق مجالاً للعبارة المذكورة في الخلاف .

(١) عرفت بعض الصور في الهامش ٢ ص ٦٩

(٢) جدول عما أفاده قدس سره في توجيه كلام الشيخ أهل الله =

والمستند إلى اختيار أحدهما مسقط لخياره خاصة :
وهو (١) استنباط حسن .
لكن لا يساعد عليه (٢) ظاهر النص .

= مقامه المنقول في ص ٥٠ :

أو خيار من تمكن من ذلك :

بأن سقوط الخيارين من باب التلازم ، وعدم التفكيك بينهما .
وخلاصة العدول : إنه من الامكان أن يكون نظر الشيخ والقاضي
ابن البراج : إلى أن الافتراق الحاصل من اختيار المتعاقدين ، والمستند
إلى رضاهما جعل غاية لسقوط خيارهما .
وأما الافتراق المستند إلى اختيار أحدهما .

فمسقط خياره خاصة كما فيما نحن فيه ، فإن الثابت في المجلس
مختاراً قد اسقط خياره باختياره البقاء فيه ، فلم يجبر على الافتراق
ولا على ترك الخيار .

بخلاف المكروه على الافتراق ، وعلى ترك الخيار ، فإن خياره باق
وثابت .

(١) أي ما قلناه في نظرية الشيخ استنباط حسن .

(٢) أي على هذا الاستنباط لا يساعد ظاهر النص ، لظهوره في
أن الافتراق جعل غاية لسقوط خيار المجلس ، لا لخيار كل واحد
منهما ، حيث إن قوله عليه السلام في صحبة فضيل المذكورة في
ص ٢٦٨ ج ١٣ . :

اليمينان بالخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلا خيار به - د الرضا

منهما = :

ثم إنه يظهر مما ذكرنا (١) حكم عكس المسألة :
وهو ما إذا أكره أحدهما على البقاء ممنوعاً من التخاير ، وفارق
الآخر اختصاراً ، (٢) فإن مقتضى ما تقدم من الإيضاح :

= صريحة في أن الافتراق جعل غاية لسقوط خيار المجلس .
(١) وهو سقوط الخيارين ، أو سقوط خيار أحدهما خاصة .
في مسألة من أكره على الافتراق ، ومنع عن أخذ التخاير ، وبقي
الآخر في المجلس مختاراً .
خلاصة هذا الكلام : أنه يظهر مما تقدم في المسألة المذكورة في
ص ٩ :

حكم عكس المسألة .

وقد ذكر قدس سره عكس المسألة بقوله في هذه الصفحة :

وهو ما إذا أكره أحدهما على البقاء .

(٢) تعليل أوجه الظهور .

خلاصته : إن عكس المسألة لو بني على ما افاده فخر الاسلام
قدس سره في أصل المسألة في ص ٢٨ بقوله :

إن هذا مبني على بقاء الأكره وعدمه .

وافتيقار الباقي إلى المؤثر وعدمه .

وان الافتراق امر ثبوتي أو عدمي .

إلى آخر ما ذكره في تلك الصفحة :

فلا خلاف في سقوط الخيار في عكس المسألة ، لأنه مختار في

المفارقة = .

من مبنى الخلاف : عدم الخلاف في سقوط الخيارين هنا (١).
ومقتضى (٢) ما ذكرنا : من مبنى الأقوال جريان الخلاف (٣)
هنا أيضاً .
وكيف (٤) كان فالحكم بسقوط الخيار ههنا هنا أقوى (٥) :
كما لا يخفى .

= فلا خلاف في سقوط الخيار في عكس المسألة ، لأنه مختار في
المفارقة .

(١) أي في عكس المسألة كما عرفت .
(٢) أي وأما لو بنينا عكس المسألة على ما ذهبنا نحن اليه :
من مبنى الأقوال الأربعة المذكورة في ص ١٤ و ص ١٦ و ص
١٧ و ص ١٨ :

فيأتي الخلاف في سقوط الخيارين ههنا ، أو ثبوته لهما .
أو سقوط خيار المختار خاصة المتقدم في ص ١٧ .
وعدم سقوط خيار المكره المتقدم في ص ١٧ .
أو التفصيل المتقدم في ص ١٨ .
فيأتي الخلاف هنا أيضاً .

كما أتى الخلاف في أصل المسألة .
(٣) أي في عكس المسألة كما عرفت .
(٤) يعني أي شيء قلنا في عكس المسألة :
من جريان الخلاف فيه ، أو عدم الجريان .
فسقوط الخيار عن المتعاقدين هنا أقوى .
(٥) وجه الأقوائية : =

• • • • •

= إن مشي الامام عليه السلام خطأ ليجب البيع دلل على سقوط
الخيارين بمجرد مشيه ، من دون توجه الآخر بالمشي ، وعلمه به
بداهة أن المتحرك هنا غير مكره ، حيث انه فارق المجلس مختاراً .
بخلاف المفارق في أصل المسألة ، فانه كان مجبراً على الافتراق ،
وعلى ترك التخايير .

(مسألة (١) :

لو زال الإكراه (٢) فالمحكي عن الشيخ وجهه امتداد الخيار بامتداد مجلس الزوال (٣) .

ولعله (٤) لأن الافتراق الحاصل بينهما في حال الإكراه كالمعدوم

(١) أي المسألة السابعة من المسائل الثمان التي تذكر فيها مسقطات الخيار المشار إليها في الهامش ٦ ص ١٧٩ من الجزء ١٣ من المكاسب.
(٢) أي عن المتعاقد الذي أكره على الافتراق ، وأجبر على ترك أخذ الخيار له .

(٣) أي زوال الإكراه .

خلاصة الكلام : إن الخيار مستمر إلى أن يحصل الافتراق الاختياري من هذا المجلس الذي زال فيه الإكراه .
أو يحصل افتراق كاشف عن الرضا بالعقد .

فلو حصل الافتراق من مجلس زوال الإكراه وإن كان أحد المتعاقدين في النجف الأشراف .

والآخر في المدينة المنورة ، فإنه يسقط الخيار حينئذ ، قضاءً لحق الغاية التي هو الافتراق الواقع في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) :
البيعان بالخيار ما لم يفترقا وإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما .

(٤) توجهه لامتناد الخيار بامتداد مجلس الزوال وقد ذكره

قدس سره فلا نعيده .

فكانها بعد مجتمعان في مجلس العقد فالخيار باق .
وفيه (١) أن الهيئة الاجتماعية الحاصلة حين العقد قد ارتفعت
حساً .

غاية الأمر عدم ارتفاع حكمها (٢) : وهو الخيار بسبب الاكراه
ولم يجهل (٣) مجلس زوال الاكراه بمنزلة مجلس العقد .
والحاصل أن الباقي بحكم الشرع هو الخيار ، لا مجلس العقد .
فالنص (٤) ساكت عن غاية هذا الخيار .

(١) أي وفي هذا التوجيه نظر وإشكال .
خلاصته : إن الهيئة الاجتماعية التي كانت موجودة في مجلس العقد
قد زالت حساً بواسطة الافتراق الاكراهي .
ومن الواضح عدم جمل الشارع مجلس زوال الاكراه بمنزلة مجلس
العقد حتى يستفاد من عموم المنزلة ؛
كون الخيار في مجلس زوال الإكراه مفهياً بالافتراق .
فاذا حصل الافتراق سقط الخيار ، وإلا بقي .
نعم يبقى شيء واحد : وهو عدم ارتفاع حكم الهيئة الاجتماعية
التي تفرقت وتمزقت بواسطة الافتراق الاجباري .
وذلك الحكم هو الخيار بسبب الاكراه .
(٢) أي حكم الهيئة الاجتماعية كما عرفت .
(٣) أي الشارع كما عرفت في الهامش ١ من هذه الصفحة .
عند قولنا : ومن الواضح .
(٤) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
البيعان بالخيار ما لم يفترقا ، فان هذا النص ساكت عن امد -

= هذا الخيار وغايته .

وللمحقق الطباطبائي قدس سره في تعليقه على المكاسب .

إشكال على ما افاده المصنف قدس سره .

اليك خلاصته مع تصرف منا .

إن النص غير ساكت عن مدة الخيار بعد زوال الاكراه .

بل هو دال على بقاءه دوماً وأبداً إلى أن يحصل الافتراق الاختياري

المصادر عن ارادة المتعاقدين برضاها ، وطيب نفسيهما ، حيث إله

المسقط حسب الفرض في الافتراق .

وفيما نحن فيه لم يحصل الافتراق الاختياري .

كما أنه لم تبق شأنية وقابلية لتحقيق الافتراق الاختياري ، اذ المفروض

حصول الافتراق حساً وإن لم يكن عن اختيار ، والشئ إذا وجد

لم يوجد مرة ثانية .

وما نحن فيه فظير ما لا يمكن فيه الافتراق من الأصل كما في

المتبايعين المتلازمين :

بان باع أحدهما واشترى الآخر .

كما في السان له رأسان على حق واحد ، فان الافتراق لا يمكن

تصوره فيه .

إذا فالخيار فيما نحن فيه باق إلى أن يأتي أحد المسقطات المذكورة

بل بقاء الخيار هنا أولى مما لم يمكن فيه الافتراق من الأصل

كالمثال المذكور ، لامكان القول بعدم شمول النص المذكور في

الهامش ٤ ص ٧٦ = :

فلا بد إما من القول بالفور (١) كما عن التذكرة (٢) .
ولعله (٣) .

= لما لا يمكن فيه الافتراق ، لأن الكلام في شموله لما يمكن فيه
الافتراق .

وما نحن فيه يمكن فيه الافتراق من بداية الامر كما هو المفروض
لعدم تأثير في الافتراق الاكراهي في إسقاط الخيار .
ثم ان القول ببقاء الخيار مبني على القول بانصراف الافتراق إلى
الافتراق الاختياري .

وكذا نقول ببقاء الخيار وإن لم نقل بالانصراف المذكور ، لبقائه
من باب حديث الرفع ، لأن المفروض عدم تأثير الافتراق .
كما أن المفروض عدم وجود مسقط آخر في المقام .
راجع تعليقه على (المكاسب) الجزء ٢ ص ١٦ .
(١) أي يؤخذ بالخيار فوراً بعد زوال الاكراه .
(٢) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٤١٨
هند قوله :

ثم هو على الفور ، أو يمتد بامتداد مجلس الخيار .
والاول هندي أقرب .

(٣) توجيه منه لما افاده العلامة قدس سرهما في التذكرة ١ من
الفورية .

وخلاصته : إن القول باخذ الخيار فوراً لاجل ألها هو القدر
المتيقن من الخيار في مجالات ثبوته ، اذ بالفورية يتدارك حق المتبايعين
ويجمع بين الحقين =

لأنه (١) المقدار الثابت يقيناً ، لاستدراك حق المتبايعين .
ولما من القول بالتراخي إلى أن تحصل المسقطات (٢) لاستصحاب
الخيار .

والوجهان (٣) جاريان في كل خيار لم يظهر حاله من الأدلة .

= وهما : حق البائع ، وحق المشتري ، لأنه لو لم يؤخذ به فوراً
لتوقفت تصرفات كل واحد منهما راكدة عاطلة .
إذاً لا يحصل المرض المترتب على المعاوضة .
(١) تعليل لكون الفورية هي القدر المتيقن .
وقد هرفته في الهامش ٣ ص ٧٨ عند قولنا :
اذ بالفورية يتدارك حق المتبايعين .

(٢) بيان الاستصحاب إن الخيار قد حصل وتحقق خارجاً في
أول آن من آفات وقوع العقد تامة الأجزاء والشروط .
وبعد حصول الافتراق الاكراهي ، وزوال الإكراه ، وعدم الاختل
بالخيار فوراً .

نشكل في زواله فيستصحب ذاك الخيار الثابت الحاصل من العقد
إلى أن يحصل أحد المسقطات .
(٣) وهما : الفورية والتراخي .

(مسألة) (١) :

ومن مسقطات هذا الخيار (٢) .
 التصرف على وجه يأتي في خيارى الحيوان والشرط .
 ذكره (٣) الشيخ في المبسوط في خيار المجلس (٤) ، وفي
 الصرف (٥) .

(١) أي المسألة الثامنة من المسائل الثمان التي تذكر فيها مسقطات
 الخيار المشار إليها في الهامش ٦ ص ١٧٩ من الجزء ١٣ من المكاسب
 (٢) أي خيار المجلس .
 (٣) أي مقوط خيار المجلس .
 (٤) راجع (المبسوط) الجزء ٢ ص ٨٣ عند قوله :
 فإذا ثبت ذلك فلا يخلو أن يتصرف المشتري فيه ، أو لا يتصرف
 فإن تصرف فيه بالهبة ، أو التملك ، أو العتق ، ونحو ذلك .
 لزم العقد من جهته ، ويبطل خياره ونفوذ تصرفه وكان خيار
 البائع باقيا .

(٥) راجع (المبسوط) الجزء ٢ ص ٩٦ عند قوله :
 وأما إذا تقابضا ولم يتفرقا ولم يخابرا .
 لكنه اشترى منه بالذهب الذي قبضه دراهم مكسرة هـ
 صح الشراء ، لأن شروعهما في البيع قطع للخيار ، وامضاء للبيع
 لأننا قد بينا أنه إذا تصرف فيه أو أحدث بطل خياره .
 وهنا قد حصل التصرف منها .

والعلامة في التذكرة (١) ، ونسب (٢) إلى جميع من تأخر عنه بل ربما يدمى أطباقهم (٣) عليه .

وحكي (٤) عن الخلاف والجواهر ، والكافي والسرائر .
ولعله (٥) لدلالة التعليل في بعض أخبار خيار الحيوان .

(١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣١٤ عند قوله : الرابع التصرف .

فإن كان من المشتري مسقط خياره في الرد ، لأنه يتصرفه التزم بالملك ، واختار إلقاء العقد .

وإن كان من البائع كان فسخاً للعقد .

(٢) أي سقوط خيار المجلس بالتصرف نسب إلى جميع من تأخر عن زمن العلامة : .

من فقهاء الامامية رضوان الله تبارك وتعالى عليهم .

(٣) أي أطباق فقهاء الامامية على سقوط خيار المجلس بالتصرف

(٤) أي حكي سقوط الخيار عن الشيخ والقاضي ابن البراج وصاحب

الكافي ، وابن ادريس صاحب السرائر .

(٥) أي ولعل سقوط خيار المجلس بالتصرف يستفاد من التمايل

الوارد في سقوط خيار الحيوان في الأيام الثلاثة في قوله عليه السلام :

الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري .

اشترط أم لم يشترط .

فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضاً

منه فلا شرط .

وهو (١) الوجه أيضاً في اتفاقهم على سقوط خيار الشرط .

وإلا (٢) فلم يرد فيه نص بالخصوص .

بل سقوط خيار المشتري بتصرفه مستفاد من نفس تلك الرواية
المعللة ، حيث قال (٣) :

فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضاً

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٤ الحديث ١

فإن قوله عليه السلام : فذلك رضاً منه فلا شرط .

تعليل لسقوط خيار هوان في الثلاثة الأيام .

أي التصرف الذي هو الإحداث من المشتري فيما اشتراه دليل
على إسقاط خياره .

فإن هذا التعليل يستفاد سقوط خيار المجلس بالتصرف لو تصرف
أحد المتبايعين ، أو كلاهما فيما تعاملا عليه وهما جالسان في المجلس
ولم يتفرقا ، وكان تصرفهما تصرف تمليك كالبيع ، أو الهبة، أو الوقف
أو العتق .

(١) أي سقوط خيار المجلس بالتصرف في المبيع هو الملاك في
اتفاق الفقهاء على سقوط خيار الشرط بالتصرف .

(٢) أي ولولا دلالة التعليل المذكور في سقوط خيار الحيوان في
الثلاثة الأيام ، على سقوط خيار المجلس :

لما كان هناك دليل خاص وارد في النصوص على سقوط خيار
المجلس بالتصرف .

(٣) أي الامام عليه السلام .

منه فلا شرط .

فان (١) المنهني يشمل شرط المجلس والحيوان .

فتأمل (٢) .

وتفصيل التصرف المسقط مبيجيء ان شاء الله تعالى .

(١) وهو قوله عليه السلام : فلا شرط ، حيث نفى بقاء الخيار لمن

تصرف في الحيوان في الأيام الثلاثة ، فان نفى الخيار بالتصرف في

الحيوان يشمل سقوط خيار المجلس بالتصرف .

(٢) الظاهر أن الوجه في الأمر بالتأمل :

هو أن الشرط المنهني الذي هو خيار الحيوان بالتصرف في الأيام

الثلاثة :

لا يشمل خيار المجلس إذا تصرف في المبيع ، لأنه لا يراد

من قوله عليه السلام : لا شرط :

بقية الشروط : من سائر الخيارات التي منها خيار المجلس .

بل نظره عليه السلام من قوله : فلا شرط خصوص خيار

الحيوان .

فلا يبقى إطلاق في قوله عليه السلام : فلا شرط ، حتى يتمسك

به لبقية الشروط .

(الثاني (١) : خيار الحيوان)

لا خلاف بين الامامية في ثبوت الخيار في الحيوان للمشتري .
وظاهر النص (٢) والفتوى العموم لكل ذي حياة ١

(١) أي القسم الثاني من أقسام الخيار التي أفادها قدس سره بقوله
في ص ٦٩ من الجزء ١٣ من المكاسب : .
والمجتمع منها في كل كتاب سبعة .

(٢) المراد منه هي الأحاديث الشريفة الواردة في خيار الحيوان،
فانها مطلقة ليس فيها ما يخص حيوانا دون حيوان .
راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ الباب ٣ الأحاديث
اليك نص الحديث الاول .

عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري .
وهو بالخيار فيها ، إن شرط أو لم يشترط :
فإن لفظ الحيوان عام ليس فيه ما يخص حيواناً .
إذا يشمل المذكورات .

مثل الجراد والزنبور ، والسماك والعلق ودود القز .
اليك نص الحديث الثاني .

عن الحسن بن علي بن الفضال .
قال : سمعت أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول :

فشملي (١) مثل الجراد والزنبور ، والسماك والعلق (٢) ودود (٣) القز .

صاحب الحيوان المشتري بالخيار بثلاثة أيام .

فان لفظة الحيوان هنا مطلقة أيضاً ليس فيها اختصاص بحيوان دون حيوان .

اذاً تشمل المذكورات .

والمراد من الفتوى فتاوى الفقهاء في كتبهم الفقهية ، حيث همموا بخيار الحيوان ، سواءً أكان طوبل العمر أم قصيراً .

(١) اللاء تفريع على ما افاده : من أن ظاهر النص والفتوى العموم لكل ذي حياة .

وقد عرفته في الحديثين المشار اليهما في الهامش ٢ ص ٨٤ - ٨٥

(٢) المراد منه القطعة الجامدة الغليظة من الدم .

(٣) بفتح الالف ، وتشديد الزاء المعجمة .

هي إحدى الحشرات الارضية من فصائل (القزبات) ، جمعه قزوز بضم القاف والزاي وسكون الواو .

وهو الابرسم ، أو الحرير نجاج هذا الحيوان .

كان هذا الحيوان ولا يزال موضع عناية بالغة لكثير من الملاح والشموب .

ولا سببا لدى الشعبين (الصوفي والهاباني) .

وقد اهتم الشعبان بتربية هذا الحيوان لحاية الاهتمام .

• • • • •

قوله : كان الاهتمام بتربيته قبل الفتي عام قبل ميلاد (سيدنا المسيح) عليه السلام .

لقل هذا الحيوان من بلاد (الصين واليابان) إذا كانتا مصدره : إلى سائر المدن والبلاد .

وهناك حكاية تروى حول انتقاله من البلدين إلى سائر المدن . تركت ذكرها ، لأنها إلى الأسطورة أقرب .

عرف هذا الحيوان لدى الشعوب الشرقية والغربية في (القرون الوسطى) .

(خلقة هذا الحيوان) .

خلقت هذه الدودة على شكل (الاسطوانة)

وفي الهيكل العظيم منها اثنتا عشرة حلقة .

في كل حلقة من الحلقات سوى الحلقة الرابعة والخامسة (رجلان) بعض هذه الأرجل بطنية .

وبعضها صدرية .

والدودة هذه تبيض .

تضع الانثى من هذه الدودة بيضتها في (شرنقة) من الشرائق وشرائق جمع شرنقة .

وهي بيوت لهذه الدودة التي تنسجها لنفسها بتدبيرها وإدراكها الذي أعطاها البارئ عز وجل .

ويقال لهذه الشرائق : (فوالج) أيضاً .

• • • • •

ولهذه الدودة مراحل منذ تكونها :

تكون ابتداءً في شرنقة ذات خصر .

ثم في شرنقة بيضاوية .

ثم في شرنقة ذهبية مستديرة .

ثم في شرنقة مدببة .

ثم في شرنقة بيضاوية مستديرة كالبداية .

(تغذية هذا الحيوان) ١

يتغذى هذا الحيوان من ورق (التوت الاخضر) ،

وتغذيته بالورق محتاجة إلى عناية خاصة ، ورعاية تامة :

فلابد من تنظيم الحرارة والبرودة ، وإزالة الطعام البائت ، والروث

الجهاف عن الورق .

ولابد من اخراج (البرقات الضعيفة) المريضة واهلاكها .

(لتاج هذا الحيوان)

نتاجه (الحرير الطبيعي) .

وهذا الحرير من أجل وأنفس المواد اللينة .

(كيفية النتاج) ،

لهذا الحيوان مكان مرتفع تحت فمه ، أو أنفه على شكل مخروطي

نخرج مادة الحرير من هذا المكان .

فسبحان من هداه إلى هذه العملية .

قال عز من قائل :

• • • • •

صبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى
الأعلى الآية ٢ - ٣ - ٤ .

أي نزه ربك عن كل مالا يليق به من الصفات المدمومة ، والأفعال
القبیحة ، وقدمه غاية التقديس .
الذي خلق الخلق فسوى بينهم : من حيث اليدين والرجلين
والعينين .

والذي قدر فهدى أي قدر الخلق على ما خلقهم فيه : من الصور
والهيئات .

وأجرى لهم أسباب معاشهم : .
من الأرزاق والأقوات .

ثم هداهم إلى طلبها ، وأرشدهم إلى ما فيه منفعتهم ومضرتهم
حتى الطفل ، هداه إلى ثدي أمه .
وهدى الفرج حتى طلب الرزق من أبيه وأمه .

وهدى الدواب والطيور حتى فزع كل منها إلى أمه ، وطلب
المعيشة من جهته .

ولهذا الحرير في القرون الماضية معامل يدوية نحاك بها الأقشة
النفيسة التي تعد من أنفس الأقشة الحريرية وألطفها .
تؤخذ من هذه الأقشة ملابس للنساء .
ما أحلها وما العمها ؟ هنيئاً لمن رزقه الله منهن .
وتؤخذ منها الأستار والكلل .

ولا يبعد اختصاصه (١) بالحيوان المقصودة حياته في الجملة .
فمثل (٢) السمك المخرج من الماء ، والجراد المحرز في الاناء ،

ولا يزال لهذا الحرير سوق رائج .

يرغب له طلابه وما أكثرهم .

قيل : إن فن عزل الحرير لصناعة النسيج قد تم اكتشافه قبل

ميلاد (السيد المسيح) عليه السلام بـ ٢٦٨٠ عاماً .

والمكتشفة لهذا القزل زوجة (الأمبراطور هوانج في) .

نسب هذا التاريخ إلى الصينيين إن صح .

فالصينيون قد حافظوا كل الحفاظ على سر مهنتهم ، حيث احتكروا

تجارة الحرير لمدة لا تقل عن ألفي عام بعد هذا التاريخ .

وبانتهاء هذه الفترة أي ستائة عام قبل الميلاد كانت تجارة الحرير

بين (الصينيين) .

(وبلاد البحر المتوسط) :

تجري على نطاق واسع جداً :

إن اردت الاطاعة بهذا الحيوان :

من شئ جوانبه الحياتية .

فعليك بمراجعة (المعرفة) .

المجلد التاسع من ص ١٨٦٣ - إلى ص ١٨٦٥ .

(١) أي اختصاص الحيوان الوارد ذكره في الأحاديث :

بالحيوان المقصودة حياته في الجملة .

أي يعيش مدة من الزمن .

(٢) اللاء تقريع على ما افاده : من اختصاص الحيوان بالحيوان

وشبه ذلك خارج ، لأنه (١) لا يباع من حيث إنه حيوان .

بل من حيث إنه لحم .

وبشكل (٢) فيما صار كذلك لعارض .

المقصودة حياته في الجملة .

وخلاصته : أنه بناءً على الاختصاص المذكور .

فلا يشمل مثل الجراد المحرز في الإلقاء .

والسمك المخرج من الماء حياً .

وما شاكل هذين الحيوانين ، لخروجهما ، وخروج ما ضاهاهما هما

نحن فيه وبصدد بيانه .

(١) لتلبل لوجه الخروج .

وخلاصته : إن المذكورات لا تباع من حيث إنها حيوان ، والعقد

لا يقع عليها .

بل هذه تباع من حيث إنها لحوم وتشتري بهذه الغاية .

فالعقد واقع عليها بهذا العنوان .

(٢) من هنا أخذ قدس سره الإيراد على ما أفاده : من عدم

البعد باختصاص الحيوان الوارد في النصوص المتقدمة في الهامش ٢

ص ٨٤ - ٨٥ :

بالحيوان المقصودة حياته .

وخلاصة الإيراد : إن الحيوان الذي بالعرض يصير قصير العمر

كالسمك والغزال والجراد مثلاً فيشرف على الموت .

لما بسبب أصابته السهم .

كالصيد المشرف على الموت باصابة (١) سهم .

أو بجرح الكلب المعلم .

وعلى كل (٢) فلا يعد زهاق روحه تلفاً من البائع قبل القبض ،

أو في زمان (٣) الخيار .

وفي منتهى خهاره (٤) مع عدم بقاءه إلى الثلاثة .

أو بسبب الجرح الواقع عليه من الكلب المعلم .

يشكل الحكم ، بالخيار فيه ، لأن قصر عمره أمر عرضي بسبب
الإشراف على الموت : بحيث أولاه لكان عمره كبقية الحيوانات التي
لا تصاد :

في وقوع الخيار فيها .

(١) الباء بيان لكيفية إشراف الصيد على الموت .

وقد عرفته في الهامش ٢ ص ٩٠ عند قولنا : أما بسبب اصابته .

(٢) أي سواء قلنا بثبوت الخيار لهذا الحيوان أم لم نقل .

(٣) وهي الأيام الثلاثة .

(٤) أي في أمد خيار هذا الحيوان الذي صار بالعرض قصير العمر

أقوال أربعة .

(الأول) : استمرار الخيار إلى نهاية الأيام الثلاثة وإن مات

الحيوان قبل انتهاء الأيام الثلاثة .

(الثاني) : امتداد الخيار إلى موت الحيوان .

فموته يبطل الخيار .

(الثالث) : امتداد الخيار إلى أن يأتي أحد المسقطات وإن تمت

وجوه :

ثم إنه هل يخص هذا الخيار (١) بالمبيع المعين ؟ .

الأيام الثلاثة .

(الرابع) : فورية الخيار بعد الموت ، فإن لم يؤخذ به بطل الخيار .

والقول الاول هو المتعين .

ومبناه أن متعلق الخيار شخص العقد .

لا نفلس الحيوان حتى بموته برتفع الخيار .

فلا معنى لأن تكون غاية طير غاية الحيوان الطويل عمره بعد شمول أدلة الخيار لمثل هذا الحيوان الذي عمره قصير .

وأما مبنى القول الثاني .

فبناءً على تعلق الخيار بالمعين ، لا بالعقد .

فبموت الحيوان يسقط الخيار ، لانتفائه بانتفاء موضوعه :

وهو الحيوان ، حيث مات .

فلا مجال لبقاء الخيار إلى آخر يوم الثالث .

وأما مبنى القول الثالث .

فبناءً على تعلق الخيار بشخص العقد ، لا بشخص الحيوان .

والتمديد بالثلاثة فلاحتراز عن الزيادة في خصوص الحيوان الذي

لا يعلم عدم بقائه إلى الثلاثة الأيام ، لا مطلقاً حتى ولو علم البقاء إلى الثلاثة .

(١) أي خيار الحيوان .

كما هو (١) المنساق في النظر من الاطلاقات .

(١) من هنا أخذ قلدس سره في اهداء نظريته حول الاختصاص وخلاصتها : إن المتبادر ابتداءً من الاطلاقات الواردة في هذا المقام بعد الامعان والنظر .

هو اختصاص الخيار بالحيوان الشخصي المتبعين خارجاً ، لأن قوله عليه السلام .

في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري .

وكذا قوله عليه السلام .

صاحب الحيوان المشتري بالخيار بثلاثة أيام .

وكذا قوله عليه السلام .

المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان .

وهكذا بقية الاحاديث الواردة في المقام .

فان هذه الاطلاقات الواردة بتبادر منها أن المراد من الحيوان

الحيوان الشخصي الخارجي . الذي يكون معيناً للمشتري .

لا ما كان كلياً في ذمة البائع غير موجود في الخارج .

والسر في كونه شخصياً خارجياً معيناً .

هو رؤية المشتري له ، ليرغب في شرائه ، فان للرؤية كل المدخلية

والاثر في الشراء والإقبال عليه .

راجع حول الاطلاقات والاحاديث المذكورة .

(وسائل الشيعة) الجزء ١٢ من ص ص ٣٤٨ إلى ص ٣٥٠ .

مع (١) الاستدلال له في بعض معاهد الإجماع كما في التذكرة (٢)
بالحكمة غير الجارية في الكلي الثابت في الدمة .

أو (٣) يعم الكلي ؟ .

كما هو (٤) المتراءى من النص والفتوى .

(١) استدلال آخر للاختصاص الخيار بالحيوان الشخصي الخارجي .

وخلاصته كما أفاده العلامة قدس سره في التذكرة : .

إن عيوب الحيوانات أكثرها باطنية لا تباين ولا تظهر في الخارج
إلا بالرؤية والاختبار لا يمكن تحققه إلا إذا كان المبيع شخصياً خارجياً
لترى عيوبه إذا كانت موجودة فيه .

فهذه الحكمة هي الباعثة للاختصاص المذكور .

ولا تجري هذه الحكمة في الكلي الثابت في الدمة .

(٢) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٢٤

(٣) أي أو أن الخيار يعم فيشمل الكلي الثابت في الدمة أيضاً .

(٤) أي تعميم الحكم حتى يشمل الكلي .

هو المتراءى من النصوص والفتاوى .

هذه نظريته حول التعميم أفادها من النصوص والفتاوى .

أما النصوص فلكون كلمة (الحيوان) الواردة في النصوص :

محملة بالآلف واللام فيستفاد من هذا التحلي الجنس ، وهو دال

على الكلي وعلى الشخصي ، وإن كان الجنس يتشخص فيما بعد

بالشخصي الخارجي .

وكذا كلمة (الدابة) الواردة في رواية الصلار رضوان الله تبارك

لم أجد مصرحا بأحد الأمرين (١) .

لعم يظهر من بعض المعاصرين الاول (٢) .

ولعله (٣) الأقوى .

وتعالى عليه .

نكرة ، لوجود التنوين فيها الدال على التنكير :

راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥١ الباب ٤ الحديث ٢

وأما أقوى فالمراد منها فتوى الفقهاء المذكورة في كتبهم الفقهية

الدالة على التعميم .

(١) أي لا بالاختصاص، ولا بالعميم .

(٢) وهو الاختصاص بالحيوان الشخصي الخارجي .

(٣) أي الاختصاص بالمشتري هو الأقوى .

والمراد من بعض المعاصرين .

هو المحقق (الشيخ على كاشف الغطاء) قدس سره .

راجع تعليقه على متن خيارات اللمعة ص ٣٦ عند قوله ١ .

وفي هذه الرواية دلالة على المطلوب من وجوه .

منها الحصر المستفاد من التعريف .

وأما وجه الأقوائية .

فلعله لاجل ما تعارف بين الناس في يوم الحيوان هـ

فان المتعارف هو الحيوان الشخصي ، لما عرفت من تأثير الرؤية

في الإقدام على الشراء ، أو عدم الإقدام .

كما عرفت في ذكر الحكمة المشار إليها في الهامش ١ ص ٩٤ .

- وكيف (١) كان فالكلام فيمن له هذا الخيار (٢) .
 وفي مدته (٣) . من حيث المبدأ والمنتهى .
 ومسقطاته (٤) .
 بقم (٥) برسم مسائل (٦) .

فالحكمة هذه لا توجد في المبيع الكلي في الدمة .
 ولا يجنئ هلك أن القول بالاختصاص .
 ليس لاجل الانصراف كما قيل ، لأنه لو كان كذلك لكالت
 سائر أحكامه كذلك .

- (١) أي سواء قلنا بالاختصاص أم بالتعميم .
 (٢) أي هل المشتري صاحب الخيار ؟ .
 أو البائع ، أو كلاهما ؟ .
 (٣) أي والكلام في مدة هذا الخيار : .
 من حيث البدالة والنهاية .
 (٤) أي والكلام في مسقطات هذا الخيار .
 (٥) جملة يتم مرفوعة محلا خبر للمبتدأ المتقدم في قوله
 فالكلام .

- (٦) وهي خمس ذكرها قدس سره مترتبة ونحن نقف في أثره .
 فنشير إلى كل مسألة منها عند رفقها الخاص .

(مسألة (١) :

المشهور اختصاص هذا الخيار (٢) بالمشتري .
 حكى عن الشيخين (٣) والصدوقين (٤) والاسكافي (٥) وابن
 حمزة (٦) ، والشاميين الخمسة (٧) ، والحليين (٨) الستة ، ومعظم
 المتأخرين .

(١) هذه هي المسألة الأولى من المسائل الخمس .

(٢) أي خيار الجوهان .

(٣) وهما : شيخ الأمة الشيخ الملقب وشيخ الطائفة قدس سرهما

(٤) وهما : الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن

بابويه القمي .

ووالده علي بن الحسين قدس سرهما .

(٥) هو محمد بن احمد بن الجعيد أبو علي الكاتب قدس سره .

(٦) هو عماد الدين محمد بن علي بن محمد الطوسي المشهدي قدس سره .

(٧) هم الشهيد الاول والثاني والحق الكركي ونجمله ، وصاحب

المدارك قدس الله أرواحهم .

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة .

فلي بعضها كتبت بالباء أي الحليين .

وفي بعضها بالياء أي الحليين .

فعلى الكتابة الأولى لابد من قرائتها بصيغة التثنية .

.

= والمراد منها مدينة (حلب) .

وهي قاعدة الشمال السوري ، ومن أهم مدن العالم وأقدمها بألفي عام قبل الميلاد .

اتخذها سيف الدولة الحمداني عاصمة لمملكته .

ازدهرت فيها العلوم والفنون الاسلامية .

فيها آثار مشهورة .

(منها القلعة الشهيرة) .

(منها المدرسة الحلبية) .

ولا تزال فيها حياكة الأقمشة :

إذا لابد من قراءة الكلمة بصيغة التنهية .

والمراد منها : ابن البراج القاضي تقي الدين قدس سره .

والسيد ابن زهرة أبو المكارم قدس سره .

صاحب الغنية .

وتكون كلمة الستة زائدة بناءً على قراءة الصيغة تنهية .

وعلى القراءة الثالثة .

تكون الكلمة بصيغة الجمع .

والمراد منها (مدينة الحلة) .

وهي إحدى محافظات العراق .

وهي من المدن الجميلة العامرة .

وفيها آثار قديمة جداً :

وعن الفتوة (١) وظاهر الدروس (٢) الإجماع عليه (٣) لعموم (٤)
قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

= وقد أنجبت هذه المحافظة نوابغ يعدون من ألمم شخصيات العالم الاسلامي :

وكلمة الستة هل هذه القراءة لا تكون زائدة .
والمراد من الستة .

(المحقق والعلامة وفخر الاسلام وابن إدريس وابن سعيد والسيوري)
المعروف بـ : (مقدار) قدس الله أسيارهم الطاهرة .
وسياتي شرح حياة هؤلاء الأعلام الأفاضل الذين هم أركان الدين
وحمله الكتاب الكريم .

مع مؤلفاتهم الثمينة في (أعلام المكاسب) .

(١) مؤلف شريف ومصنف عظيم للسيد ابن زهرة .

(٢) للشهد الأول .

(٣) أي على اختصاص خيار الحيوان بالمشتري .

(٤) من هنا أخذ قدس سره في الاستدلال للاختصاص المذكور

وخلاصة الاستدلال : إنك عرفت في الجزء ١٣ من المسالك

ص ١٨ : إن الأصل في البيع اللزوم :

بمعنى أنه بعد أن تمت الأجزاء والشروط :

من العوضين والمتعاقدين في العقد صار العقد لازماً .

فلا يجوز لأحد المتعاقدين الرجوع عما تعاقدا عليه ، إلا بالإقالة

أو بإحدى الخيارات المجعولة من قبل الشارع المقدس التي ذكرت في -

إذا افرقا وجب البيع هرج المشتري وبقي البائع .
 بل (١) لعموم أوفوا بالعقود بالنسبة إلى ما ليس فيه خيار المجلس

= الهامش ١ من الجزء ١٣ من المكاسب ص ٩ .
 أو من قبل المتعاقدين كخيار الشرط .
 وقد مضى ذكره في الهامش ١ من الجزء ١٣ من المكاسب ص ٩ .
 وبما أن بيع الحيوان إحدى المعاوضات .
 فلا بد من دخوله تحت ذلك الأصل المقرر .
 لكن لما جاءت النصوص المذكورة في الهامش ١ ص ١٠٢ - ١١٥
 من أن للمشتري الخيار :
 خرج بيع الحيوان عن ذلك الأصل الأصيل من جانب المشتري .
 وبقي البائع تحت تلك القاعدة ولم يخرج عنها إذا خصص الخيار
 بالمشتري .

هذا بالإضافة إلى الإجماع المذكور في ص ٩٩ :
 في أن للمشتري الخيار .
 مضافاً إلى الحكمة المذكورة في الهامش ١ ص ١١٦ الدالة على اختصاص
 الخيار بالمشتري .

(١) دليل ثان للاختصاص المذكور .
 خلاصته : إن الآية الكريمة عامة تدل على وجوب الوفاء بكل
 عقد تمت أجزاؤه وشروطه ، وليس فيه خيار المجلس بالأصل .
 كما في بيع من يعتق على المشتري كأحد أبويه ، أو كليهما .
 أو كان العاقد وكهلاً في إجراء الصيغة فقط .

بالاصل ، أو (١) بالاشتراط ، ويثبت الباقي (٢) بعدم القول
بالفصل .

ويدل عليه (٣) أيضاً ظاهر خبر واحد من الأخبار (٤) .

= أو عدم الخهار إلما كان بالعرض .

كما إذا كان أحد المتعاقدين في (النجف الأشرف) .
والثاني في (كربلا) .

أو اشترط سقوط خيار المجلس في متن العقد أو في خارجه .
فتل هذا العقد ، وبقيّة العقود تكون لازمة يجب الوفاء بها من
المتعاقدين .

لكن لما جاءت النصوص بخروج المشتري عن هذا العموم في شرائه
الحيوان .

فلا يجب عليه الوفاء بالعقد قبل مضي الايام الثلاثة .
بقي البائع داخلاً تحت تلك العمومات ، وذلك الاصل الاصيل :
من وجوب الوفاء بالعقد .

فخصص الخوار بالمشتري لعدم القول بالفصل .

(١) أي باشتراط سقوط خيار المجلس في متن العقد ، أو خارجه
كما عرفت آنفاً .

(٢) أي بقيّة العقود الجارية في خبر الحيوان باقية تحت ذاك العموم
كما عرفت آنفاً .

(٣) أي على الاختصاص المذكور .

(٤) وهي خمس صحاح وردت في الاختصاص المذكور ذكرها =

(منها (١) :

صحيحة (٢) فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام .

قال : قلت له :

ما الشرط في الحيوان ؟ ،

قال : ثلاثة أيام للمشتري .

قلت : وما الشرط في غير الحيوان ؟ .

قال : البيعان بالخيار ما لم يفترقا .

فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منها (٣) .

وظهورها (٤) في اختصاص الخيار بالمشتري .

= قدس سره واحدة بعد أخرى .

ونشير إلى كل واحدة منها عند رقبها الخاص .

(١) أي من تلك الصحاح الخمس الدالة على الاختصاص .

(٢) هذه أول صحيحة من تلك الصحاح .

(٣) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ الباب ٣

الحديث ٥ ، و ص ٣٤٦ الباب ١ الحديث ٣ .

فالشاهد في قوله عليه السلام :

ثلاثة أيام للمشتري ، حيث إن اللام في للمشتري للاختصاص كما

في قولك : الجبل للفرس .

مضافاً إلى ذكر المشتري الدال على حصر الخيار له .

(٤) أي ظهور هذه الصحيحة .

خلاصة هذا الكلام :

واطلاق نفى الخيار لها (١) في بيع غير الحيوان بعد الافتراق :

- إن للصحيحة صدراً وذنباً .

فصدورها هو قوله عليه السلام :

ثلاثة أيام للمشتري في جواب فضيل بن يسار .

رضوان الله تبارك وتعالى عليه .

السائل من الامام بقوله : قلت له :

ما الشرط في غير الحيوان ؟ .

والصدر هذا دال على الاختصاص المذكور ، وذيلها - وهو قوله

عليه السلام :

البيعان بالخيار ما لم يفترقا .

فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منها .

في جواب فضيل عند سؤاله عنه ؟ .

ما الشرط في غير الحيوان ؟ .

فالجواب مطلق يدل على نفى الخيار عن المتبايعين إذا تبايعا

وتعاضدا على غير الحيوان عندما يفترقان .

فاطلاقه يشمل ما إذا كان الثمن حيوئاً .

كما لو بيعت حنطة فتسلم البائع عوض الثمن حيوئاً ، فانه عند

تفارق البائع والمشتري المجلس يسقط خيارهما ، وان كان الثمن حيوئاً

لأن الملاك في سقوط الخيار هنا هو وقوع الحيوان ثمناً ، لامثماً حتى

يثبت الخيار للمشتري .

(١) أي للمتبايعين كما عرفت .

يشمل (١) ما إذا كان الثمن حيواناً .
وتتلوها (٢) في الظهور رواية علي بن أسباط عن أبي الحسن الرضا عليه السلام .

قال : الخيار في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري (٣) ،
فإن ذكر القيد (٤) مع اطلاق الحكم قبيح ، إلا لنكتة جلية .
ونحوها (٥) صحيحة الحلبي في الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

(١) الجملة مرفوعة محلاً خبر للمبتدأ المتقدم في قوله في ص ١٠٢
وظهورها ، واطلاق نفي الخيار .

(٢) أي وتتلو صحيحة فضيل في ظهورها في الاختصاص رواية
علي بن أسباط .

هذه هي الصحيحة الثانية الظاهرة في الاختصاص .

(٣) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٣
الحديث ٨ .

(٤) خلاصة ما أفاده قدس سره في هذا المقام :

إن في تقييد الامام عليه السلام كلامه بقيد المشتري دلالة على
أن هناك نكتة واضحة :

والنكتة هو اختصاص خيار الحيوان بالمشتري لأنه لو كان المراد
من الحكم : وهو ثبوت الخيار :

العموم والاطلاق بحيث يشمل حتى البائع لكان تقييد الكلام
بالقيد المذكور قبيحاً ومستهجناً ، لعدم مجال لذكره .

(٥) أي ونحو صحيحة فضيل بن يسار المذكورة في ص ١٠٢ =

في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري (١) .
 وصحيحة (٢) ابن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام .
 قال : الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري (٣) .
 وأظهر (٤) من الكل صحيحة ابن رثاب المحكية عن قرب الاسناد
 قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية .
 لمن الخيار ؟ .
 للمشتري ، أو للبائع ، أو لهما كلاهما ؟ .

= صحيحة الحلبي الدالة على الاختصاص المذكور .
 هذه هي الصحيحة الثالثة المستدل بها ،
 (١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ - الباب ٣
 الحديث ١ .
 فالشاهد في كلمة للمشتري ، حيث تدل على اختصاص خيار
 الحيوان بالمشتري .
 المستفاد هذا الاختصاص من اللام .
 (٢) أي ونحو صحيحة فضيل بن يسار في الاختصاص صحيحة
 ابن رثاب .
 هذه هي الصحيحة الرابعة من الصحاح الخمس .
 (٣) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٤ - الحديث
 ١ ، فانها صريحة في كون الخيار .
 للمشتري لا لغيره ، واستفادة هذا الحصر من اللام .
 (٤) أي وأظهر من الصحاح الأربعة المقدمة في الاختصاص =

فقال (١) : الخيار لمن (٢) اشترى ثلاثة أيام نظرة .

= المذكور .

صحيحة ابن رثاب الثانية المحكية عن قرب الاسناد .

هذه خامسة الصحاح التي تدل على الاختصاص المذكور .
وجه الأظهرية : إن الامام عليه السلام خص خيار الحيوان بالمشتري
لفقط في قوله :

الخيار لمن اشترى ثلاثة أيام نظرة .

في جواب السائل :

لمن الخيار ؟ .

للمشتري ، أو لبائع ، أو لها ؟ .

أي الخيار لا للبائع ، ولا لكيلها .

بل للمشتري الذي اشترى الحيوان .

بالإضافة إلى التعليل في قوله عليه السلام :

نظرة ، الدال على الاختصاص المذكور ، حيث يعمل عليه السلام

جهة الاختصاص : بأنه إنما اختص الخيار بالمشتري ، لينظر في

الحيوان خلال المدة المذكورة ، وهي ثلاثة أيام .

حتى إذا ظهر فيه عيب يرجعه إلى صاحبه ، ليسترد منه الثمن ،

لأن العيوب تظهر خلال المدة المذكورة .

وهذه المسألة لا توجد في البائع حتى يكون له الخيار ، حيث إن

الحيوان كان عنده .

(١) أي الامام عليه السلام .

(٢) اللام هنا للاختصاص .

فاذا مضت ثلاثة أيام فقد وجب الشراء (١) .

وعن سيدنا (٢) المرتضى قدس سره ، وابن طاووس رحمه الله .

ثبوته للبائع أيضاً .

وحكي عن الانتصار دعوى الاجماع عليه (٣) ، لأصالة (٤) .

= كقولك : المال لزيد .

أي الخيار مختص للمشتري .

(١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٣

الحديث ٩ .

(٢) من هنا يروم قدس سره أن يذكر ما أفاده الاعلام من

الطائفة قدس الله أسيادهم في ثبوت الخيار للبائع أيضاً في بيع الحيوان

فقال : عن سيدنا المرتضى وابن طاووس رحمهما الله ،

ثبوت الخيار للبائع أيضاً .

(٣) أي على ثبوت خيار الحيوان للبائع أيضاً .

(٤) تعليل للاجماع المدعى من قبل السيد قدس سره على ثبوت

الخيار للبائع أيضاً .

والمراد من أصالة الجواز هنا هو القسم الثالث من الأقسام الثلاثة

المذكورة للامتصاص الكلي ، حسب تقسيمه له .

كما هي المذكورة في مصنفه العظيم : (الرسائل) اليك المذكور

هناك حول الامتصاص الكلي .

قال قدس سره :

(وأما الثالث) :

• • • • •

= وهو ما إذا كان الشك في بقاء الكلي مستنداً إلى احتمال وجود فرد آخر غير الفرد المعلوم حدوده وارتفاعه .

فهو على قسمين ، لأن الفرد الآخر :

إما أن يحتمل وجوده مع ذلك الفرد المعلوم حاله .

ولما يحتمل حدوده بعده .

إما بتبدله الهه .

كما في تبدل السواد الشديد بالضعيف .

ولما بمجرد حدوده مقارنا لارتفاع ذلك الفرد .

إلى آخر ما أفاده هناك .

راجع مصنفه الشريف (الرسائل) .

من أقسام الاستصحاب الكلي ص ٣٧٣ الطبعة الحجرية .

وأما المراد من (الاستصحاب الكلي) فيما نحن فيه .

فخلاصة ما أفاده قدس سره .

أن يباع حيوان في المجلس والمتبايعان جالسان فيه ولم يفترقا .

فلا شك هنا في ثبوت خيار المجلس لهما ما دام جالسين في

المجلس .

وللمشتري بالاضافة إلى خيار المجلس خيار الحيوان ، بناءً على

جواز اجتماع أزيد من خيار في موضوع واحد .

كما أفاد هذا المعنى (شيخنا الشهيد الثاني) قدس سره بقوله :

ولا يقدح اجتماع خيارين فصاعداً .

جواز العقد من الطرفين بعد ثبوت خيار المجلس .

= راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٤٥٠
وأما إذا افترقا عن المجلس ، وذهب كل واحد منها إلى خلاف
ما يذهب الآخر .

فهنا يشك في ارتفاع الخيار الكلي ؛
أي (كلي الخيار) الثابت وجوده بنفس البيع وشخصه في المجلس
والذي تحقق من قبل المجلس .

وعدم الارتفاع بالنسبة إلى البائع فهنا يستصحب ذلك الخيار الكلي
في حق البائع إلى أن يثبت مزيله :

وليس المراد هنا من المستصحب شخص خيار المجلس حتى
يقال :

إنه قد ارتفع وزال فلا مجال للقول بالتمسك بالاستصحاب بعدم
قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

فاذا افترقا وجب البيه ، لتحقيق الافتراق هنا :

بل المستصحب هنا شخص الخيار الكلي :

أي (كلي الخيار) .

فالقول ليس في محله .

ثم الشك هنا ناشئ عن احتمال وجود فرد جزئي مقارنة للفرد
المعلوم حدوثاً وارتفاعاً فيبقى .

وعن عدم احتمال وجود فرد آخر مقارنة للفرد المعلوم حدوثاً
فبرتفع .

ولصحيحة (١) محمد بن مسلم :
المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان .
وفيما سوى ذلك (٢) : من يبيع حتى يفترقا (٣) .

(١) تعليل آخر من (السيد علم الهدى) قدس سره لاثبات مدهاه:
وهو ثبوت خيار الحيوان للبائع أيضاً :
وهو التمسك بصحيحة محمد بن مسلم رضوان الله ببارك وتعالى عليه
وخلاصة التمسك : إن الامام عليه السلام جعل الخيار في الحيوان
للمتبايعين في قوله :

المتبايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان .
ولا شك أن المراد منها البائع والمشتري .
ولا يخفى عليك أن (الشهيد الثاني) قدس سره مال إلى هذا
القول بوجود هذه الصحيحة بقوله :
وقبل : لها ، وبه رواية صحيحة .

راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٣ ص ٤٥٠ .
(٢) أي وفي سوى بيع الحيوان :
من بقيمة البيوع الواقعة في المجلس فللمتبايعين الخيار فيها مادام
جالسين فيه .

وأما إذا افترقا فلا خيار لهما بعد أن كان الافتراق برضى منهما
وطيب لفسوها .

(٣) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ الباب ٣

الحديث ٣ .

وبها (١) تخصص عمومات اللزوم مطلقا .

= هذه خلاصة ما استدل به (السيد علم الهدى) قدس سره .
وقد وقعت هذه الصحيفة معركة الآراء .

بين (المحدثين والمقهاء) ، لمعارضتها للصحيح الخمس المتقدمة
في ص ١٠٢ - ١٠٥ .

ولمخالفتها لما ذهب إليه المشهور ؛

من اختصاص خيار الحيوان بالمشتري ؛

وللفقوى ، حيث أفتى المقهاء بالاختصاص المذكور : اليك ما
ذهب إليه المحدثون .

أفاد (شيخنا الحر العاملي) قدس الله نفسه الطاهرة الزكية في
هذا المقام :

أقول ، حمله الأصحاب على بيع حيوان بحيوان (١) هـ

وإلا لم يكن للبائع خيار ، لما مضى (٢) .

ويحتمل الحمل على التقية ، وعلى الشرط (٣) .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٢٤٩ الباب ٣ الحديث ٥٣

(١) أي بهذه الصحيفة التي استدل بها السيد قدس سره لثبوت

خيار الحيوان للبائع أيضاً =

(١) أي ما كان العوضان : المثلن والثلث حيوانين .

(٢) المراد من ما مضى الصحيح الخمس المتقدمة في ص ١٠٢ ،

و ص ١٠٣ ، و ص ١٠٤ - ١٠٥ عن المصدر المذكور في الهامش ص ١٠٥

(٣) أي شرط الخيار للبائع عند اجراء العقد :

أو (١) بعد الافتراق :

وهي (٢) أرجح بحسب السند من صحيحة ابن رثاب المحكية عن
قرب الإسناد .

= تخصص العمومات الواردة في لزوم البيع مطلقا :

أي قبل الافتراق ، وبعده :

كقوله تعالى :

أو فوا بالعقود .

وأحل الله البيع .

وتجارة عن لراض .

فإن هذه العمومات تصرح بلزوم العقد بمجرد وقوعه إذا وقع
تام الأجزاء والشرائط مطلقا : أي سواء أكان افتراق أم لم يكن .
وليس لاحد من المتبايعين خيار .

لكن الصحيحة المذكورة في ص ١١٠ تخصص هذه العمومات ،
حيث تصرح بثبوت الخيار للمتبايعين إلى ثلاثة أيام .

وأن العقد يصير لازماً في بيع الحيوان بعد مضي الثلاثة .

(١) أي أو يكون العقد لازماً بهذه العمومات بعد الافتراق ،
لا مطلقا .

(٢) من هنا يروم شيخنا الانصاري يؤيد ما ذهب اليه (السيد
علم الهدى) قدس سرهما .

فأخذ في الإبراد على تلك الصحاح الخمس المتقدمة المذكورة في
ص ١٠٢ - ١٠٥ .

• • • • •

= فأول ما أورده على الصحيحة الخامسة المشار إليها في ص ١٠٥ والتي هي الصحيحة الثانية لابن رثاب .
وخلاصة ما أورده عليها :

إن هذه الصحيحة وإن كانت صريحة بالمنطوق على نفي الخيار للبائع في قوله عليه السلام :

الخيار لمن اشترى ثلاثة أيام نظرة .

في جواب السائل :

لمن الخيار ؟ .

للمشتري ، أو للبائع ، أولها ؟ .

لكن صحيحة محمد بن مسلم المشار إليها في ص ١١٠ التي استدلت بها
(السيد علم الهدى) قدس سره لاثبات خيار الحيوان للبائع .

صريحة في ثبوت الخيار للبائع أيضاً .

فحينئذ يقع التعارض بينهما .

ومن شأن التعارض التساقط إذا لم يكن هناك أحد المرجحات :
من السند ، أو الدلالة .

لكن في صحيحة محمد بن مسلم أحد المرجحات موجود : وهو

السند .

فترجع على صحيحة ابن رثاب الثانية المحكية عن قرب الاسناد

المشار إليها في ص ١٠٥ .

وقد صرح الفقهاء والمحدثون رهوان الله تبارك وتعالى عليهم أجمعين =

وقد صرحوا بترجيح مثل رواية محمد بن مسلم وزرارة ، وانحزابها على غيرهم : من الثقات .

مضافاً (١) إلى ورودها في الكتب الاربعة المرجحة على مثل قرب الاسناد من الكتب التي لم يلتفت اليها أكثر أصحابنا .
مع بعد (٢) غفلتهم عنها ، أو عن مراجعتها .

= بترجيح روايات محمد بن مسلم ، وزرارة بن أهين عليهما رضوان الله وشآيبه :

على بقية الروايات المروية عن الثقات .
فهذا التصريح كاف في ترجيح صحيحة محمد بن مسلم على صحيحة ابن رثاب .
(١) هذا دليل آخر منه لترجيح صحيحة محمد بن مسلم على صحيحة ابن رثاب .

أي ولنا دليل آخر على الترجيح بالاضافة إلى السند .
وهو وجود صحيحة محمد بن مسلم في الكتب الاربعة :
(الكافي - من لا يحضره الفقيه - التهذيب - الاستبصار) .
ووجود صحيحة ابن رثاب في (قرب الاسناد) .
ومن الواضح ترجيح الكتب الاربعة على قرب الاسناد ، وأمثاله :
من الكتب التي لم يعتن بها أكثر الأصحاب ، ولم يلتفت اليها .
جلهم .

(٢) دفع وهم .

حاصل الوهم : لعل عدم التفات أكثر الأصحاب بالكتاب =

وأما الصحيح (١) الآخر المكافئة سنداً لصحيحة ابن مسلم .
فالانصاف أن دلالتها بالمفهوم لا تبلغ في الظهور مرتبة منطوق
الصحيحة .

= المذكور :

لا جل هفلتهم عن الكتاب ، وعن مراجعته .
فأجاب قدس سره عن الوهم بما حاصله :
إن غلطة أكثر العلماء عن الكتب المذكورة بعيدة جداً :
ولا سيما غلطة المحدثين والرواة وأهل الرجال ، لأنه كيف يعقل
ذلك ؟ .

مع حرصهم الشديد على التفحص عن الكتب المدونة فيها
الأحاديث الشريفة .

وقد اذنبوا أنفسهم الزكية في هذا المضمار .
(١) من هنا يروم قدس سره أن يرجع صحيحة محمد بن مسلم التي
استدل بها (السيد علم الهدى) قدس سره على الصحيح الاربع
المذكورة في ص ١٠٢ - ١٠٥ .

وخلاصة الترجيح .

إن الصحيح الاربع المتقدمة وإن كانت متكافئة مع صحيحة محمد
بن مسلم سنداً ، ولا ترجيح لها من هذه الناحية .

إلا أنها ترجح عليها من جهة أخرى .

وهي دلالة الصحيحة على ثبوت خيار الحيوان للبائع بالمنطوق .
ودلالة تلك الصحيح الاربع المتقدمة على عدم الخيار للبائع =

فيمكن حلها (١) على بيان الفرد :

= بالمفهوم .

وأين دلالة المفهوم في الظهور ؟ .

من دلالة المنطوق في الظهور ؟ .

فإن قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم :

المهايعان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان ،

صريح في ثبوت الخيار لها .

بخلاف قوله عليه السلام في صحيحة فضيل المتقدمة في ص ١١٠٢

ثلاثة أيام للمشتري ، فإن مفهومها يدل على عدم الخيار للبائى بالمفهوم

وهكذا بقية الصحاح .

فتأملها بدقة وإمعان ، ليوضح لك كيفية دلالة صحيحة محمد بن

مسلم بالمنطوق .

ودلالة تلك الصحاح الأربع بالمفهوم .

(١) دفع وهم :

حاصل الوهم : إنه لو كان الخيار للمتابعين . فلماذا خص الخيار

بالمشتري في الصحاح الخمس ؟ .

فأجاب قدس سره : إن السر في التخصيص هو أن الإمام عليه

السلام في مقام بيان الفرد الشديد الحاجة من المتعاملين .

ومن المعلوم أن الفرد الشديد الحاجة في شراء الحيوان هو المشتري

إذ الغالب في المعاملات على الحيوانات وقوع الفسخ عليها من جانب

المشتري ، حيث إنه يطلع خلال الأيام الثلاثة المجعولة من قبل الشارع =

الشديد الحاجة ، لأن (١) الغالب في المعاملة خصوصاً معاملة الحيوان :
كون إرادة المسخ في طرف المشتري ، لا طلاقه على خفايا الحيوان
ولا ريب (٢) أن الأظهرية في الدلالة متقدمة في باب الترجيح
على الأكثرية .

= المقدس :

على العيب الذي إذا كان موجوداً فيه .
بخلاف البائع ، فإن البائع قد تسلم الثمن الذي هي العملة الرائجة
في البلاد .

والعملة الرائجة في البلاد قل فيها العيب والغش ، لأنها تضرب
من قبل الحكومات .

ولا شك أن الحكومات لا تضرب النقود المزيفة .
فلا يحتاج إلى التروي والتفكر ، ليجعل له أمد معين حتى يفسخ
إذا وجد عيباً في النقود المزيفة .

(١) تعليل لحمل الصحاح الأربع المتقدمة :

على الفرد الشديد الحاجة .

وقد عرفته في الهامش ١ ص ١١٦ عند قولنا :

هو أن الامام عليه السلام في مقام بوان .

(٢) تأييد آخر منه قدس سره لترجيح صحيحة محمد بن مسلم المذكورة

في ص ١١٠ على الصحاح الأربع .

وخلصته : إنه لو قيل : إن الصحاح الأربع ترجح على صحيحة

-

محمد بن مسلم : من حيث أكثريتها عدداً .

وأما (١) ما ذكر في تأويل صحيحة محمد بن مسلم :

= فيقال في الجواب :

إن أكثرية العدد وإن كانت موجبة للرجيح .

إلا أن الأظهرية من حيث الدلالة في صحيحة محمد بن مسلم متقدمة على الصحاح الأربع ، حيث إن الأظهرية في الصحيحة بالمنطوق .

(١) هذا تأويل لبعض الأعلام حول صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في ص ١١٠ الصريحة في اثبات الخيار للبائع أيضاً .

ولما كان التأويل غير صحيح أفاد قدس سره : أنه في غاية السقوط .

فنحن نشرح التأويل أولاً ثم لذكر جهة السقوط .

فنقول : مقصود المأول ١ إن الصحيحة لم تكن مخالفة للصحاح الخمس المتقدمة .

فكما تلك دالة على اختصاص خيار الحيوان بالمشتري .

كذلك هذه الصحيحة تدل على ذلك .

بيبان أنه لما كان خيار المشتري في الحيوان على الهائم أي على ضرره .

فلأزمه أن الخيار للمجموع ؛ أي للبائع والمشتري :

لكن في البائع على ضرره ، وفي المشتري لنفعه .

إذاً تدل الصحيحة المتقدمة في ص ١١٠

على الاختصاص المذكور ،

وأما وجه سقوط التأويل إلى النهاية .

فلأنه خلاف ظاهر عبارة الامام عليه السلام ، فإنه يقول : =

من أن خيار الحيوان للمشتري على البائع فكان (١) بن المجموع
ففي غاية السقوط :

وأما (٢) الشهرة المحققة فلا نصير حجة على السهد .

بل مطلقا بعد العلم بمسند المشهور ، وعدم (٣) احتمال وجود
مرجع لم يذكره .

واجماع (٤) الغنية او سلم رجوعه إلى اختصاص الخيار بالمشتري

= البهتان بالخيار ثلاثة أيام في الحيوان ، فان كلمة البهتان صريحة
في البائع والمشتري . أي لها الخيار في الحيوان .

كما أن جملة : فاذا افترقا وجب البيع مشركه بينهما .

فليس في عبارة الامام عليه السلام ما يشعر على أن الخيار بين
المتبايعين على نحو يكون في البائع على ضرره ، وفي المشتري لثمنه .

(١) أي الخيار كان بين البائع والمشتري كما عرفت آنفاً :

(٢) رد على الشهرة المتمسك بها للاختصاص المذكور في الصحيحة

المذكورة في ص ٩٧ بقوله :

المشهور اختصاص هذا الخيار بالمشتري :

أي الشهرة المذكورة لا تكون رداً على السيد علم الهدى وغيره :

من القائلين بثبوت خيار الحيوان للبائع أيضاً لمعلومية مستند الشهرة :

(٣) أي ولا يحتمل وجود مرجع للمصاحح الخمس المتقدمة على

صحيحة محمد بن مسلم المذكورة في ص ١١٠ الدالة على ثبوت خيار

الحيوان للبائع منطوقاً .

(٤) هذا رد على الاجماع المدهى من قبل صاحب الغنية المذكور =

لا مجرد ثبوته له :

- تعارض إجماع الانتصار الصريح في ثبوته (١) للبائع .
ولعله (٢) لذلك قوى في المسالك قول السيد :
مع (٣) قطع النظر عن الشهرة .

= في ص ٩٩ .

وخلصته ١ إن الإجماع ليس في مقام اثبات الخيار للمشتري خاصة ولا هير .

بل في مقام مجرد الاثبات له .

ثم على فرض اثباته للاختصاص المذكور .

فهو معارض بالإجماع المدعى من قبل (السيد علم الهدى) قدس سره المذكور في مؤلفه الشريف (الانتصار) الدال على اثبات الخيار للبائع أيضاً بالصراحة .

ومن شأن التعارض الساقط .

فلا مجال للعمل بإجماع صاحب الغنية .

(١) أي في ثبوت الخيار .

(٢) أي ولعل إجماع السيد صار صلباً لتقوية الشهيد الثاني مذهب

السيد قدس سره في المسالك ولم ينظر إلى الشهرة المدعاة .

وقد ذهب إلى هذا الرأي في الروضة .

كما أشرنا إليه في الهامش ١ ص ١١٠ .

(٣) أي ومع خفض نظر الشهيد الثاني عن الشهرة :

بمعنى أنه لم يعنى بالشهرة المدعاة .

بل (١) الاتفاق على خلافه .

ونبه (٢) على ذلك في المفاتيح هـ

وتوقف (٣) في غاية المراد وحواشي القواعد : ونهجه (٤) في

المقتصر ، هذا (٥) .

ولكن (٦) الانصاف أن أخبار المشهور من حيث المجموع لا تقتصر

ظهورها عن الصحيحة .

(١) أي ومـيع قطع نظر الشهيد الثاني عن اتفاق الفقهاء على

الاختصاص المذكور الذي هو مخالفت لمذهب السيد :

فقد مال إلى مذهب السيد قدس سرهما .

(٢) أي ونبـع صاحب المفاتيح الشهيد الثاني في تقويمه لمذهب

السيد .

(٣) أي الشهيد الاول توقف في مصنفيه العظمين :

غاية المراد - وحواشي القواعد .

(٤) أي ونبـع صاحب المقتصر الشهيد الثاني فيما قوى لمذهب

السيد .

(٥) أي ما امليناه عليك حول ثبوت خيار الحيوان للبائع ، أو

نفيه عنه .

(٦) هذا جدول منه قدس سره عما أفاده .

من صحة ما ذهب اليه (السيد علم الهدى) .

وبروم أن يذهب إلى ما أفاده المشهور :

من اختصاص الخمار بالمشتري .

مع (١) اشتهارها بين الرواة حتى محمد بن مسلم الراوي للصحيحة (٢)
مع (٣) أن المرجع بعد التكافؤ عموم أدلة لزوم العقد بالافتراق ،
والمتيقن مخروج المشتري .

= وخلاصته : إن الصحاح الخمس المتقدمة .
لا تقصر ظهوراً في الاختصاص المذكور عن الصحيحة المتقدمة
في ص ١١٠ .

(١) هذا ترق منه .

أي بالإضافة إلى الظهور المستفاد من الصحاح الخمس .
إن الصحاح مشهورة عند الرواة ومنهم محمد بن مسلم الذي هو
راوي الصحيحة المتقدمة التي استدل بها السيد علم الهدى الشريف
المرتضى قدس سره لاثبات الخيار للبائع .

(٢) أي الصحيحة المتقدمة في ص ١١٠ .

(٣) هذا تأييد منه لما أفاده : من اشتهار الصحاح الخمس عند
الرواة حتى عند محمد بن مسلم الراوي لصحيحه .
وخلاصته : إن الصحاح الخمس المتقدمة .
وصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في ص ١١٠ :
متكافئة من حيث السند ، ولا ترجيح لها على تلك .
إذا يتساقط كلها .

فيكون المرجع في لزوم العقد هي العمومات المتقدمة في ص ١١٢
عند جريان العقد بعد تمامية الأجزاء والشرائط .

فالمتعاقدان في بيع الحيوان داخلان تحت تلك العمومات ، فيكون =

فلا (١) ريب في ضعف هذا القول .

لعم (٢) هنا قول ثالث لعله أقوى منه :

وهو (٣) ثبوت الخيار لمن النقل اليه الحيوان .

ممنأ ، أو ممنأ .

- البيع بالنسبة اليهما لازماً .

لكن لما جاء الدليل الخاص على اخراج المشتري عنها فقد ثبت
الخيار للمشتري في الحيوان ثلاثة أيام . فلا يكون البيع بالنسبة اليه
لازماً في الثلاثة إلا بعد مضيتها .

(١) هذه نظرية الشيخ الانصاري حول ما أفاده السيد علم الهدى
قدس سرهما .

أي وبعد هذه الردود والإشكالات على ما أفاده السيد أعلى الله مقامه
وانار برهانه :

فلا ريب في ضعف ما ذهب اليه .

وللمحقق التأني في رحمه الله حول اختصاص خيار الحيوان بالمشتري
تحقيق اتيق لمقرر بحته الفاضل المدقق الشيخ موسى الخولساري طاب
ثراه .

راجع (منية الطالب) الجزء ٢ ص ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ .

(٢) أي في مسألة خيار الحيوان قول ثالث أقوى من القول

الثاني .

الذي أفاده (سيدنا الشريف المرتضى) قدس سره .

(٣) هذا هو القول الثالث .

نسب (١) إلى جماعة من المتأخرين :

منهم الشهيد في المسالك والعموم (٢) صحيحة محمد بن مسلم المتبايعان بالخيار حتى يفترقا .

وصاحب (٣) الحيوان بالخيار ثلاثة أيام (٤) .

ولا ينافيه (٥) تقييد صاحب الحيوان بالمشتري في وثيقة ابن

= وخلاصته : إن الخيار ثابت لمن انتقل إليه الحيوان .

سواءً أكان المنتقل إليه البائع أم المشتري .

فالملاك في ثبوت الخيار هو انتقال الحيوان .

(١) أي القول الثالث .

(٢) تعليل للقول الثالث .

(٣) جملة (وصاحب الحيوان) محل لإستشهاد القول الثالث .

فالجملة هذه تدل على عموم الخيار للمتبايعين .

أي صاحب الحيوان له حق الخيار ، سواءً أكان البائع أم المشتري .

وهذا يتصور فيما إذا كان الثمن ، أو الثمن ، أو كلاهما حيوانين

(٤) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٥ الباب ١

الجديد ١ .

(٥) دفع وهم .

حاصل الوهم : إن تقييد صاحب الحيوان بالمشتري في وثيقة ابن

فضال : منافي للعموم المدعى في الصحيحة .

إذ كيف يمكن الجمع بين الدعوى المذكورة، والتقييد الموجود في-

فصل (١) ، لاحتمال (٢) ورود التقييد مورد الغالب ، لأن الغالب كون صاحب الحيوان مشترها .

ولا يتنافى (٣) هذه الدعوى التمسك باطلاق صحيحة محمد بن مسلم لأن (٤) الغلبة .

= قوله عليه السلام : صاحب الحيوان المشتري بالخيار ؟ .
فالتقييد المذكور مناف للصحيحة .

(١) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٢٤٩ البسب ٣ الحديث ٢ .

(٢) هذا جواب عن الوهم المذكور .

خلاصته : إن تقييد صاحب الحيوان بالمشتري في الوثيقة المذكورة محتمل أن يكون لأجل وروده مورد الغالب : حيث إن الغالب وقوع الحيوان مثنياً ، وإن كانت هذه الغلبة لا توجب انحصار المثنى في الحيوان ، إذ قد يقع الحيوان ثمناً فيكون للبائع حينئذ خيار أيضاً .
(٣) دفع وهم آخر حول الدعوى المذكورة .

وخلاصة الوهم .

إن الدعوى المذكورة التي هو ورود القيد المذكور مورد الغالب .

لا تبقي مجالاً للتمسك باطلاق الصحيحة المذكورة ، لمنافاة التقييد مع دعوى العموم .

فالقول الثالث ساقط .

(٤) جواب عن الوهم المذكور .

.

= وخلاصته : إن الغلبة على قسمين :
قسم يكون موجباً أحياناً لتنزيل القيد عليها .
وقسم لا يوجب تنزيل الاطلاق عليها .
وما نحن فيه من القسم الثاني .
إذاً يهتق الاطلاق على حاله فيصح التمسك به .
والمحقق المامقاني قدس سره بتحقيق رشيق في هذا المقام .
إليك خلاصته :

إن الغلبة الناقصة قابلة للاعتدال عليها في إيراد القيد الوارد على طبقها ، مع تعلق الحكم بأصل الطبيعة .
بخلاف الاطلاق ، فانه لا يصح الاعتدال عليه في تقييده على الغلبة الناقصة : بحيث يكون الحكم متوقفاً على ما هو الغالب على وجهه الغلبة الناقصة .

بل لابد من الاعتدال على الغلبة من الاطلاق :
من كون الغلبة كاملة تامة .
والسر في ذلك هو أن اتیان القيد في الكلام دائر مدار أهمية رافعة لجعل القيد لغوياً .

بخلاف الاطلاق المراد به القيد ، فانه محتاج إلى قرينة صالحة لأن تكون صارفة عن الظهور الأصلي الذي هو الاطلاق : بحيث يصير اللفظ ظاهراً في القيد .

ومن البديهي أن هذا المعنى غير حاصل ، إلا في الغلبة الصالحة =

قد تكون (١) بحيث توجب تنزيل التقييد عليهما ، ولا توجب (٢) تنزيل الاطلاق .

ولا ينافيها (٣) أيضاً ما دل على اختصاص الخيار بالمشتري لورودها (٤) مورد الغالب ١

= الكاملة لتعيين المقيد بشخصه .

راجع تعليقته على المكاسب ص ٤٩٣ .

(١) هذا هو القسم الأول .

(٢) هذا هو القسم الثاني .

(٣) هذا دفع وهم ثالث .

وخلاصة الوهم انه ورد في أحاديث أخر :

اختصاص خيار الحيوان بالمشتري .

كما حرفت في الصحاح الخمس المتقدمة في ص ١٠٢ ، و ص ١٠٣ و ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وكما في رواية زرارة وموثقة ابن فضال المتقدمتين في ص ١٢٤ و ص ١٠٤ .

فهذا الاختصاص ينافي الصحيحة المذكورة الدالة على ثبوت الخيار لمن انتقل إليه الحيوان ، سواءً أ كان ثمناً أم مئتمناً .

إذاً فلا يصح التمسك باطلاق الصحيحة ، ودهوى عمومها لثبوت القول الثالث .

= (٤) جواب عن الوهم المذكور .

وتأنيث الضمير في لورودها باعتبارها الموصولة في قوله في هذه الصفحة

من كون الثمن غير حيوان :

- ولا صحيحة (١) محمد بن مسلم المثبته للخيار للمتبايعين ، لامكان (٢)
تقييدها وإن بعد ، بما إذا كان العوضان حيوانين .
لكن (٣) الإشكال في اطلاق الصحيحة الأولى .
من جهة قوة انصرافه إلى المشتري .

= ما دل .

والمراد من ما الموصولة الأحاديث الواردة في اختصاص خيار
الحيوان بالمشتري .

وخلاصة الجواب إن الأحاديث الواردة في اختصاص الخيار بالمشتري
إنما وردت مورد الغالب : حيث إن الغالب أن الثمن غير حيوان.
وليس معناه أنه لا يقع الثمن حيواناً أصلاً حتى يختص الخيار
بالمشتري لا غير .

(١) أي وكذلك لا تنافي الدعوى المذكورة في الهامش ٤ ص ١٢٧
صحيحة محمد بن مسلم التي استدل بها (السيد المرتضى) قدس سره
على ثبوت الخيار للبائع أيضاً المذكورة في ص ١١٠ .

(٢) جواب عن عدم منافاة الصحيحة للدعوى المذكورة .

وخلاصته : إن الصحيحة المذكورة يمكن تقييدها بما إذا كان
العوضان حيوانين ، وإن كان هذا الامكان بعيداً ، لأن الامام عليه
السلام في مقام اعطاء الحكم والجواب عن السؤال .

(٣) من هنا يروم الشيخ الانصاري قدس سره أن يؤيد القول
الاول وهو قول المشهور القائل باختصاص خيار الحيوان بالمشتري =

فلا (١) مخصص يعتمد به ، لعمومات لزوم مطلقا ، أو بعد المجلس .

= ورفع اليد عن القول الثاني والثالث .

وخلاصته ان هنا إشكالا واضحا جليا لا يمكن رفع اليد عنه . وهو الاطلاق الوارد في الصحيحة الأولى المذكورة في ص ١٢٤ . والتي استدلت بها الداهب إلى القول الثالث ، حيث إن الاطلاق فيها قوي جداً ينصرف إلى المشتري في قوله عليه السلام : وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام .

وإنما عبر شيخنا الانصاري قدس سره عن هذه الصحيحة بالاولى مع أنها الصحيحة الثانية لمحمد بن مسلم ، فان محمد بن مسلم رضوان الله تبارك وتعالى عليه له في خيار الحيوان صحيحتان :

الأولى التي استدلت بها (السيد المرتضى) أهل الله مقامه الشريف لثبوت الخيار للبائع أيضاً وقد ذكرت في ص ١١٠ :

والثانية التي استدلت بها صاحب القول الثالث قد ذكرت في ص ١٢٤ ، لأنها أول دليل للقول الثالث .

(١) الفاء تفريع على ما أفاده : من أن الإشكال في اطلاق الصحيحة الأولى . أي ففي ضوء ما ذكرناه لا يوجد مخصص قابل للاعتناء به حتى ينحصر العمومات الواردة في لزوم العقد مطلقا ، سواء أكان في المجلس أم بعده بعد أن وقع تام الاجزاء والشرائط . أو بعد الافتراق عن المجلس .

فالباع لازم بالنسبة إلى المتعاقدين .

فلا يحصى عن المشهور (١) :

= خرج من هذا لزوم والعموم المشتري بالأدلة المذكورة .

وبقي البائع تحت العموم واللزوم .

(١) وهو اختصاص خيار الحيوان بالمشتري لا غير .

فتحصل من مجموع ما ذكر .

أن الأقوال في مسألة خيار الحيوان ثلاثة :

(الأول) : اختصاصه بالمشتري لا غير .

وهذا قول المشهور والجل من الأصحاب :

(الثاني) : ثبوته للبائع أيضاً .

ذهب إلى هذا (سيدنا الشريف المرتضى) علم الهدى قدس سره

(الثالث) : ثبوته لمن انتقل إليه الحيوان ، سواءً أكان ثمنياً

أم مئماً .

فيشمل انتقال الحيوان إلى البائع والمشتري .

(مسألة (١) :

لا فرق (٧) بين الامة وظهرها في مدة الخيار .

وفي (٣) الغنية كما عن الحلبي أن مدة خيار الامة مدة استبرائها .

(١) أي المسألة الثانية من المسائل الخمس المذكورة في الهامش ١ ص ٩٧ .

(٢) أي لا فرق في مدة خيار الحيوان التي هي ثلاثة أيام .

بين كون الحيوان إنساناً أم بهيمة .

واستدلوا على ذلك بصحيفة الحلبي في قوله عليه السلام :

في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري .

راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ الباب ٣ -

الحديث ١ .

والشاهد في لفظة كله : حيث إنها من ألفاظ العموم وضماً الشاملة

للإنسان والبهائم ، فخيرهما على حد سواء .

(٣) هذا قول آخر لمدة خيار الأمة أفاده السيد أبو المكارم ابن

زهرة في كتابه الغنية : بأن مدة خيار الامة مدة استبرائها .

ومدة استبرائها أحد امرين :

إما مضي حيضة ، أو مضي خمسة وأربعين يوماً .

فاذا انقضت هذه المدة انقضت مدة خيارها .

وذهب إلى هذا القول الشهيدان قدس الله روحيهما . =

بل عن الاول (١) دعوى الاجماع .

وربما ينسب هذا (٢) إلى المقنعة والنهاية والمراسم :

من جهة (٣) حكمهم بضمان البائع لها مدة الاستبراء .

= راجع (اللمعة الدمشقية) من طبعنا الحديثة الجزء ٣ ص ٣١٥ .
إليك نص عبارتها .

(ويجب) على البائع (استبراء الامة قبل بيعها) إن كان قد
وطأها وإن عزل :

(بحیضة ، أو مضي خمسة واربعين يوماً .

فمن لا تحيض وهي في سن من تحيض ، ويجب على المشتري
أيضاً استبراؤها (١) إلا أن يخبره الثقة بالاستبراء) .

(١) وهو صاحب الفتنه .

(٢) أي مضي حیضة ، أو خمسة واربعين يوماً .

نسب هذا الى (شيخ الامة الشيخ المفيد) قدس سره، وصاحب
النهاية والمراسم .

(٣) هذا دليل القائلين بأن مدة خيار الامة مدة استبرائها .

وخلاصته ان الفقهاء رضوان الله عليهم اجمعين حكموا بضمان البائع
للامة إذا تلفت في مدة استبرائها .

ومن هذا الضمان استفادوا أن مدة خيار الامة مدة استبرائها .

ثم لا يخفى عليك أن حكم الفقهاء بضمان البائع الامة لو تلفت في
مدة استبرائها.

(١) هذا إذا لم يستبرئها البائع .

ولم أقف (١) لهم على دليل .

= مبني على أنه من صغريات القاعدة المعروفة :
كل مبيع تلف في زمن الخيار فهو ممن لا خيار له .
وقد عرفت أن البائع ليس له خيار في الحيوان إذا باعه .
(١) هذا كلام شيخنا الانصاري حول كون مدة استبراء الامة
مدة خيارها أي لم أقف لهؤلاء الاعلام فيما أفادوه :
من مدة الخيار للامة على دليل سوى الاجماع المدعى من قبل صاحب الفرية .

(مسألة (١) :

مبدأً هذا الخيار (٢) من حين العقد .
 فلو لم يتفرقا ثلاثة أيام انقضى خيار الحيوان .
 وبقي خيار المجلس (٣) ، لظاهر (٤) قوله عليه السلام :
 إن الشرط في الحيوان ثلاثة أيام .
 وفي غيره حتى يفترقا (٥) :

(١) أي المسألة الثالثة من المسائل الخمس المذكورة في الهامش
 ١ ص ٩٧ .

(٢) أي خيار الحيوان ، سواءً أكان انساناً أم بهيمة .
 (٣) هذا على فرض بقاء المتبايعين في المجلس إلى ثلاثة أيام .
 متواليات وهو فرض غير ممكن عادة ، إذ لا أقل من المفارقة
 للمرافق الصحية .

(٤) لتعليل لكون مبدأ خيار الحيوان من حين صدور العقد .
 (٥) هذا الحديث بمعناه لم أجده في الكتب الموجودة لدينا .
 نعم يوجد شطر منه في حديث ، وشطر آخر في حديث آخر .
 راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥١ الباب ٤ -
 الحديث ١ - و ص ٣٤٦ الباب ١ - الحديث ٥ .
 وأما وجه ظهور الحديث على أن مبدأ خيار الحيوان من حين
 العقد .

• • • • •

= هو جعل الإمام عليه السلام خيار الحيوان قبال خيار المجلس .
 فكما أن خيار المجلس من حين صدور العقد .
 كذلك خيار الحيوان من حين صدوره .
 وها هنا نقطة مهمة لا بد من التنبيه عليها :
 وقد أفادها المحقق المامقاني قدس سره في تعليقه على المكاسب في
 ص ٤٩٣ : لذكرها لك مع تصرف قليل منا .
 قال قدس سره : إن المبيع في صورة كونه حيواناً يجتمع فيه
 خياران :

خيار المجلس - وخيار الحيوان ، لقوله عليه السلام :
 إن الشرط في الحيوان ثلاثة أيام .
 إلا أن استفادة خيار المجلس في الحيوان من ألفاظ الحديث مشكل
 لأن المغيا وهو قوله عليه السلام : حتى ينفترقا أثبت الخيار بالطرفين
 في خبر الحيوان .

ومقتضاه اختصاص الحيوان بثلاثة أيام .
 واختصاص غيره بخيار المجلس .
 وهكذا يسري الإشكال بعينه في صحيحة فضيل المفضمنة ، أقوله
 عليه السلام في جواب سؤال الراوي قلت : وما الشرط في الحيوان ؟
 قال : ثلاثة أيام للمشتري :
 وفي صحيحة محمد بن مسلم في قوله عليه السلام في جواب سؤال
 الراوي :

وفيا سوى ذلك من بيع حتى ينفترقا .

خلافاً للمحكي عن ابن زهرة فجعله (١) من حين التفريق :

= راجع حول الحديثين .

(وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٤٩ - ٣٥٠ - الحديث ٣ - ٥ .

هذه هي النقطة في هذه الأحاديث الثلاثة .

وأما الجواب عن النقطة المذكورة .

فنقول : إن المراد من سؤال الراوي :

ما الشرط في الحيوان ؟

السؤال عن الحيوان بما أنه حيوان .

والمراد من قوله :

وما الشرط في غير الحيوان ؟ .

غير الملحوظ بعنوان كونه حيواناً .

إذاً فالحديث المذكور والحديثان الآخران تشمل الحيوان باعتبار

لحاظه مبيعاً ، لا باعتبار لحاظه حيواناً :

(١) أي جعل ابن زهرة مبدأ خيار الحيوان من حين الافتراق

عن المجلس ، وإن كان الافتراق قد حصل بعد ساعات .

فالساعات المتقدمة على الافتراق لا تعد من خيار الحيوان الذي

هي ثلاثة أيام بلهاليها .

وهذه هي الثمرة بين القول بأن مبدأ الخيار من حين العقد ؛ أو

من حين الافتراق .

فعلى الأول لو حصل الافتراق بعد اثني عشر ساعة فرضاً تعد

الساعات هذه من ثلاثة أيام خيار الحيوان وتنقص منها .

وعلى الثاني لا تعد من ثلاثة أيام ، بل من بداية الافتراق .

وكذا الشيخ والحلي في خيار الشرط المتحد (١) مع هذا الخيار في هذا الحكم من جهة الدليل الذي ذكرناه .
قال (٢) في المبسوط :

الأولى أن يقال : إنه يعني خيار الشرط يثبت من حين التفرق لأن (٣) الخيار يدخل إذا ثبت العقد والعقد لم يثبت قبل التفرق ،

(١) بالجر صفة لكلمة خيار في قوله : في خيار الشرط أي خيار الشرط المتحد مع خيار الحيوان في هذا الحكم .
وهو حصوله من حين الافتراق .

فالملك فيها واحد عند الشيخ وابن إدريس من حيث الدليل الذي ذكرناه في مبدأ خيار الشرط .

فالدليل الدال على أن مبدأ الخيار في خيار الشرط من حين الافتراق شامل لخيار الحيوان أيضاً .

(٢) من هنا أخذ شيخنا الانصاري قدس سره في ذكر الدليل الذي أقامه الشيخ قدس سره على أن مبدأ الخيار في الشرط والحيوان من حين الافتراق .

وخلاصته ان خيار الشرط إنما يثبت ويتحقق عند التفرق من المجلس ، لأن ثبوت الخيار وتحققه منوط بثبوت العقد ، وثبوته قبل التفرق لم يتحقق ، فالخيار لم يثبت ما لم يثبت العقد .

إذا ثبت أن مبدأ خيار الشرط من حين التفرق .

وهذا الملك بعينه موجود في خيار الحيوان .

(٣) تحليل لثبوت خيار الشرط من حين التفرق .

وقد عرفته في الهامش ٢ من هذه الصفحة عند قولنا : وخلاصته .

انتهى (١) .

ونحوه (٢) المحكي عن السرائر .

وهذه (٣) الدعوى لم نعرفها .

(١) راجع المبسوط الجزء ٢ ص ٨٥ عند قوله : والأولى أن

نقول :

(٢) أي ونحو ما أفاده الشيخ في خيار الشرط .

ما أفاده ابن إدريس قدس سرهما في السرائر .

(٣) هذا كلام شيخنا الانصاري .

أي ما أفاده الشيخ وابن إدريس في خيار الشرط .

من أن الخيار فرع ثبوت العقد والعقد لم يثبت قبل التفرق

فلم يثبت الخيار : لم نعرف له وجهاً صحيحاً بحسب الظاهر .

وللمحقق الاصفهاني قدس سره .

تحقيق رقيق حول ما أفاده شيخنا الانصاري . من أن هذه

الدعوى لم نعرفها .

اليك خلاصة ما أفاده .

قال عطر الله مرقده :

إن المراد من الثبوت إن كان ما يساوق الوجود فهو موجود .

وإن كان المراد منه ما يساوق اللزوم .

فإن أريد من اللزوم اللزوم الفعلي .

فن المستحيل اجتماع اللزوم الفعلي والخيار الفعلي .

وإن أريد اللزوم الاقتضائي الشأني .

ففيه أن نسبة خيار الجهوان ، وخيار المجلس إلى العقد على -

لعم (١) ربما يستدل عليه بأصالة (٢) عدم ارتفاعه بانقضاء ثلاثة أيام من حين العقد ،

= حد سواء .

فالعقد البيهي مقتضى الزوم ، ولولا الخيار لكان الزوم فعلياً .

فكلا الخيارين بمنزلة المانع عن مقتضى الزوم .

لا أن عدم خيار المجلس جزء مقوم للمقتضي حتى لا يصل النوية المانعة منه إلى خيار الحيوان ، مع وجود خيار المجلس .

راجع تعليقه على المكاسب الجزء ٢ ص ٣٤ .

(١) استدراك عما أفاده قدس سره : من أن هذه الدعوى لم تعرفها .

وخلصته انه قد استدل لهذه الدعوى بأدلة أربعة :

ولما كانت دعواه مشتملة على جزئين :

ثبوتي : وهو بقاء خيار الحيوان للمشتري بعد انقضاء مدة خيار الحيوان .

وسلبي : وهو عدم حدوث خيار الحيوان في المجلس بعد صدور العقد .

فلذا احتجنا إلى أصليين : ثبوتي وسلبي أيضاً .

ونحن نذكر كل أصل عند رقبه الخاص .

(٢) هذا هو الدليل الأول وهو الاصل الأولي الايجابي الثبوتي

والمراد من الأصالة هنا الاستصحاب أي إستصحاب بقاء خيار

الحيوان بعد مضي مدته : وهي الثلاثة الأيام بمقدار زمن المجلس .

فبناءً على هذا الاصل يأخذ المشتري بالمدة الفائتة في المجلس ،

لبقاء خياره :

- بل أصالة (١) عدم حدوثه قبل انقضاء المجلس .
 وبلزوم (٢) اجتماع السببين على مسبب واحد .
 وبما (٣) دل على أن تلف الحيوان في الثلاثة من الهائم .

- (١) هذا هو الدليل الثاني : وهو الاصل الثاني السلي .
 والمراد من الأصالة هنا الاستصحاب أيضاً أي استصحاب عدم
 حدوث خيار الحيوان إلى انتهاء المجلس .
 فبناءً على هذا الأصل خياره باق أيضاً .
 (٢) هذا هو الدليل الثالث .
 وخلاصته انه لو قلنا : إن مبدأ خيار الحيوان من حين صدور العقد
 لزم اجتماع سببين وهما :
 خيار المجلس ، وخيار الحيوان .
 على مسبب واحد : وهو الفسخ .
 واجتماع سببين على مسبب واحد محال ، فلزومه اجتماع تأثيرين
 وعلتين في معلول واحد :
 وهو من المستحيلات العقلية .
 (٣) هذا هو الدليل الرابع على أن مبدأ خيار الحيوان من حين
 الافتراق المشار إليه في ص ١٣٧
 وخلاصته ان الأخبار الواردة على أن تلف الحيوان في الأيام الثلاثة
 على البائع :
 دليل على أن مبدأ الخيار من حين الافتراق ، لأنه لو كان من
 حين العقد وصدوره الذي يشترك فيه البائع والمشتري في الخيار ؛
 لما كان التلف من مال البائع :

• • • • •

= بل كان من مال المشتري .

فقايدة : كل مبيع تلف في زمن الخيار فهو من مال البائع .
وكذا قاعدة :

كل مبيع تلف في زمان الخيار المشترك فهو من مال المشتري .
نحسب أن مبدأ خيار الحيوان من حين الافتراق .
وأما الأخبار الواردة من أن تلف الحيوان في الأيام الثلاثة من
مال البائع فراجع .

(وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥١ الباب ٥ الأحاديث :

إليك نص الحديث الأول .

عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام .
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى أمة بشرط
من رجل يوماً ، أو يومين فماتت عنده وقد قطع الثمن .
على من يكون الضمان ؟ .

فقال : ليس على الذي اشترى ضمان حتى يمضي شرطه .

إليك نص الحديث الثاني .

عن عبد الله بن مسنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام .
عن الرجل يشتري الدابة ، أو العبد ويشترط إلى يوم أو يومين
فيموت العبد والدابة ، أو يحدث فيه حدث على من ضمان ذلك .
فقال : على البائع حتى ينقضي الشرط ثلاثة أيام وبصير البيع
للمشتري .

وفي المصدر لاسه أحاديث أخرى وردت في أن ضمان تلف الحيوان =

مع (١) أن التلّف في الخيار المشترك من المشتري .
ويرد (٢) الاصل .

= في أيام خهاره على البائع .

(١) هذا بناءً على أن مبدأ خيار الحيوان من زمن العقد .
أي فلو كان مبدأه من حين العقد وهو زمن خيار المشترك بين
البائع والمشتري :

لما كان ضمان الحيوان عند تلفه في ذلك الزمان على البائع .
بل لا بد أن يكون على المشتري ، طبقاً للقاعدة المذكورة .
فالحاصل أن القاعدة المستفادة من الأخبار . الواردة في المقام
التي ذكرنا لك منها حديثين .

تعطي درساً كاملاً على أن مبدأ الخيار من حين الافتراق .
كما أفاده شيخ الطائفة أعلى الله مقامه .
لا من حين صدور العقد .

(٢) من هنا أخذ الشيخ قدس سره في الرد على الأدلة الأربعة .
فهذا رد على الدلائل الأول : وهو أصالة بقاء الخيار .
وخلاصته إن الأصل المذكور إنما يصار إليه .
ويؤخذ به إذا لم يكن هناك ظهور في أدلة القائلين بأن مبدأ
الخيار من حين العقد .

لكن الأدلة التي نقلناها وهي الأخبار المذكورة في
ص ١٠٢ - ١٠٤ - ١٠٥ لها ظهور لفظي في تعيين مبدأ الخيار من
حين العقد ، فإن قوله عليه السلام في صحيحة الحلبي :
في الحيوان كله شرط ثلاثة أيام للمشتري .

ظاهر الدليل ، مع (١) أنه بالتقريب الثاني مثبت .

وأدلة (٢) التلف من البائع محمولة على الغالب : من كوله بعد المجلس .

= وفي صحيحة محمد بن مسلم :

وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام .

وهكذا بقية الصحاح التي ذكرناها في ص ١٠٤ - ١٠٥ :

لعم لولا هذا الظهور لكان للأصل المذكور مجال وجريان .

(١) هذا رد على الدليل الثاني ، وهو أصالة عدم حدوث خيار الحيوان إلى انتهاء المجلس .

وخلاصته ان الأصل هنا من الاصول المثبتة :

بمعنى أنه لو لم يكن هناك خيار في المجلس فلا بد من وجوده بعد الافتراق .

وهذا من اللوازم العقلية التي لا حجية لها . لأن المقصود اثبات كون خيار الحيوان بعد انقضاء خيار المجلس ، وكونه بعده من اللوازم العادية ، لعدم كونه قبله .

(٢) هذا رد على الدليل الرابع الذي هو التمسك بالأخبار الدالة على أن مبدأ الخيار من حين الافتراق المشار إليها في الهامش ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ .

وخلاصته أن أدلة تلف الحيوان في زمن الخيار من البائع محمولة على الغالب ، حيث إن الغالب في تلفه بعد انقضاء المجلس وانتهائه ، إذ من البعده جداً أن يكون تلفه في المجلس آنياً وبلا فاصلة .

ويرد (١) التداخل : بأن الخيارين إن اختلفا من حيث الماهية فلا بأس بالتعدد .

وإن (٢) اتحدا فكذاك :

إما (٣) لأن الأسباب الشرعية معروفة .

(١) هذا رد على الدليل الثالث المشار إليه في الهامش ٢ ص ١٤٠

وخلصته إن الخيارين المجتمعين ، أو أكثر .

إما أن تختلف ماهيتهما وحقيقتهما .

كما في خيار المجلس ، وخيار الحيوان مثلاً ، لأن حقيقة خيار المجلس شيء : وهو الافتراق أي افتراق الهيئة الاجتماعية .

وحقيقة خيار الحيوان هو انقضاء ثلاثة أيام بتمامها .

فهما من قبيل الانسان والفرس ، فان ماهية الاول حيوان ناطق ، وماهية الثاني حيوان صامت .

فعلى هذا المبنى لا بأس بتعدد الأسباب واجتماعها .

(٢) أي وإما أن يتحد الخياران ، أو أكثر كما هو الحق والواقع ،

حيث إن ماهية الخيار وحقيقته هو تملك العاقد ازالة العقد .

أو تملك فسخ العقد ، فهو واحد بالذات ومختلف بالاعتبار فلا يجتمع المثلان ، فلا استحالة فيها .

ففي هذه الصورة لا بأس أيضاً بالقول بتعدد الأسباب ، واجتماعها

على سبب واحد .

وقد أقام الشيخ الانصاري قدس سره لهذه الصورة تعليلين نشير

إلى كل واحد منهما عند رقه الخاص .

(٣) هذا هو التعلييل الاول بعدم البأس في صورة تعدد الأسباب =

ولما (١) لأنها علل ومؤثرات يتوقف استقلال كل واحد منها في التأثير على عدم مقارنة الآخر ، أو سبقه .
فهو علل تامه إلا من هذه الجهة .

= وخلاصته ان عدم البأس في صورة تعدد الأسباب الشرعية إنما هو لأجل أن هذه الأسباب التي هي أسباب بحسب ظاهر الأدلة ليست أسباباً وعللاً واقعية .

بل هي من قبيل المهرقات التي هي بمنزلة الاشارات والعلامات : بمعنى عدم تأثيرها .

فحينئذ يمكن اجتماع اثنين منها ، أو أكثر على حكم واحد . ولا يخفى عليك أنه ليس معنى كون الأسباب الشرعية ليست أسباباً وعللاً ،

أنها ليست أسباباً واقعية ، وعللاً حقيقية لتشريع الأحكام . وكيف يمكن القول بذلك ؟ .

مع أن الأحكام الواقعية منبعثة من علل وأسباب كما هو الشأن في كل ممكن ، وتكون تلك العلل هي المصالح والمفاسد له . بل الأسباب الواقعية ، والعلل الحقيقية أسباب وعلل حقيقية لتشريع الأحكام .

(١) هذا هو التعليل الثاني لعدم البأس في صورة تعدد الأسباب . وخلاصته ان الأسباب الشرعية علل ومؤثرات حقيقية يتوقف استقلال كل واحد من تلك الأسباب في التأثير على عدم مقارنة السبب الآخر له في التأثير : أي بشرط لا من الفهم الآخر .
بعبارة أخرى أن معنى كون الأسباب الشرعية عللاً ومؤثرات =

وهو (١) المراد مما في التذكرة في الجواب عن أن الخيارين مثلاً فلا يجمعان :
من (٢) أن الخيار واحد ، والجهة متعددة .

= هو أن عدم مقارنة الآخر دخيل في التأثير .
ولازم هذا ثبوت التأثير للآخر ، سواء أكان الآخر موجوداً أم لم يكن كذلك :

وهذا عين عدم الدخيل ، وعين استقلال صاحبه بالتأثير .
أو يتوقف استقلال كل واحد من تلك الأسباب على عدم سبق الآخر في التأثير .

فالحاصل أن الأسباب الشرعية علل واقعية ، ومؤثرات حقيقية تامة من كل الجهات إلا من هذه الجهة :
وهو توقف استقلال كل منهما على عدم مقارنة الآخر ، وبشرط لا من انضمام الآخر .

(١) أي ما قلناه في التعليل الثاني المشار إليه في الهامش ١ ص ١٤٥
هو مراد العلامة أعلى الله مقامه في التذكرة في الجواب على ما أفاده شيخ الطائفة قدس سره في مبدأ خيار الحيوان : من أنه من حين الافتراق ، لا من حين العقد ، للزومه اجتماع خيارين على التول بذلك ، والخياران مثلاً ، واجتماع مثلين محال .

(٢) هذا جواب العلامة عما أورده على شيخ الطائفة .

وخلاصته كما عرفت في الهامش ١ من هذه الصفحة .

إن الخيار في صورة الاجتماع واحد لكن الجهات مختلفة أي له

-

جهات متعددة :

ثم إن المراد من زمان (١) العقد .
هل زمان مجرد (٢) الصيغة كمقد الفصولي على القول بكون
الاجازة ناقلة ؟ .

= جهة المجلس ، جهة الحيوان ، جهة الشرط ه
راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٣١ .
ثم لا يخفى عليك أن بعضاً أفاد أنه لا فائدة تترتب على هذا
النزاع ، لأن خيار الحيوان هو خيار المجلس .
وخيار المجلس في غير الحيوان مدته إلى حين الافتراق، وفوه إلى
ثلاثة أيام مبدأه من حين العقد .
ولكن يقال في جوابه : إنه بناءً على ما أفاده (السيد المرتضى)
قدم سره : من ثبوت الخيار للبائع في الحيوان أيضاً .
بوجه الإشكال المذكور وله وجه .
وأما لو قلنا بمقالة المشهور : من اختصاص خيار الحيوان بالمشتري
فلا كلام في مغايرة خيار الحيوان مع خيار المجلس موضوعاً
ومحمولاً ، لأن خيار المجلس ثابت لكليهما ما دام في المجلس والمجلس
موجود ، سواءً أكانت مدته طويلة أم قصيرة .
وخيار الحيوان مختص بالمشتري إلى ثلاثة أيام فأين هذا الخيار
من ذلك الخيار ؟ .

(١) الذي قاله في ص ١٣٤ عند قوله :
مسألة مبدأ هذا الخيار من حين العقد .
(٢) أي هل المراد من زمان العقد في قول الفقهاء : مبدأ الخيار
هو زمن العقد : هو زمان لإجراء صيغة العقد كما في عقد الفصولي =

أو زمان (١) الملك .

= بناءً على القول بأن الاجازة فيه ناقلة .

فحينئذ يكون مبدأه من حين صدور الاجازة .

وكذا لو قلنا : إن الاجازة فيه كاشفة بالكشف الحكمي الذي هو

عبارة عن إجراء أحكام الكشف بقدر الامكان .

كالقول بانتقال النماء في الزمن المتخلل بين صدور العقد

وصدور الاجازة إلى المشتري من حين صدور العقد ، وإن كان أصل

التملك قبل صدور الاجازة ، بناءً على أن الشرط فيه هو الوصف

المنزع : وهو تعقب الاجازة ، ولحوقها بالعقد ، لأن الدليل الدال

على ترتب الآثار من حين العقد بعينه يدل على ترتب آثار الملكية :

ولا يدل الدليل على أن الاستناد إلى المالك الذي يتحقق بحسب

الخارج . بالاجازة من حين العقد أيضاً ، لأن الأصول كما لا يترتب

عليها سوى الآثار الشرعية .

كذلك الأدلة الواردة لاثبات حكم تعبد لا يترتب عليها إلا المقدار

الذي ورد التعبد به ، دون لوازمه العادية .

وأما بناءً على الكشف الحقيقي الذي هو عبارة عن ترتب آثار

العقد من حين وقوعه بعد الاجازة حتى كأن الاجازة واقعة مقارنة

للعقد :

بمعنى أن نماءات الثمن للبائع .

ونماءات الثمن للمشتري : بناءً على أن الشرط هو وصف التعقب

(١) أي أو وهل المراد من زمن الخيار هو زمن الملك ؟ .

ولا يخفى عليك أن هذا القول مبني على كون المراد من الاجازة =

هـ (١) بذلك للغلبة ؟ .

الظاهر هو الثاني (٢) كما استظهره (٣) بعض المعاصرين .

قال (٤) :

= هي الناقلة ، لا الكاشفة .

(١) دفع وهم .

حاصل الوهم : إنه لو كان المراد من زمن مبدأ الخيار هو زمن الملك ، لازمن العقد واجراء صيغته .

فلماذا يعبر عن مبدأ الخيار في اصطلاح الفقهاء وضوان لله عليهم بأن مبدأه هو زمن العقد ؟ .

فأجاب قدس سره : بأن ذلك من باب الغلبة ، حيث إن الغالب في الزمان هو زمان العقد ، لا زمن الملك .

ثم لا يخفى عليك أن مبدأ خيار الحيوان في لسان الأخاديت الشريفة هو مجموع الثلاثة الأيام .

(٢) وهو أن المراد من زمن العقد هو زمان الملك أي مبدأ الخيار هو زمن الملك ، لا زمن إجراء صيغة العقد .

(٣) أي كما استظهر زمان الملك بعض المعاصرين ، حيث قال : مبدأ الخيار هو زمان التملك ، لا زمن إجراء الصيغة .

(٤) أي بعض المعاصرين .

كان الظن الغالب من بعض المعاصرين هو الشيخ صاحب الجواهر قدس سره .

والذي جعلنا نؤمن بذلك ما أفاده بعض الأعلام من المحشين قدس سره ، حيث افاد أن المراد من بعض المعاصرين هو صاحب الجواهر =

= ولكن لما كانت العبارة محتاجة إلى التطبيق فراجعنا الجواهر الجزء ٢٣ باب خيار الحيوان من ص ٢٣ إلى ص ٣١ .

فلم نجدها هناك .

ثم راجعنا المصدر باب خيار الشرط من ص ٣٢ إلى ص ٤١ . فلم نعثر عايتها هناك .

ثم راجعنا المصدر باب خيار المجلس من ص ٢٠ إلى ص ٢٣ . فلم نجدها هناك .

ثم راجعنا المجلد الرابع من الطبعة الحجرية باب الصرف والسلم حيث لم يوجد الجزء ٢٤ عندنا .

فلم نعثر على ضالتنا .

ثم راجعنا المقاييس والمصابيح ، حيث إنه قدس سره يذكر كثيراً عن المحقق الشيخ اسد الله التستري، وعن السيد بحر العلوم قدس سرهما فلم نجدها هناك .

وبعد اللتيا والتي تبين أن المراد من بعض المعاصرين هو المحقق الشيخ علي كاشف الغطاء قدس سره ، فإنه في تعليقته على خيارات متن اللمعة الدمشقية أفاد هكذا :

(قال المصنف من حين العقد) .

الظاهر اعتبار التملك :

فلو اسلم حيواناً بطعام فخياره من حين العقد .

راجع (الخيارات) الطبعة الحجرية ص ٤٣ .

وأما المراد من العبارة .

فعلى (١) هذا لو أسلم حيواناً بطعام وقلنا بثبوت الخيار لصاحب
الحيوان وإن كان بائعاً :
كان مبدؤه بعد القبض .
وتمثيله (٢) بما ذكر .

= فهو أنه على القول بأن مبدأ خيار الحيوان هو زمن تملكه ، لا
زمن اجراء الصيغة .

فلو اسلم شخص حيواناً بطعام :
بأن جعل الحيوان ثمناً ، والطعام مثنياً :
بأن قال : اسلمتك حيواناً بطعام .
فبدأ هذا الخيار من حين تسلم بائع الطعام الحيوان .
فتى تسلمه من مشتري الطعام يكون وقت التسلم منه هو وقت
خياره .

فوقت الخيار لبائع الطعام هو ذلك الوقت .
والمراد من بائعاً في قوله في هذه الصفحة : وان كان بائعاً .
هو بائع الطعام ، واسم كان يرجع إليه .
(١) الفاء تفريع على ما افاده كاشف الغطاء قدس سره في خيار
الحيوان بقوله : قال المصنف : من حين العقد .
وقد عرفت معنى التفريع في ص ١٥٠ هند قولنا :
وأما المراد من العبارة .

(٢) أي وتمثيل بعض المعاصرين وهو المحقق الشيخ علي كاشف
الغطاء بقوله : فلو أسلم حيواناً .
هذا دفع إيراد .

مبني (١) على عدم اختصاص الخيار بالحيوان المعين .
وقد تقدم (٢) التردد في ذلك .

= وخلاصة الابرادان المحقق الشيخ علي قائل بعدم جريان خيار الحيوان في المبيع الكلي ، بل يجري في المبيع الشخصي الجزئي لا غير .

فكيف مثل بالحيوان الكلي في قوله فلو أسلم حيواناً ؟
حيث إن كلمة حيواناً كلي .
(١) جواب عن الوهم المذكور .

وخلاصته إن التمثيل بذلك مبني على عدم اختصاص خيار الحيوان بالحيوان المعين الشخصي الجزئي .
فعلى هذا المبني يجوز التمثيل المذكور .

(٢) هذا رد من شيخنا الانصاري على المبني المذكور .

وخلاصته انك عرفت في ص ٩٢ عند قولنا ١

ثم لانه هل يختص هذا الخيار بالمبيع المعين ؟ .
أو يعم الكلي ؟ .

كما هو المترامى من النص والفتوى .

نعم يظهر من بعض المعاصرين الأول .
وهو الأقوى :

التردد في جريان خيار الحيوان في الحيوان الكلي .

ثم لا يخفى عليك أنه في كثير من النسخ الموجودة عندنا لا توجد كلمة (عدم) في قوله : مبني على اختصاص خيار الحيوان بالمعين الكلي .

ثم إن ما ذكروه (١) في خيار المجلس
في جريانه في الصرف ولو قبل القبض : يدل على أنه لا يعتبر
في الخيار الملك .

= وفي بعض النسخ المصححة توجد كلمة عدم كما اثبتناها هنا .
وهذا هو الصحيح ، فإن من أمعن النظر واتقنه ، لوجد كلمة
عدم مما لا بد من وجودها ، لعدم انسجام دفع الإراد لولاها .
كما لا يخفى على المتأمل الدقيق الخبير .
(١) وهو أن مبدأ الخيار .

هل هو من زمن لإجراء الصيغة ، أو زمن الملك ؟ .
من هنا يروم قدس سره الإراد على ما أفاده المحقق ، الشيخ علي
كاشف الغطاء قدس سره : من أن المراد من مبدأ الخيار هو زمن
الملك ، لا زمن العقد .

وخلاصة الإراد : إن ما ذكره الفقهاء . من جريان خيار المجلس
في بيع الصرف والسلم ولو كان قبل القبض :
يدل على عدم اعتبار الملكية في مبدأ الخيار وإن اعتبرنا الاثر في
الخيار .

كما لو رأى المشتري في المعاملة السلمية طعاماً ثمعه أقل من ثمن
الطعام المشتري سلماً .

أو نوعيته أجود من ذلك وأحسن .

فهنا له الفسخ ، وهذا الفسخ هو أثر الخيار .

فعلى ما ذكره الفقهاء من الجريان المذكور :

يلزم أن يكون المراد من مبدأ الخيار هو زمن العقد الذي هو وقت =

لكن لابد له (١) من أثر ١
وقد تقدم الإشكال في ثبوته (٢) في الصرف قبل القبض لو لم
نقل بوجوب التقابض .

= اجراء الصيغة .

- (١) أي للخيار كما عرفت عند قولنا : وإن اعتبرنا الاثر .
(٢) أي في ثبوت خيار المجلس في الصرف .
عند قوله في ص ١٧٤ : أما لو قلنا بعدم وجوب التقابض ، وجواز
حركه إلى التفرق المبطل للعقد :
ففي أثر الخيار خفاء .

(مسألة (١) :

لا إشكال في دخول الليلتين (٢) المتوسطتين في الثلاثة الأيام ،

(١) أي المسألة الثالثة من المسائل الخمس المذكورة في الهامش
١ ص ٩٧ .

(٢) المراد من الليلتين هما الليلتان من الثلاثة الأيام من خيار الحيوان إذا جعلنا مبدأ خياره من أول يوم بيعه .
فقبل الشروع فيما أفاده قدس سره في هذا المقام .
لا بد من تعريف اليوم ثم الدخول في الموضوع .
فنقول : اليوم عبارة عن بداية طلوع الفجر إلى هروب الشمس .
وأما النهار فعبارة عن ابتداء طلوع الشمس إلى نهاية هروبها .
فلا يصدق اليوم على الليل والنهار معاً .
كذلك لا يصدق النهار على اليوم والليل معاً .
فلو أطلق اليوم على مجموع الليل والنهار كان الإطلاق مجازياً .
وكان الاستعمال فيهما بقرينة خارجية .
فالنهار ضد الليل وإنما قيل له النهار ، لانكشاف الظلمة هن الضياء بسببه .

كما أن إطلاق اليوم على اليوم الصومي الذي هو من بداية طلوع الفجر إلى نهاية زوال الحمرة المشرقية في لسان الشارع : يكون بقرينة خارجية .

وقد ادعى بعض أنه لم يطلق اليوم على مجموع الليل والنهار إطلاقاً =

• • • • •

— حقيقة ، بل اطلاقه عليه اطلاق مجازي .

فعلية لو أريد إلحاق الليل باليوم ، سواءً أكان الإلحاق به من ابتداء اليوم ، أو انتهائه ، أو في أثنائه :

لكان الإلحاق إلحاقاً حكماً ، بمعنى أن حكم الليل في الخيار حكم اليوم .

فكما أنه يجوز لصاحب الخيار الأخذ بالخيار يوماً كذلك يجوز له الأخذ ليلًا .

ولا يراد من هذا الإلحاق دخول الليل في مفهوم اليوم .

بل يراد منه جهات أخر اقتضت الإلحاق به .

إذا عرفت هذا .

فأعلم أنه لا شبهة في دخول الليلتين المتوسطتين في الأيام الثلاثة ، لا ستفادة الاستمرار بدخولها فيها من الأحاديث الواردة في خيار الحيوان التي أشير إليها في ص ١٠٢ - ١٠٥ ، فإن لسان الأخبار هو وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام .

وليس في الأخبار تعيين مقدار الأيام .

ودخول الليلتين في الأيام الثلاث أمر طبيعي .

كدخول الليالي في الإقامة عشرة أيام للمسافر .

فعلية لو فرض وقوع العقد في بداية القروب لاستمر هذا الخيار إلى آخر يوم الثالث .

فدخول الليلتين ، أو الثلاثة في بعض الموارد ليس لأجل دخولها

—

في مفهوم الأيام الثلاثة .

- • • • •
- وهذا امر واضح ليس فيه إشكال .
- ولما الكلام في أنه .
- هل الحكم الذي هو الحظار المترتب على الأيام مرتب على خصوص اليوم الثام ؟
- أو يكلف التلقيق ؟
- ثم التلقيق على قسمين :
- (الأول) : حصوله من نصف يوم مع نصف ليل .
- (الثاني) : حصوله من نصف يوم مع نصف يوم آخر .
- إذا أحطت بما ذكرناه لك .
- فأعلم أن للحكم المذكور مرحلتين :
- مرحلة الثبوت .
- ومرحلة الاثبات .
- أما مرحلة الثبوت فلا تخلو من أحد الوجوه الثلاث :
- (الأول) : عدم وجود خصوصية للهوم أصلاً وأبداً .
- ولما الخصوصية راجعة إلى المقدار المعين الحاصل من الحركة الفلكية .
- (الثاني) : وجود خصوصية للهوم .
- وهذا (تارة) يكون من حيث المقدار المعين من البياض .
- (وأخرى) يكون لخصوصية تمامية اليوم .
- وأما مرحلة الاثبات فلا بد فيها من وجود قرينة قائمة على أن
- المراد هو احد الوجوه الثلاثة .
- =

- لا لدخول (١) الليل في مفهوم اليوم .
 بل (٢) للاستمرار المستفاد من الخارج (٣) .
 ولا (٤) في دخول الليالي الثلاث عند التلقيق مع الانكسار .

= وليس من البعيد القول بقيام القرينة النوعية على كفاية .
 التلقيق من يومين ، لأن ظاهر ما أوجب اعتبار اليوم .
 أو الأيام في موضوعات الأحكام إنما هو اعتبار هذا المقدار من
 البياض .

لا اعتبار هذا المقدار من حركة الفلك .
 ولا اعتبار هذا المقدار من تمام البياض من يوم واحد .
 (لا يقال) . لو كان التلقيق كافياً من يومين .
 فلماذا لم يكن كافياً في الاعتكاف ؟ ،
 (فإنه يقال) : إن عدم الكفاية إنما هو لأجل اعتبار الصوم
 في الاعتكاف ، ولولا ذلك لكان التلقيق كافياً في الاعتكاف .
 وقد ثبت شرعاً أن يوم الصوم وابتدائه من أول طلوع الفجر إلى
 نهاية زوال الحمرة المشرقية .

(١) أي وليس دخول الليلتين المتوسطتين في الأيام الثلاثة لاجل
 أن الليل داخل في مفهوم اليوم كما علمت آنفاً .
 (٢) أي بل دخول الليلتين في الأيام الثلاثة لاجل استمرار دخولها
 في الأيام الثلاثة المستفاد هذا الاستمرار من القرائن الخارجية : وهي
 الأخبار الواردة في خيار الحيوان كما علمت آنفاً .

(٣) أي من العرف ، لا من لفظ اليوم .
 (٤) أي وليس دخول الليلتين المتوسطتين في الأيام الثلاثة لاجل =

= دخول الليالي الثلاث عند التلفيق مع الانكسار ، لأن معنى اليوم لغة وشرعاً وعرفاً هو البياض المقابل لليل .
فلما فهم اتصال الخيار بالعقد في جميع أزمته وقوعه ، سواء أكان في الليل ام في النهار .

فلا بد من تحقق مصداق مضي الثلاثة الأيام .
فالليتان وغيرهما داخلتان في الأيام الثلاثة .
وكذا المنكسر من اليوم داخل في الأيام الثلاثة .
فلو وقع العقد في ظهر يوم السبب مثلاً .
فالخيار متصل إلى أن يتحقق مصداق مضي ثلاثة أيام وذلك لا يكون إلا بانتهاء ظهر يوم الثلاثاء .

وهو زوال الشمس من يوم الثلاثاء .
وكذا لو وقع العقد في ليلة الخميس مثلاً .
فالخيار متصل إلى أن يتحقق مصداق مضي ثلاثة أيام .
وذلك لا يكون إلا بانتهاء يوم السبت :
وهو غروب الشمس منه :

فدخول الليلة إنما هو لاجل الحكم ، لا لدخولها في اسم اليوم .
ويستفاد هذا من صحيحة ابن رثاب في قوله عليه السلام :
فاذا مضت ثلاثة أيام فقد وجب الشراء (١) .

(١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ . ص ٣٥٠ الباب ٣

فلو عقد (١) في الليل فالظاهر بقاء الخيار إلى آخر اليوم الثالث ويحتمل النقص (٢) عن اليوم الثالث بمقدار ما بقي من ليلة العقد .

لكن فيه (٣) أنه يصدق حينئذ الأقل من ثلاثة أيام :

= ففهوم الصحيحة بقاء العقد على الخيار ما لم تمض الثلاثة الأيام إذا فالمنكسر : من الليل ، أو النهار داخل في حكم البقاء على الخيار إلى أن تحصل الغاية ؛ وهي مضي ثلاثة أيام .

لا في مفهوم الأيام المنافي للغة والشرع والعرف .

(١) الفاء فاء التفريع أي ففي ضوء ما ذكرناه لك :

من دخول الليلتين المتوسطتين في الأيام الثلاثة لاجل الاستمرار المستفاد من الخارج

لا لاجل دخول الليل في مفهوم اليوم :

فلو عقد على حيوان ليلاً وقد بقيت من الليل ساعتان مثلاً فلا تعدان من المدة المعينة للخيار :

وهي الثلاثة الأيام .

بل الخيار باق إلى غروب الشمس من اليوم الثالث .

(٢) خلاصة هذا الاحتمال أنه بناءً على وقوع العقد ليلاً عند بقاء ساعتين منه فرضاً : ينقص من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام الحظر بمقدار ساعتين منه .

فهذه النقيصة في قبال تلك الزيادة .

(٣) رد على الاحتمال المذكور ،

وخلاصته أنه بناءً على التنقيص من اليوم الثالث بمقدار ما بقي =

والاطلاق (١) على المقدار المساوي للنهار ولو من الليل خلاف (٢)
الظاهر .

= من الليل يلزم أن تكون مدة الخيار أقل من ثلاثة أيام .
مع أن ثلاثة أيام بكاملها ونعناها عبارة عن بداية طلوع الشمس من
اليوم الاول إلى نهاية غروب اليوم الثالث .
(١) دفع وهم .

حاصل الوهم أن اليوم يطلق على المقدار المساوي للنهار والنهار
أربعة وعشرون ساعة .

فالיום يساوي هذا المقدار من الزمان .
فاذا ضمنا مقداراً من الليل إلى اليوم الثالث الذي نقص منه بمقدار
ما بقي من الليل الواقع فيه العقد : وهي ساعتان ،
لا يرتفع إشكال صدق الأقلية من ثلاثة أيام عن مدة الخيار في صورة
تنقيص مقدار ما بقي من الليل من اليوم الثالث .
(٢) جواب عن الوهم المذكور .

وخلاصته ان اطلاق اليوم على المقدار المساوي للنهار خلاف الظاهر
المراد من اليوم عرفاً ، فإن مقدار اليوم من طلوع الشمس إلى
غروبها .

هذا هو الظاهر من كلمة (يوم) متى أطلقت في مصطلح
العرف .

لأن لفظة يوم عبارة عن ٢٤ ساعة المساوية هذه المدة للنهار حتى
يقال : إذا ضم مقدار من الليل إلى اليوم يتدارك به ما نقص من اليوم
الثالث بمقدار ما بقي من الليل .

قيل (١) والمراد بالأيام الثلاثة ما كانت مع الليالي الثلاث ،
لدخول (٢) الليلتين أصالة فتدخل الثالثة (٣) .
والا (٤) لاختلفت .

(١) الفائل هو (السيد ببحر العلوم) قدس سره في مصابيحہ .
الوك نص عبارته هناك .
والظاهر دخول الليلتين أصالة فتدخل الثالثة .
والا اختلف معنى الآحاد في استعمال واحد .
الظاهر أن الشيخ قدس سره نقل عبارة المصابيح بالمعنى كما هو
ديدنه أعلى الله مقامه .

(٢) تعليل لكون المراد من الأيام الثلاثة الأيام مع لياليها الثلاث .
وخلصته إن الليلتين داخلتان في الأيام الثلاثة بالأصالة ، لانصالحها
باليومين ، واستمرارهما بهما ، لتجققها خارجاً ، فتدخل الليلة الثالثة
في اليوم الثالث تبعاً وعرضاً .

(٣) أي الليلة الثالثة كما عرفت .

(٤) أي وإن لم تدخل الليلة الثالثة في اليوم الثالث تبعاً لاختلف
معنى الآحاد أي مفردات الجمع ، لأن الأيام جمع يوم ، والأيام
مفردات ثلاثة :

اليوم الاول - اليوم الثاني - اليوم الثالث .

ولا شك في دخول الليلة الاولى في اليوم الاول ، ودخول الليلة
الثانية في اليوم الثاني .

وأما الليلة الثالثة من اليوم الثالث .

فلا بد من دخولها فيه ، لثلا يوجد الاختلاف في مفردات الأيام -

مرددات الجعم في استعمال واحد ، انتهى (١) .
فإن (٢) اراد الليلة السابقة على الأيام فهو حسن .
إلا أنه لا يعلل بما ذكر .

= فإذا لم تدخل فلسان حالها :

ما ذنبي لا ادخل وزميلتي داخلتان ؟
ثم تقول : باؤهما تجر وبائي لا تجر :
(١) أي ما أفاده السيد بحر العلوم قدس سره في هذا المقام .
(٢) اراد منه على السيد بحر العلوم قدس سرهما في مقام التساؤل
عن الليلة السابقة ، وقسمه إلى سؤالين :
فقال : ما المراد من الليلة السابقة ؟
هذا هو السؤال الاول .
وخلاصته : إنه لو كان المراد من الليلة الثالثة .
الليلة الماضية والسابقة على الأيام الثلاثة .
فما أفاده حسن .

لكن التعليل المذكور بقوله في ص ١٦٢ :

لدخول الليلتين أصالة فتدخل الثالثة :
لا يشمل الليلة الثالثة ، لأن دخول الليلتين من باب اللاحاقية ،
اذ بدون دخولهما لا يتحقق اليوم الاول والثاني ، لأننا لا نقول
باستعمال اليومين الاولين في اليوم والليلة .
ولا باستعمال اليوم الثالث في خصوص اليوم الثالث فقط ، من دون
استعماله في الليلة .

فالمناسب للتعليل هو اعتبار الاستمرار من حين العقد إلى مضي =

وإن اراد (١) الليلة الأخيرة .

فلا يلزم من خروجها اختلاف مفردات الجمع في استعمال واحد

= الثلاثة الأيام .

(١) هذا هو السؤال الثاني من السيد بحر العلوم .

وخلصه : إنه لو كان المراد من الليلة الثالثة .

الليلة الأخيرة : بأن وقع العقد في أول النهار كما هو الظاهر :

فلا حسن في دخولها في الأيام الثلاثة ، لعدم دليل على الدخول ،

ولا يلزم من خروجها منها اختلاف في مفردات الجمع ، لأننا لانقول

باستعمال اليوم الاول والثاني في ليلتهما : بمعنى استعمال اليوم الاول

بليته .

واستعمال اليوم الثاني في ليلته .

بل نقول : إن اليوم الثالث مستعمل في خصوص النهار ، أو مقداره

من نهارين .

وليس مستعملاً في مجموع النهار والليل ، أو مقدارهما حتى يشمل

الليلة الثالثة :

وكذلك ليس مستعملاً في باقي النهار وإن كان ملحقاً من الليل .

كما إذا وقع العقد في النصف من ليلة السبت فدخول الليلة الاولى

والثانية في اليوم ليس من باب دخولها في مفهوم اليوم حتى يقال

بدخول الليلة الثالثة في مفهوم اليوم .

بل دخولها فيهما من باب إرادتهما من لفظيهما وإن كان لحظ

الاتصال والاستمرار .

إذ (١) لا نقول باستعمال اليومين الأولين في اليوم واليلة ، واستعمال اليوم الثالث في خصوص النهار .

بل نقول : إن اليوم مستعمل في خصوص النهار ، أو مقداره (٢) من نهارين .

لا في (٣) مجموع النهار والليل ، أو مقدارهما .

ولا في (٤) باقي النهار ولو ملففاً من الليل .

والمراد من الثلاثة الأيام هي لياليها :

أي (٥) ليالي مجموعها ، لا كل (٦) واحد منها .

فالليالي (٧) لم ترد من نفس اللفظ .

وإنما أريدت من جهة الاجتماع ، وظهور اللفظ الحاكمين في المقام باستمرار الخيار، فكانه قال :

الخيار يستمر إلى أن تمضي ستة وثلاثون ساعة من النهار .

(١) تعليل لعدم لزوم خروج اليلة الثالثة من مفردات الجمع وقد

عرفته في الهامش ١ ص ١٦٤ عند قولنا : ولا يلزم من خروجها :

(٢) أي مقدار النهار كما عرفت .

(٣) أي وليس اليوم مستعملاً كما عرفت .

(٤) أي وليس اليوم مستعملاً في باقي النهار كما عرفت .

(٥) كلمة أي تفسير لجملة هي لياليها أي المراد من الأيام الثلاثة

الأيام مع مجموع لياليها ، سواءً أكانت الليالي ثلاثة أم اثنتين .

(٦) أي وليس المراد من الليالي كل ليلة من الليالي الثلاث حتى

تدخل اليلة الثالثة في اليوم الثالث .

(٧) الغاء فاء تفریع أي فهي ضوء ما ذكرناه لك : من أن اليوم =

= مستعمل في خصوص النهار ، أو مقداره من نهارين .
 لا تكون الليالي مرادة من نفس اللفظ أي من مفهومه هذا بحسب
 اعتدال النهار ، ويساري اليوم والليل .
 وأما عند الاختلاف كالفصول الاربعة .
 الربيع - الصيف - الخريف - الشتاء .
 فالنهار يختلف طولاً وقصراً ، فلا بد في هذه الصورة من مراعاة
 زمان وقوع العقد ومكانه .

(مسألة) (١) :

- يسقط هذا الخيار (٢) بأمور :
- (أحدها) (٣) : لإشتراط سقوطه في العقد .
- ولو شرط سقوط بعضه (٤) فقد صرح بعض بالصحة .
- ولا (٥) بأس به .
- (الثاني) (٦) : إسقاطه بعد العقد .

(١) أي المسألة الرابعة من المسائل الخمس المشار إليها في الهامش ١ ص ٩٧ .

(٢) أي خيار الحيوان .

من هنا أخذ شيخنا الانصاري قدس مره في عد مسقطات خيار الحيوان فقال : يسقط هذا الخيار بأمور .

(٣) أي احد الأمور المسقطه لخيار الحيوان :

إشتراط سقوطه في متن العقد من المتعاقدين .

(٤) أي سقوط بعض الخيار كسقوط يوم ، أو يومين ، أو نصف

يوم من ثلاثة أيام الخيار .

(٥) هذا رأى شيخنا الانصاري حول اشتراط سقوط بعض مدة

خيار الحيوان .

(٦) أي ثاني الامور المسقطه لخيار الحيوان .

إسقاط الخيار بعد العقد وتماحه .

وقد تقدم الأمران (١) :

(الثالث) (٢) : التصرت ولا خلاف في إسقاطه في الجملة لهذا الخيار .

(١) وهما : اشتراط سقوط الخيار في متن العقد .

واشتراط إسقاطه بعد العقد .

أما الاول فقد تقدم في مسقطات خيار المجلس ، في الجزء ١٣ من المكاسب من طبعتنا الحديثة ص ١٨٠ عند قوله : مسألة لا خلاف ظاهراً في سقوط هذا الخيار باشتراط سقوطه في ضمن العقد .
وأما الثاني فقد تقدم في خيار المجلس أيضاً في الجزء ١٣ من المكاسب ص ٢٢٩ عند قوله : مسألة ومن المسقطات إسقاط هذا الخيار بعد العقد .

(٢) أي ثالث الامور المسقطه لخيار الحيوان التصرف .

ولما انجربنا الكلام إلى التصرف المسقط للخيار .

لا بأس بإشارة اجمالية حول التصرف ، وما يراد منه .
فنقول مستعيناً بواهب العطاءات :

البحث عن التصرف المسقط يتوقف على بيان أمرين :

(أحدهما) : في المراد من التصرف ؟ .

(الثاني) : في بيان المراد من قوله عليه السلام في صحيحة

ابن رثاب :

فإن أحدث المشتري حديثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك رضى منه ولا شرط له .

أما الأمر الأول =

= فنقول : إن الأفعال التي تدل على التصرف في المبيع على قسمين :
 (الاول) أن تلك الأفعال لا تعد تصرفاً في العين المبيعة صرفاً .
 كما في النظر إلى الجارية المشتراة ، فإنها لا تعد تصرفاً فيها .
 فالنظر إليها كالنظر إلى الحرة ، وكاستماع غنائها
 فكما أنها لا يعدان تصرفاً .

كذلك النظر إلى الجارية لا يعد تصرفاً .
 وإن كان النظر والاستماع محرمين .

إلا أن الحرمة شرعاً ليست من باب أنها من التصرف في العين
 حتى يتوقف النظر اليها ، واستماع غنائها على الإذن من مالكها ،
 بل الحرمة في النظر والاستماع نفسية ، لوجود مفسدة في نفس النظر
 والاستماع : وهي اثارتهما الشهوة .

وهكذا سقي الدابة ، وإطعامها العلف .
 لا يعدان تصرفاً فيها .

(الثاني) : أن تكون الأفعال التي تمس المبيع مما يعد تصرفاً

في العين .

كما في ركوب الدابة ونعلها ، وأخذ حافرها لا مثل سقي الدابة
 وإعلافها ، فإن هذه الأشياء ، وما شابهها تعد تصرفاً في العين لا محالة
 وأما الأمر الثاني : وهو المراد من قوله عليه السلام .

فإن أحدث المشتري حدثاً قبل الثلاثة الأيام .

فذلك رضى منه ولا شرط له ؟

فنقول : بما أن التصرف من الأفعال الخارجية ، والرضا من =

• • • • •

= الأمور القلبية أي الصادرة من القلب .

فلا مجال لحمل أحدهما على الآخر .

ولشيخنا الانصاري قدس سره في هذا المقام من الاحتمالات أربعة نذكرها لك ، لتكون بصيراً في الجمع بين التصرف والرضى .
إليك الاحتمالات .

(الأول) : حمل الرضا على التصرف من باب التنزيل في الحكم الشرعي : بمعنى أنه مسقط شرعاً .

نظير تنزيل الطواف في البيت على الصلاة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

الطواف في البيت صلاة ، فان الشارع نزل حقيقة الطواف حول الكعبة منزلة الصلاة :

بمعنى عدم الفرق بين الطواف ، وبين الصلاة .

لفما نحن فيه نزل الشارع الرضا منزلة التصرف في سقوط الحكم الشرعي الثابت في الحيوان ، والحكم الشرعي هو الخيار .

والتنزيل هنا يحصل بأحد أمرين :

إما أن التصرف يعد من أفراد الرضا ادعاءً .

كادعاء أن زيداً أسد في قولك : زيد أسد .

فحيثئذ يكون التصرف والرضا متحدين وجوداً : بالحمل الشائع

الصناعي الذي ملاكه ومناطه هو الاتحاد في الوجود .

فيكون حكم التصرف حكم الرضا بعد هذا الاتحاد .

وإما أن يكون التصرف عبارة عن الرضا في الاسقاط ، ولا يكون =

• • • • •

= اتحاد بين التصرف والرضا في الوجود الخارجي حتى ادعاء .

لعم لها اتحاد في معنى ثالث : وهو الاسقاط .

فكما أن الرضا مسقط للخيار .

كذلك التصرف مسقط له .

(الاحتمال الثاني) : أن يكون التصرف في العين كاشفاً عن الرضا

ليكون مسقطاً للخيار تعبداً .

ومعنى الكاشفية ملاحظته على وجه الحكمة : لا على وجه العلية

حتى بدور مدارها نفيًا وإثباتاً :

بمعنى أن التصرف لا يكون في جميع الموارد كاشفاً عن الرضا :

(الاحتمال الثالث) : هو حمل الرضا على التصرف بنحو الكاشفية

كالاحتمال الثاني .

لكن بنحو العلية : بحيث بدور الحكم مدارها نفيًا وإثباتاً :

بمعنى أن اقتضاء الكشف للاسقاط لاجل اقتضاء المكشوف به فيكون

من باب حمل المنكشف على الكاشف ، فجعل الشارع الكاشف

عنه حجة .

ومقتضى الحجية إعطاء حكم المكشوف للكاشف .

(الاحتمال الرابع) : هو المعنى الثالث بعينه .

لكن بضميمة شيء آخر معه ؛

وهو لإرادة الكاشفية الشخصية الفعلية عن الرضا .

وهنا فرق آخر بين الاحتمال الثالث والرابع :

وهو كفاية عدم العلم بالخلاف في الثالث =

وتدل عليه (١) قبل الاجماع النصوص .

ففي (٢) صحيحة ابن رثاب .

فان أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً قبل الثلاثة الأيام فذلك (٣)

رضى منه فلا شرط (٤) له .

قهل له (٥) : وما الحدث ؟ .

= بخلاف الرابع ، فانه لا بد فيه من العلم بالرضا .

ثم لا يخفى عليه أن الحمل في الرابع والثالث والثاني على نحو اتحاد الكاشف والمكشوف .

فليس التصرف بما هو تصرف رضاء من المشتري .

بل بما هو كاشف عن الرضا ، لأن المكشوف بالذات مع الكاشف متحدان كاتحاد الماهية والوجود .

ومن الواضح أن المكشوف بالذات الذي هي طبيعة الرضا متحد مع الرضا الخارجي كاتحاد الطبيعي مع فردة في الوجود الخارجي ، (١) أي على هذا التصرف المسقط للخيار في الحيوان .

الأحاديث الشريفة الواردة في المقام .

(٢) من هنا أخذ في حد تلك الأحاديث .

فصحيحة ابن رثاب إحدى الصحاح الدالة على أن التصرف مسقط للخيار .

(٣) أي الاحداث من قبل المشتري فيما اشتراه .

(٤) أي فلا خيار له .

(٥) أي للإمام عليه السلام .

قال (١) : إن لا مص (٢) أو قبَّل ، أو نظر منها إلى ما كان يحرم عليه (٣) قبل الشراء (٤) .
وصحيحة (٥) الصفار .

كتبت إلى أبي محمد عليه السلام في الرجل اشترى من رجل دابة فأحدث فيها حدثاً : من أخذ الحافر (٦) ، أو نعلها (٧) أو ركب ظهرها فراسخ .

أله أن يردّها في الثلاثة الأيام التي له فيها الخيار بعد الحدث الذي يحدث فيها ؟

أو الركوب الذي يركبها ؟

فوقّم عليه السلام : إذا أحدث فيها حدثاً فقد وجب الشراء إن شاء الله (٨) .

(١) أي الامام عليه السلام .

(٢) أي المشتري لا مص الجارية المشتراة .

(٣) أي على المشتري .

(٤) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ الباب ٤

الحديث ١ .

(٥) هذه ثمانية الصحاح الدالة على اسقاط الخيار بالتصرف .

(٦) مفرد جمعه حوافر .

والحافر ينخص الحيوان فهو بمنزلة القدم التي ينخص الانسان .

(٧) نعل الحيوان عبارة عن طبق من حديد ، أو جلد يوقى به

الحافر ، أو الخف ، ويكون للحيوان كالخذاء لقدم الانسان :

(٨) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥١ الباب ٤ الحديث ٢ :

وفي ذيل الصحيحة المتقدمة (١) عن قرب الاستناد .
قلت له (٢) :

أرأيت إن قبلها المشتري ، أو لا مس ؟

قال (٣) : فقال : إذا قبل ، أو لا مس ، أو نظر ما يحرم على غيره فقد القضى الشرط (٤) ولزمته (٥) .
واسعدل عليه (٦) في التذكرة بعد الاجماع : بأن (٧) التصرف دليل الرضا (٨) .

وفي موضع آخر منها (٩) أنه (١٠) دليل على الرضا بلزوم العقد (١١) .

(١) وهي الصحيحة الاولى المذكورة في ص ١٧٢

(٢) أي للامام عليه السلام .

(٣) أي الراوي قال : فقال الامام عليه السلام .

(٤) أي مدة خيار الحيوان : هي الأيام الثلاثة .

(٥) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥١ الباب ٤

الحديث ٣ .

(٦) أي على أن التصرف في الحيوان مسقط خياره .

(٧) الباء بيان لكيفية الاستدلال .

(٨) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص

٣٢٣ عند قوله : فان تصرف فيه سقط خياره اجماعاً ، لأنه دليل على الرضا به .

(٩) أي من (تذكرة الفقهاء) .

(١٠) أي التصرف .

(١١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥١ =

وفي (١) موضع آخر منها كما في الغنية : ان التصرف اجازة .
أقول (٢) : المراد بالحدث إن كان مطلق التصرف الذي لا يجوز
لغير المالك إلا بالرضى كما يشير اليه قوله : أو نظر إلى ما كان يحرم
عليه قبل الشراء .

فلازمه كون مطلق استخدام المملوك ، بل مطلق التصرف فيه مسقطاً
كما صرح به (٣) في التذكرة في بيان التصرف المسقط للرد بالعيب ؛
من (٤) أنه لو استخدمه (٥) بشيء خفيف ؛
مثل اسقني ، أو ناولني الثوب ، أو أغلق الباب فقد سقط الرد
أيضاً (٦) .

= عند قوله : لأن تصرفه قبل انقضاء مدة الشرط دليل على الرضا
بلزوم العقد .

(١) أي وقال العلامة قدس سره في موضع آخر من تذكرة الفقهاء .
راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٥١
(٢) من هنا يروم الشيخ الانصاري قدس سره أن يحلل كلمة (حدثاً)
الواقعة في صحيحة علي بن رثاب المذكورة في ص ١٧٢

فقال قدس سره : المراد بالحدث

(٣) أي بأن المراد من الحدث مطلق التصرف في المبيع دون
تصرف خاص معين .

(٤) هذا تصريح العلامة قدس سره في التذكرة حول التصرف .

(٥) أي استخدم العبد .

(٦) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٨٢ .

عند قوله : ولو كان بشيء خفيف مثل اسقني ، أو ناولني .

ثم استضعف (١) قول بعض الشافعية بعدم السقوط ، معللاً (٢) :
بأن (٣) مثل هذا قد يؤمر به غير المملوك (٤) .
وليس (٥) بشيء .

(١) أي العلامة قدس سره استضعف في التذكرة قول بعض
الشافعية الذي قال بعدم سقوط خيار المشتري لو استخدم الرقوق بشيء
خفيف مثل اسقني أو لاولني الثوب .
(٢) حال لبعض الشافعية أي حالكون بعض الشافعية علل عدم
السقوط .

(٣) الباء بيان لكيفية تعليل بعض الشافعية القائل بعدم سقوط
خيار الحيوان لو استخدم بشيء خفيف .
وخلاصة التعليل ان مثل هذه الأمور :
وهو السقي ، ومناولة الثوب ، وإغلاق الباب وما شابهها أمور
خفيفة جداً بحيث يؤمر بها من لم يكن مملوكاً ، فلا تعد الأشياء
المذكورة تصرفاً موجباً سقوط الخيار .
(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتهما الحديثية الجزء ٧
ص ٣٨٢ .

(٥) هذا وجه استضعاف العلامة قول بعض الشافعية القائل بعدم
سقوط الخيار لو تصرف المشتري تصرفاً خفيفاً .
وخلاصته ان القول بأن مثل هذه الأمور لا تعد تصرفاً ، لخفتها .
ليس بحق ، لأن الملاك في سقوط الخيار هو مطلق التصرف وان
كان خفيفاً ، ولذا ترى أن المملوك أيضاً قد يؤمر بأنعمال
كثيرة .

لأن المسقط مطلق التصرف (١) .

وقال (٢) أيضاً : لو كان له على الدابة سرج ، أو إكاف (٣) فتركها عليها بطل الرد ، لأنه استعمال وانتفاع ، انتهى (٤) .

وقال (٥) في موضع من التذكرة :

عندنا أن الاستخدام ، بل كل تصرف يصدر من المشتري قبل علمه بالعيب ، أو بعده يمنع الرد ، انتهى (٦) .
فهو (٧) في غاية الإشكال .

(١) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الجديدة الجزء ٧

ص ٣٨٢ .

(٢) أي العلامة قدس سره قال في التذكرة أيضاً .

(٣) بكسر الهمزة كساء يلقي على وجه الدابة ، صوناً من الآفات

تسمى : (البرذعة) .

(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الجديدة الجزء ٧

ص ٣٨٢ .

عند قوله : ولو كان عليها سرج ، أو إكاف .

(٥) أي العلامة قدس سره قال في موضع آخر من التذكرة .

(٦) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الجديدة الجزء ٧

ص ٣٩١ .

عند قوله : إذا عرفت هذا فعندنا أن الاستخدام ، بل كل

تصرف .

(٧) جواب عن الشرط المذكور في قول شيخنا الانصاري قدس سره

في ص ١٧٥ : أقول : إن كان المراد بالحدث مطلق التصرف .

لعدم تبادر ما يعم ذلك (١) من لفظ الحدث ، وعدم (٢) دلالة ذلك على الرضا بلزوم العقد .

مع (٣) أن من المعلوم عدم انفكاك المملوك المشتري عن ذلك في أثناء الثلاثة (٤) فيلزم جعل الخيار فيه كالقو .

= وخلاصة الجواب انه إن كان المراد من الحدث في قوله عليه السلام

في ص : ١٧٢

فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً :

مطلق التصرف فهذا في غاية الإشكال ، لأنه لا يتبادر من اللفظة حدثاً شيء يعم مطلق التصرف ولو كان خطياً كالأمثلة المذكورة في قوله : في ص ١٧٥ ولو كان بشيء خفيف مثل اسقني .

وكذلك لا تدل اللفظة حدثاً على الرضا بلزوم العقد ووجوبه .
(١) أي مطلق التصرف .

(٢) بالجر عطفاً على مجرور اللام الجارة في قوله في هذه الصلحة لعدم أي ولعدم دلالة مطلق التصرف على الرضا بلزوم العقد كما عرفت آنفاً .
(٣) إشكال آخر على أنه لو كان المراد من لفظة حدثاً مطلق التصرف .

وخلاصته إنه من الواضح والمعلوم أن المملوك المشتري لا ينفك عن مثل هذه التصرفات الخفيفة في أيام الخيار : وهي الثلاثة الأيام .
(٤) الفاء تفريع على ما أفاده : من عدم تبادر ما يعم جميع التصرفات حتى الخفيفة من لفظة حدثاً •

وخلاصته أنه لو كان مطلق التصرف يعد تصرفاً ، وموجباً لسقوط الخيار ، مع عدم انفكاك المملوك المشتري عن مثل هذه التصرفات في =

مع (١) أنهم ذكروا أن الحكمة في هذا الخيار الاطلاع على أمور خفية في الحيوان توجب زهادة (٢) المشتري .
وكيف يطلع الانسان على تلك (٣) بدون النظر إلى الجارية ولمسها ، وأمرها (٤) بفتح الباب والسقي ، وشبه ذلك ؟

= أيام الخيار =

لكان جعل الخيار في مدة الخيار لهواً ، لأن سقوط مدة الخيار بمجرد أقل تصرف لا يبقى مجالاً للاطلاع على عيوب الحيوان في المدة المذكورة .

(١) أي مع أن الفقهاء وضوان الله عليهم اجمعين .
هذا إشكال آخر على أن التصرف الخفيف كيف يكون مسقطاً للخيار ، وموجباً لازوم العقد ؟ .

وقد عرفته في هذه الصفحة عند قولنا : لكان جعل الخيار .
وخلاصته انه إنما شرع الخيار في الحيوان ، ليطلع المشتري على عيوبه الخفية لو كانت هناك عيوب حتى يعرض عن شرائه ويرده إلى صاحبه ، ويأخذ الثمن .

فالحكمة في جعل الخيار هذه لا غير .

(٢) المراد من هذه الكلمة في هذه المقامات هو الإعراض .

يقال : فلان زهد عن الدنيا أي أعرض عنها ،

واستعمالها في العبادة بمعنى الإقبال .

يقال : فلان زاهد أي مقبل على العبادة وعلى الآخرة .

(٣) أي على تلك الامور الخفية الموجودة في الحيوان .

(٤) بالجر عطفاً على مجرور الباء الجارة في قوله : بدون . =

وإن كان المراد (١) مطلق التصرف بشرط دلالاته على الرضا بلزوم العقد .

كما يرشد اليه (٢) وقوعه في معرض التعليل في صحيحة ابن رثاب ويظهر (٣) من استدلال العلامة وغيره على المسألة :

= أي وبدون أمر الجارية بخلق الباب .

(١) أي وإن كان المراد من كلمة حدثاً الواقعة في صحيحة ابن رثاب المذكورة في ص ١٧٢ هو مطلق التصرف .

بشرط دلالة التصرف على الرضا بلزوم العقد ووجوبه .
(٢) أي كما يرشد إلى أن المراد من الحدث مطلق التصرف بشرط دلالاته على الرضا بلزوم العقد :

وقوع كلمة حدثاً في مقام التعليل في صحيحة ابن رثاب المتقدمة في ص ١٧٢ في قوله عليه السلام :

فإن أحدث المشتري فيما اشترى حدثاً .
فذلك رضا منه فلا شرط .

فالشاهد في كلمة فذلك ، حيث تشير إلى الحدث الذي أوجده المشتري فيما اشتراه ، والذي وقع معرضاً لتعليل الامام عليه السلام أي الحدث علة لعدم خوار للمشتري في الحيوان ، اذ إحداث الحدث تصرف منه دال على الرضا بلزوم العقد ، ووجوب الوفاء به .

(٣) أي وكما يظهر التصرف الدال على الرضا بلزوم العقد من استدلال العلامة قدس سره في التذكرة بقوله في ص ٣٢٣ :

بأن التصرف دلهل على الرضا بلزوم العقد ٣٢٣ :

بأن (١) التصرف دليل على الرضا بلزوم العقد (٢) .
فهو (٣) لا يناسب اطلاقهم الحكم بإسقاط التصرفات التي
ذكروها .
ودعوى (٤) أن جميعها مما يدل لو خلى وطبعه على الالتزام بالعقد
فيكون اجازة فعلية .

(١) الباء بيان لكيفية استدلال العلامة .
(٢) وقد ذكرنا مصدر الاستدلال وكيفية في الهامش ص ١٨٠
(٣) جواب لأن الشرطية في قوله في ص ١٨٠ .
ولأن كان المراد مطلق التصرف بشرط دلالة .
وخلاصة الجواب أنه أو كان المراد من التصرف .
هو التصرف الدال على الرضا بلزوم العقد .
فلا يناسب اطلاق الفقهاء الحكم : وهو سقوط خيار الحيوان
بواسطة التصرفات الطفيفة الخفيفة التي ذكروها ، فإن مثل هذه الأمور
الخفيفة لا لا بد منها في زمن الخيار ، ولا تكون موجبة لسقوط الخيار
لأن الدابة إذا لم تُسَق ، أو لم تُعَلَف خلال المدة فلربما ماتت ،
وكذا لو لم يركب عليها لم تعرف عيوبها الخفية لو كانت فيها .
فكيف تكون هذه التصرفات دالة على الرضا بلزوم العقد ،
ووجوب الوفاء به ؟ .
(٤) خلاصة هذه الدعوى أن هذه التصرفات البسيطة الخفيفة التي
لا بد منها أيام الخيار لو خلعت وطبعها .
تدل على الالتزام بالعقد ، فيكون هذا التصرف اجازة فعلية
لا قولية .

كما ترى (١) .

ثم (٢) إن قوله عليه السلام في الصحيحة : فذلك رضا منه .
يراد منه الرضا بالعقد في مقابلة كراهة ضده ، اعني الفسخ .
ولا (٣) فالرضا بأصل الملك مستمر من زمان العقد إلى حين
الفسخ .

(١) أي هذه الدعوى كما ترى ليس لها واقعية .

بل هي باطلة من أصلها .

إذ كيف تدل التصرفات المذكورة على لزوم العقد ؟ :

وكيف تكون اجازة فعلية ؟ .

(٢) من هنا أخذ قدس سره في التحقيق حول قول الامام عليه

السلام في صحيحة ابن رثاب المذكورة في ص ١٨٢ :

فذلك رضا منه .

وخلاصته أن المراد من هذا الرضا هو الرضا بنفس العقد ، وبشروطه ،

وبالتزامه . ولا يريد فسخه ، ورفع اليد عنه .

فالرضا هنا في قبال كراهة ضده الذي هو الفسخ .

أي أراد هذا العقد وأنه ثابت عليه ، ويلتزم به .

فلا يريد فسخه .

(٣) أي ولو لم يرد من الرضا ما قلناه ، وأريد منه الرضا بأصل

الملك :

لزم تخصيص الحاصل ، إذ الرضا بأصل الملك كان مستمراً من

بداية صدور العقد والشائه إلى أن يحصل الفسخ .

فمثل هذا الرضا لا يكون محلاً لقوله عليه السلام : فذلك رضا منه

ويشهد (١) لهذا المعنى رواية عبد الله بن الحسن بن زهد بن هلي بن الحسين عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل اشترى عبداً
بشرط ثلاثة أيام فمات العبد في الشرط (٢) ؟ .
قال : يستحلف (٣) بالله ما رضى به ثم هو (٤) برىء ؟
من الضمان (٥) .

فإن (٦) المراد بالرضا الالتزام بالعقد .

(١) استشهاد منه قدس سره لما ادعاه : من أن المراد من الرضا هو الرضا بالعقد ، لا الرضا بأصل الملك .
(٢) أي في أيام خيار المحوون ، وهي ثلاثة أيام .
(٣) أي البائع يستحلف المشتري : بأنه ما رضى بالعقد ، وما ألزم به ، وما كان بانياً على ثبوته .
(٤) أي المشتري بعد أن استحلفه البائع وحلف له بمثل ما قلناه في الهامش ٣ من هذه الصفحة .
فقد برئت ذمته من الضمان .
(٥) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ : ص ٣٥٢ الباب ٥ الحديث ٤ .

(٦) تعليل من الشيخ الانصاري قدس سره لما ادعاه :
من أن المراد من الرضا هو الرضا بالعقد ، لا بأصل الملك .
وخلاصته أن الرضا يراد منه الالتزام بالعقد الصادر بينهما ، وتعاقدا عليه ، ولا يقصد منه الرضا بأصل الملك .

والاستحلاف (١) في الرواية محمول (٢) على سماع دعوى التهمة.
أو (٣) على صورة حصول القطع للبائع بذلك .

(١) دفع وهم .

حاصل الوهم أنه لماذا يستحلف المشتري ؟ .

مع أن التلف وقع في أيام الخيار .

والتلف في أيام الخيار من مال البائع ، لا من مال المشتري .

(٢) جواب عن الوهم المذكور .

وحاصله إن فيما نحن فيه دعوى وانكاراً .

أما الدعوى فن البائع : وهي ادعاؤه أن المشتري قد ألزم بالبيع

واسقط خياره فليس له حق استرجاع الثمن ، فالثمن لي .

وأما الإنكار فن المشتري : لأنه منكر لما ادعاه البائع .

فعلى قاعدة :

البينة للمدعي ، واليمين على من أنكر .

تتوجه اليمين على المشتري ، لعدم بينة المدعي ، فلذا قال صلى

الله عليه وآله وسلم للبائع :

يستحلف بالله ما رضى به ، ثم هو بريء من الضمان .

ومنشؤ الاستحلاف أحد وجهين لا محالة .

إما ظن البائع بالتزام المشتري بالعقد ، وإسقاط خياره .

هذا بناءً على سماع دعوى التهمة :

(٣) هذا هو المنشؤ الثاني للاستحلاف .

وخلاصته إن البائع قاطع بالتزام المشتري بالعقد وإسقاط خياره :

فلا مجال لاسترداد ثمنه ، ومطالبة من البائع .

إذا عرفت هذا فقوله عليه السلام .
فذلك رضاً منه فلا شرط له بمحتمل وجوهاً .
(احدها) (١) : أن تكون الجملة (٢) جواباً للشرط (٣) .
فتكون (٤) حكماً شرعياً ؛ بأن التصرف التزام بالمقد ، وإن لم
يكن (٥) التزاماً عرفاً .

(١) أي أحد الوجوه المحتملة في جملة فذلك رضاً منه .
وختلاصة الاحتمال إن الجملة جواب للشرط الواقع في قوله عليه
السلام في الصحيحة :
فإن أحدث المشتري فيما اشترى .
فعل هذا الاحتمال تكون الجملة المذكورة حكماً شرعياً ؛
وهو سقوط خيار المشتري .
والسقوط هذا ناشيء عن التصرف الذي أحدثه المشتري فيما اشتراه
سواء أكان التصرف خفيفاً بسيطاً أم مهماً ، لأنه كاشف عن التزام
المشتري بالمقد ، وعدم إرادة فسخه ، وإن لم يكن التصرف في المبيع
التزاماً بالعقد عرفاً .

(٢) وهو قوله عليه السلام : فذلك رضاً منه .
(٣) وهو قوله عليه السلام في الصحيحة المذكورة في ص ١١٧٢
فإن أحدث المشتري فيما اشتراه .
(٤) الفاء تفريع على ما أفاده قدس سره : من أن جملة فذلك رضاً
منه جواب للشرط .
وقد عرفت معناه في الهامش ١ من هذه الصفحة عند قولنا : فعمل هذا .
(٥) أي التصرف من المشتري .

(ثالثها) (١) : أن تكون توطئة للجواب : وهو قوله عليه السلام : ولا شرط له .

لكنها (٢) توطئة لحكمة الحكم ، وتمهيد له ، لا حلة حقيقية .
فتكون (٣) اشارة إلى أن الحكمة في سقوط الخيار .

(١) أي ثاني الوجوه المحتملة للجملة فذلك رضاً منه .

حاصل الاحتمال إن الجملة توطئة ومقدمة وتمهيد للجواب الواقع في قوله عليه السلام ، ولا شرط له أي لا خيار للمشتري بعد أن أحدث حدثاً فيما اشتراه .

إلا أن هذه التوطئة توطئة وحكمة للحكم الذي هو سقوط الخيار أي الحكمة للسقوط هو التصرف الصادر من المشتري بإحداثه حدثاً فيما اشتراه .

وايست الجملة المذكورة حلة حقيقية لجواب الشرط :

بحيث كلما وجدت العملة وجد المعلوم أي كلما وجد التصرف وجد سقوط الخيار ، وإذا لم توجد لم يسقط .

بخلاف الحكمة ، فإنها ليست كلما وجد التصرف وجد السقوط . بل معناها أن التصرف في المبيع غالباً يدل على رضا المشتري به والتزامه للعقد .

وهذا هو الفارق بين الحكمة والعملة الحقيقية .

(٢) أي جملة فذلك رضا منه .

عرفت معنى التوطئة في الهامش ١ من هذه الصفحة عند قولنا : إلا أن هذه (٣) أي جملة فذلك رضاً منه .

وقد عرفت معناها في الهامش ١ من هذه الصفحة عند قولنا : بل معناها

بالتصرف (١) دلالاته (٢) غالباً على الرضا .
 نظير (٣) كون الرضا حكمة في سقوط خيار المجلس بالافتراق في
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم :
 فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منها ، فإنه لا يعتبر في الافتراق
 دلالة على الرضا .
 وعلى هذين المعنيين (٤) فكل تصرف مسقط وإن علم .

(١) الباء سببية أي التصرف سبب لسقوط الخيار .
 (٢) أي دلالة هذا التصرف .
 (٣) تنظيم لكون التصرف بما هو تصرف مسقطاً للخيار غالباً .
 وخلاصته إن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم . جعل نفس
 الافتراق من المجلس الصادر من اختيار حكمة في سقوط خيار
 المتبايعين .
 ولم يعتبر صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الافتراق دلالاته على الرضا
 بالعقد ، والالتزام به .
 فن هنا نستكشف أن الملاك في سقوط الخيار هو نفس التصرف
 وإن كان خفياً .
 من دون اعتبار شيء زائد على ذلك .
 وهو الالتزام بالعقد .

(٤) وهما : الاحتمال الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ١٨٥
 والاحتمال الثاني المشار اليه في الهامش ١ ص ١٨٦
 وخلاصة ما أضافه قدس سره أنه على هذين الاحتمالين لجملة فذلك
 رضاً منه يكون كل تصرف من المشتري في المبيع ، سواء أكان خفياً -

عدم دلالاته (١) على الرضا .

(ثالثها) (٢) : أن تكون الجملة (٣) إخباراً عن الواقع ، نظراً

= بسيطاً أم مهما : مسقطاً للخيار ، وإن علمنا من الخارج عدم دلالة التصرف على الرضا بالعقد ، والالتزام به .

(١) أي عدم دلالة التصرف كما عرفت آنفاً .

(٢) أي ثالث الوجوه المحتملة لجملة فذلك رضاً منه .

وخلاصته إن الجملة المذكورة تكون إخباراً عن الواقع ونفس الأمر أي التصرف في المبيع يكون مسقطاً للخيار غالباً في نفس الأمر والواقع ، مع قطع النظر عن بعض الجهات والقرائن الموجودة الدالة على أن تصرفاً خاصاً لا يكون مسقطاً للخيار ، كبعض التصرفات البسيطة كسقي الدابة مثلاً .

بعبارة أخرى أن الملاحظ في مسقطية التصرف هو نوع التصرف لو خلى وطبعه .

لا شخص التصرف والتصرف الشخصي حتى يقال :

إن التصرف في المقام غير مسقط للخيار ، لكونه تصرفاً خليفاً بسيطاً لا يعنى به عرفاً .

فهذا هو الملاك والمناطق في المسقوط .

فجملة فذلك رضاً منه حلة للجواب الذي هو .

ولا شرط له أي العلة في عدم خيار للمشعري .

هو إحداثه في المبيع حدثاً .

(٣) أي جملة فذلك رضاً منه .

إلى الغالب ، وملاحظة نوع التصرف لو خلى وطبعه ، وتكون (١) حلة للجواب .

فيكون (٢) نفى الخيار معللاً بكون التصرف غالباً دالاً على الرضا بلزوم العقد .

وبعد (٣) ملاحظة وجوب تقييد اطلاق الحكم بمؤدى علمته .

(١) أي جملة فذلك رضاً منه علة للجواب : وهو قوله عليه السلام ولا شرط له .

(٢) الفاء فاء النتيجة أي نتيجة ما قلناه في الاحتمال الثالث .
المشار إليه في الهامش ٢ ص ١٨٨ أن نفى الخيار في قوله عليه السلام ولا شرط له معلل أي جاء بسبب التصرف الدال غالباً على الرضا ، والالتزام بالعقد .

فالتصرف حلة والسقوط معلول .

والعلة هذه مستفادة من الإحداث الذي أحدثه المشتري فيما اشتراه والذي أشار إليه الامام عليه السلام بقوله : فذلك رضاً منه .

(٣) هذا من متمامات الاحتمال الثالث .

وخلاصته أنه لما كان الحكم : وهو سقوط الخيار المستفاد من قوله عليه السلام : ولا شرط له : مطلقاً ، حيث إنه لا يعلم سبب السقوط وأنه من أي نوع من التصرف يحصل السقوط :

فلا بد من تقييد السقوط بمؤدى علمته ، وعلة السقوط هو التصرف الدال غالباً على الالتزام بالعقد .

فقييد سقوط الخيار بالتصرف النوعي الغالب الدال على الالتزام

كما في (١) قوله : لا تأكل الرمان ، لأنه حامض :
 دل (٢) على اختصاص الحكم بالتصرف الذي يكون كذلك أي
 دالاً بالنوع غالباً على الالتزام بالعقد ، وإن لم يدل (٣) في شخص المقام
 فيكون التصرف المسقط ما كان له ظهور نوعي في الرضا (٤) .
 نظير ظهور الألفاظ في معانيها ، مقيداً (٥) بعدم قرينة توجب
 صرفها عن الدلالة .

= فالسقوط مختص بهذا النوع من التصرف .

(١) تنظير لتقييد اطلاق الحكم بمؤدى علمته :
 وخلاصته أنه كما يقيد اطلاق النهي عن أكل الرمان في قول القائل :
 لا تأكل الرمان : بالرمان الحامض ، حيث يشمل الحلوى ، والحامض
 والمنز .

كذلك يقيد اطلاق السقوط .

بمؤدى علمته : وهو التصرف الدال على الالتزام بالعقد .

(٢) أي اطلاق الحكم .

(٣) أي التصرف وإن لم يدل على سقوط الخيار في هذا المورد
 بخصوصه .

وقد عرفت معناه عند قولنا في الهامش ٢ ص ١٨٨ :

لا شخص التصرف والتصرف الشخصي .

(٤) أي في الرضا بالالتزام بالعقد .

(٥) أي حال كون هذا الظهور مقيداً بعدم وجود قرينة توجب
 صرف الألفاظ عن ظهورها في معانيها ، وعن دلالتها عليها ، فإنه
 إذا وجدت قرينة على ذلك فلا مجال لدلالة ظهور الألفاظ على معانيها

كما (١) إذا دل الحال ، أو المفعـال (٢) على وقوع التصرف للاختبار .

أو (٣) اشتباهاً بعين مملوكة أخرى .
ويدخل فيه (٤) كل ما يدل نوعاً على الرضا (٥) وإن لم يعد تصرفاً عرفاً .

كالتعريض (٦) للبيع ، والاذن (٧) للبائع في التصرف فيه :

(١) تنظير لما إذا وجدت قرينة على أنه ليس له المراد من التصرف التصرف المسقط للخيار .

وخلاصته أنه إذا دلت قرينة حالية على أن التصرف الاختبار ، لا لإسقاط الخيار .

كما إذا كان هناك سباق في الخيل فاراد المشتري اختبار جواده فدخل مع السابقين .

(٢) أي كما إذا كانت هناك قرينة معالية على أن التصرف للاختبار لا غير كقول المشتري في سباق الخيل :
أركب الجواد لاختبر عدوه .

(٣) أي أو كان التصرف في المبيع وقع من المشتري اشتباهاً ففي هذه الموارد لا يعد التصرف تصرفاً مسقطاً للخيار .

(٤) أي في التصرف المسقط للخيار .

(٥) أي على الرضا بالالتزام بالعقد .

(٦) فإن تعريض المشتري المبيع للبيع تصرف واضح على الرضا بالالتزام بالمبيع فيسقط خياره .

(٧) أي وكلاذين من المشتري للبائع في التصرف في المبيع، فهذا =

(رابعها) (١) : أن تكون إخباراً عن الواقع ، وتكون العلة هي نفس الرضا الفعلي الشخصي ، ويكون اطلاق الحكم مقيداً بتلك العلة .

= الاذن صريح في أنه راض بالعقد ، والتزام منه بذلك فيسقط خياره (١) أي رابع الوجوه المحتملة لجملة فذلك رضاً منه الواقعة في الصحيحة المتقدمة في ص ١٧٢

خلاصة هذا الاحتمال أن الجملة المذكورة إخبار عن الواقع ونفس الأمر الذي هو الرضا بالعقد ، والالتزام به كلاحتمال الثالث .
غاية الأمر أن العلة في سقوط الخيار هي نفس الرضا الفعلي الشخصي الواقع من شخص المشتري في كل معاملة ومعاوضة . لكن اطلاق الحكم الذي هو سقوط الخيار يقيد بهذه العلة .
وهو الرضا الفعلي الشخصي ، حيث إن السقوط مطلق لم يذكر فيه الرضا ، وعدم الرضا .

فوضوح السقوط في هذا الاحتمال في الحقيقة والواقع هي نفس الرضا الفعلي الشخصي الصادر من المشتري .
فكل مكان صدق فيه الرضا الشخصي الفعلي .
يصدق فيه السقوط .

والفرق بين الاحتمال الثالث والرابع .
هو أنه لا يعتبر في كل معاملة رضا كل فرد فرد من المتعاقدين في سقوط الخيار على الاحتمال الثالث .

فلو علمنا بعدم رضا احدهما نحكم بسقوطه أيضاً .
بمخلاف الاحتمال الرابع ، فإنه لا بد في كل معاملة من العلم برضا =

- فيكون (١) موضوع الحكم في الحقيقة هو نفس الرضا الفعلي .
 فلو لم يثبت الرضا الفعلي لم يسقط الخيار .
 ثم إن الاحتمالين الأولين (٢) وإن كانا موافقين لاطلاق سائر
 الأخبار (٣) ، واطلاقات بعض كلماتهم (٤) .
 مثل (٥) ما تقدم من التذكرة :
 من أن مطلق التصرف لمصلحة نفسه مسقط (٦) .
 وكذا خبره كالحقق والشهيد الثانيين :
 بل لاطلاق بعض معاهد الإجماع .

- (١) تفريع على ما أفاده قدس سره في ص ١٩٢ بقوله : ويكون
 الملة هي نفس الرضى الفعلي الشخصي .
 وقد علمت التفريع في الهامش ١ ص ١٩٢ عند قولنا :
 بخلاف الاحتمال الرابع ، فإنه لا بد في كل معاملة .
 (٢) وهو الاحتمال الأول المشار إليه في الهامش ١ ص ١٨٦ .
 والاحتمال الثاني المشار إليه في الهامش ١ ص ١٨٦ .
 (٣) التي ذكر قدس سره قسماً منها في ص ١٧٢ ص ١٧٣ - ١٧٤
 ونحن ذكرنا قسماً مع مصادرها :
 وراجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٠ - ٣٥١ الباب ٤ الأخبار .
 (٤) أي كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم أجمعين .
 (٥) من هنا أخذ قدس سره بنقل كلمات الأعلام من الطائفة .
 فابتدأ بنقل ما أفاده العلامة قدس سره في التذكرة .
 (٦) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص
 ٣٩١ عند قوله : إذا عرفت هذا فعندنا أن الاستخدام ، بل كل -

إلا أنها (١) بعيدان عن امر ظالخبر (٢) .
 مع مخالفتها (٣) لأكثر كلماتهم ، فإن (٤) الظاهر منها (٥) عدم
 السقوط بالنصرف للاختبار والحفظ .
 بل (٦) ظاهرها اعتبار الدلالة في الجملة على الرضا كما سيحيى

= تصرف .

(١) أي الاحتمال الاول المشار اليه في الهامش ١ ص ١٨٥
 والاحتمال الثاني المشار اليه في الهامش ١ ص ١٨٦
 (٢) المراد من الخبر الصحيحة علي بن رثاب المقدمة في ص ١٧٢ :
 أما بعد الاحتمال الاول عن ظاهر الصحيحة .
 فلأن حمل الرضا الواقع في قوله عليه السلام : فذلك رضاً منه
 على الحدث الذي أحدثه المشتري فيما اشتراه .
 ظاهره إخبار عن الواقع ونفس الأمر ، لا أنه حكم تعبدى .
 وأما بعد الاحتمال الثاني عن الصحيحة .
 فلأن الظاهر من الرضا أنه دخيل في سقوط الخيار وليس معنى هذا
 إلا أنه علة للسقوط .

(٣) هذا إشكال آخر على بعد الاحتمالين : الاول والثاني عن
 ظاهر الصحيحة .

(٤) تعليل لمخالفة الاحتمالين لأكثر كلمات الفقهاء .

(٥) أي من كلمات الفقهاء

(٦) أي ظاهر كلمات الفقهاء .

خلاصة الإضراب أن ظاهر كلمات الفقهاء دال على اعتبار الرضا
 بالالتزام بالعقد في النصرف .

ويؤيده (١) حكم بعضهم بكفاية الدال على الرضا وإن لم يعد
نصرفاً كتقبيل الجارية المشتري على ما صرح به (٢) في التحرير
والدروس .

فعلم (٣) أن العبرة بالرضا .

= فإذا لم يكن هناك رضا فلا يقيد التصرف .

(١) أي ويؤيد هذا الظاهر .

هذا تأييد آخر لكون الاحتمالين المذكورين مخالفتين لظاهر الصحيحة
المتقدمة في ص ١٧٢ .

وخلاصته إن بعض الفقهاء حكم بكفايتها وهذا الحكم يدل على
الرضا بالنزاهة العقد لسقوط الخوار ، وإن لم يعد تصرفاً .

كما في تقبيل المشتري الجارية المشتراة ، فإن التقبيل دال على الرضا
بالعقد ، والالتزام به ، لكنه لا يعد تصرفاً عرفياً .

(٢) أي بهذا الحكم .

(٣) الداء تفريع على ما أفاده : من ظهور كلمات الفقهاء في
اعتبار الرضا بالعقد ، والالتزام به في التصرف .

وتفريع على ما أفاده : من حكم بعض الفقهاء بكفاية التصرف
الدال على الرضا بالعقد وإن لم يعد تصرفاً عرفياً .

وخلاصة التفريع أنه في ضوء ما ذكرناه لك .

إن الاعتبار في سقوط الخيار بالتصرف الدال على الرضا بالعقد
والالتزم به .

لا التصرف المجرد عن الرضا كسقي الدابة ، أو علفها .

فلا احتمالان الأولان مخالفتان لهذه الظواهر .

ولأنما (١) اعتبر التصرف ، للدلالة (٢) .
 وورود (٣) النص أيضاً على أن العرض على البيع اجازة .

- (١) كأنما هذا دفع وهم .
 حاصل الوهم إنه إذا كان الاعتبار في السقوط .
 هو التصرف الدال على الرضا بالعقد والالتزام به .
 فلماذا اعتبر الفقهاء في سقوط الخيار مجرد التصرف ؟ .
 ولم يقيدوه بدلالته على الرضا بالعقد .
 (٢) جواب عن الوهم المذكور .
 حاصله إن عدم تقييدهم التصرف بذلك لاجل دلالة التصرف
 على الرضا بالعقد كلما ذكر في هذه المجالات .
 (٣) بالرفع عطلاً على فاعل ويؤيده أي ويؤيد ظاهر كلمات انقضاء
 ورود النص في ذلك أيضاً في عرض المشتري المبيع في الاسواق ،
 فإنه اجازة منه ، ولازم هذه .
 الاجازة الرضا بالعقد ، والالتزام به .
 الهك نص الحديث .
 عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام .
 إن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في رجل اشترى ثوباً بشرط
 إلى نصف النهار فعرض له ربح فأراد بوعه .
 قال : ليشهد أنه قد رضيه فاستوجبه ، ثم ليبيعه إن شاء .
 فإن أقامه في السوق ولم يبع فقد وجب عليه .
 راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٩ الباب ١٢ -
 الحديث ١ .

مع أنه (١) ليس حدثاً عرفاً .
ومما (٢) يؤيد عدم إرادة الأصحاب كون التصرف مسقطاً إلا من
جهة دلالته على الرضا :

= وجه تأييد النص لكون ظاهر كلمات الفقهاء .
هو اعتبار دلالة التصرف في الجملة على الرضا وإن لم يعد هذا
التصرف تصرفاً عرفاً .
هو حكم الامام صلوات الله وسلامه عليه بوجوب البيع ولزومه
بمجرد عرض الثوب في السوق أبيعه .
فجرد العرض يكون رضاً بالبيع ، والتزاماً به وإن لم يعد هذا
التصرف تصرفاً عرفاً .
(١) أي مع أن العرض على البيع ليس من قبيل الإحداث في
المبيع .

(٢) هذه العبارة كزميلاتها من حيث إنها من الطلاسم محتاجة
إلى الحل ، وإلى شرح أبسط .
اليك الحل .

قد عرفت في مطاوي ما ذكرناه لك .
أن الخيار من الامور الوضعية الاعتبارية النسبية فإيجاده لا يكون
إلا بسبب عقلائي إن كان هو من الامور العقلانية .
كذلك إسقاطه لا يكون إلا بسبب عقلائي .
من غير فرق هناك بين كون السبب قولاً .
كما في قولك : اسقطت خيارى .
أو فعلاً دالاً عليه كاحداثك فيما اشتريته .

= فكل قول ، أو فعل دال هرفأعل إسقاط الخوار ، والارتضاء بالبيع فهو مسقط إذا كان هناك عزم للإسقاط .
 وأما الرضا الباطني ، والالتزام القلبي بنحو حديث النفس فلا يكون مسقطاً للخيار ، ولا يعد من أفراد الإسقاط .
 فالتصرف بما هو تصرف مجرداً عن دلالاته عن الرضا بالبيع ، والالتزام به ، ومجرداً عن كونه كاشفاً عن الرضا الفعلي الشخصي ، لم يعد مسقطاً ، لأن الرضا الفعلي هي العلة للسقوط في الحقيقة والواقع ، وهو الموضوع للحكم .

وليس الرضا الفعلي الشخصي حكمة للسقوط كما قيل .
 إذا عرفت ما تلوناه عليك .

فاعلم أن خلاصة ما أفاده الشيخ قدس سره بقوله :
 وما يؤيد عدم ارادة الأصحاب كون التصرف مسقطاً إلا من جهة دلالاته على الرضا :
 حكمهم بأن كل تصرف يكون اجازة من المشتري في المبيع يكون فسخاً من البائع ؛

بمعنى أن تصرف البائع في المبيع مثل تصرف المشتري فيه فهو كاشف عن فسخه في المبيع ، وعدم الارتضاء ببيعه .
 فكما أن تصرف المشتري في المبيع اجازة منه .

كذلك تصرف البائع في المبيع فسخ منه : لأنه لا يجوز التصرف في مال الغير إلا برضا صاحبه : فلما تصرف البائع فيما باعه نعلم أنه فسخ البيع حتى يجوز له التصرف فيه .

حكمهم : (١) بأن كل تصرف يكون اجازة من المشتري في المبيع يكون فسخاً من البائع .

فلو كان التصرف مسقطاً تعدياً عندهم من جهة النص (٢) لم يكن وجه للتعدي عن كونه اجازة إلى كونه فسخاً (٣) :
وقد (٤) صرح في التذكرة بأن الفسخ كالاجازة يكون بالقول ، وبالفعل ، وذكر التصرف مثلاً للفسخ والاجازة الفعلين (٥) .

= فن هذا الحكم الذي حكم به الأصحاب يستفاد أن تصرف المشتري في المبيع ليس اجازة من باب التعبد ، وورود النص به ، سواء دل الاجازة على الرضا أم لم يدل ، لأنه لو كان من باب التعبد والنص لما كان الأصحاب يتعدون عن مورد تصرف المشتري إلى مورد تصرف البائع ، لأن التعدي قياس والقياس باطل عندنا لا نقول به .

بل لابد من دلالة على الرضا بالبيع والالتزام به :

فهو من أفعال الاجازة الذي لابد فيه من الرضا .

وليس التصرف مقابلاً للاجازة وضداً له .

(١) بالرفع مبتدأ للخبر المتقدم في قوله ص ١٩٧ : ومما .

(٢) علمت معناه في هذه الصفحة عند قولنا :

يستفاد أن تصرف المشتري في المبيع .

(٣) لأنه يلزم القياس الذي لا نقول به .

كما عرفت في هذه الصفحة عند قولنا : لأن التعدي قياس .

(٤) من هنا يروم الشيخ قدس سره الاستشهاد بكلمات الأصحاب

الحاكمين بأن كل تصرف يكون اجازة من المشتري في المبيع يكون فسخاً من البائع .

(٥) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ =

فاندفع (١) ما يقال في تقريب كون التصرف مسقطاً .

= ص ٤٢٠ .

(١) خلاصة ما افاده قدس سره في هذا المقام : من القبل والاندفاع
إنه بعد أن عرفت أن الأعلام من الطائفة ولا سيما العلامة قدس الله
أسرارهم جعلوا التصرف من المشتري فيما اشتراه من أفراد الاجازة
من حيث دلالته على الرضا بالعقد والالتزام به .

وليس التصرف شيئاً آخر مقابلًا للاجازة ومخالفاً له :

بمعنى أنه لا يبدل على الرضا والالتزام بالعقد .

بل هو فرد من أفراد الاجازة .

فما يتصرفه المشتري فيما اشتراه فهو اجازة منه ورضاً بالعقد ،
والتزام به .

فلا مجال لما قيل : من أن تصرف المشتري فيما اشتراه مسقط خباره
بما هو تصرف ، لا لأجل دلالته على الرضا بالعقد والالتزام به :
بدعوى أن الأصحاب جعلوا التصرف في قبالة الاجازة .

وقد عرفت معنى التقابل آنفاً عند قولنا : بمعنى أنه هذا ما قيل
وأما وجه الاندفاع فلما علمت : من أن جعل التصرف من أفراد
الاجازة لأجل التعبد ، وورود النص بذلك ، إذ لو كان لأجل ذلك
لما جاز التعدي من تصرف المشتري فيما اشتراه إلى تصرف البائع فيما
باعه في أنه فسخ منه ، ورضاً بعد البيع .

بل لأجل دلالته على الرضا ، فلذا تعدى الأصحاب من تصرف
المشتري إلى تصرف البائع فيما باعه وقالوا : إنه فسخ .

لا للدلالة (١) على الرضا .

بأن (٢) الأصحاب يعدونه (٣) في مقابل الاجازة :

وأما المعنى الرابع (٤) فهو وإن كان أظهر الاحتمالات من حيث اللفظ ، بل جزم به (٥) في الدروس .

ويؤيده (٦) ما تقدم (٧) : من رواية عبد الله بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام الحاكية (٨) للنبوي الدال أيضاً على الاعتبار بنفس الرضا كما في الدروس ، وظاهر (٩) بعض كلماتهم الآتية.

(١) أي لا لأجل دلالة التصرف على الرضا كما علمت .

(٢) الباء بيان لكيفية ما يقال .

(٣) أي يعدون التصرف في قبال الاجازة .

لا من أفراد الاجازة كما علمت في الهامش ١ ص ٢٠٠ عند قولنا : فلا مجال لما قيل .

(٤) الذي أناده قدس سره في ص ١٩٣ بقوله : أن تكون إخباراً عن الواقع وتكون العلة هي نفس الرضا .

(٥) أي بالمعنى الرابع الذي قيل لجملة فذلك رضاً منه .

(٦) أي المعنى الرابع .

وجه التأييد أن ظاهر الرضا في قوله عليه السلام : فذلك رضاً منه هو الرضا الفعلي الشخصي .

(٧) راجع ص ١٨٣ عند قوله قدس سره : ويشهد لهذا المعنى

(٨) بالجر صفة لكلمة رواية في قوله : من رواية .

كما أن كلمة الدال مجرورة صفة لكلمة للنبوي .

(٩) بالرفع هطف على فاعل ويؤيده ما تقدم .

إلا (١) أن المستفاد من تتبع الفتاوى الاجماع على عدم اناطة :
الحكم (٢) بالرضا الفعلي بلزوم (٣) العقد .
مع (٤) أن أظهرته بالنسبة إلى المعنى الثالث غير واضحة فتعين
ارادة المعنى الثالث

= اي ويؤيد الاحتمال الرابع ظاهر كلمات الأعلام من الطائفة ، حيث
أفادوا أن العلة في سقوط الخيار هو الرضا الفعلي الشخصي بالعقد ،
والالتزام به .

لا التصرف المجرد عن الرضا الفعلي الشخصي .

(١) عدول منه قدس سره عما أفاده : من أظهرية المعنى الرابع
من بقية الوجوه المحتملة في جملة فذلك رضاً منه .

(٢) وهو سقوط الخيار : والمراد من الاناطة هو التوقف .

(٣) الباء بيان لكيفية رضا الفعلي الشخصي أي الرضا .

الفعلي الشخصي عبارة عن لزوم العقد .

(٤) هذا إشكال آخر على أظهرية المعنى الرابع على الاحتمال الثالث

أي ولنا بالاضافة إلى دلالة الفتاوى المتبعة ، والاجماع المتبوع على
عدم توقف سقوط الخيار على الرضا الفعلي الشخصي .

بل كفاية الرضا النوعي الحاصل في نوع .

العقود الصادرة من نوع الاشخاص .

إشكال آخر : وهو عدم أظهرية المعنى الرابع على المعنى الثالث

الذي أفاده قدس سره بقوله في ص ١٨٨ : ثالثها أن تكون الجملة
إخباراً عن الواقع .

وأما وجه عدم أظهرية المعنى الرابع على الاحتمال الثالث . =

ومحصله (١) دلالة التصرف لو خلي وطبعه على الالتزام وإن لم يلد في خصوص المقام ، فيكون التصرف اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية .

وهذا (٢) هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه .

قال (٣) في المقنعة .

= فهو أن جملة فذلك رضاً منه في الصحيحة لا تدل على الرضا الشخصي للعلي متعيناً حتى يكون الاحتمال الرابع أظهر من الاحتمال الثالث .

(١) أي وخلاصة الاحتمال الثالث أن التصرف بما هو تصرف مع قطع النظر عن القرائن الخارجية لو خلي وطبعه يدل على الالتزام بالمقد ، ورضاً منه فهو طريق الى الواقع وان لم يشمل التصرف ما نحن فيه .

فاذا كان الملاك هو الرضا النوعي فيكون التصرف اجازة فعلية في قبال الاجازة القولية بقول المشتري : أجزت المعاملة .

(٢) أي الاحتمال الثالث لجملة فذلك رضاً منه هو المطلوب والمعتمد عليه ، لأن غالب المعاملات والمعاوضات الصادرة من غالب الاشخاص دالة على الرضا بالمقد ، والالتزام به .

(٣) من هنا أخذ قدس سره في الاستشهاد بكلمات الأعلام من الطائفة الدالة على ان التصرف بما هو تصرف لو خلي وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي الاجازة الفعلية .

فأرل كلام استشهد به لما أفاده كلام (شيخ الامة الشوخ المفيد)

قدس سره . =

إن هلاك الحيوان في الثلاثة من البائع :
 إلا أن يحدث فيه المبتاع حدثاً يدل على الرضا .
 بالابتناع ، انتهى .
 ومثل (١) للتصرف في مقام آخر : بأن (٢) ينظر إلى الامة إلى
 ما يحرم لغير المالك .
 وقال (٣) في المبسوط في أحكام العيوب .
 إذا كان المبيع بهيمة فأصاب بها عيباً فله ردها .
 فإذا كان في طريق الرد جازله ركوبها وسقيها،وعلفها ، وحلبها
 وأخذ لبنها ، وإن نتجت كان له نتائجها :
 ثم قال : والرد لا يسقط ، لأنه إنما يسقط بالرضا بالعيب ، أو
 بترك الرد بعد العلم به .

= والشاهد في قوله : إلا أن يحدث فيه المبتاع حدثاً يدل على الرضا
 بالابتناع ، فإن المراد من الإحداث هو التصرف ، الدال على الرضا
 النوعي الذي هو الاجازة الفعلية .

(١) أي (الشيخ المفيد) قدس سره .
 (٢) الباء بيان لكيفية التصرف أي التصرف عبارة عن نظر المشتري
 إلى الجارية المشتراة نظراً لا يجوز مثل هذا النظر لغير مالكةا .
 فالشاهد في قوله قدس سره : بأن ينظر ، حيث إن النظر هو
 التصرف وهي اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية .
 (٣) استشهاد ثان لما أفاده قدس سره : من أن التصرف لو خفي
 وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية في مقابل الاجازة
 القولية .

أو بأن يحدث فيه عيب عنده ، وليس هاهنا شيء من ذلك ، انتهى (١) .

وفي الفقرة (٢) ١ لو هلك المبيع في مدة الخيار فهو من مال بائعه إلا أن يكون المبتاع قد أحدث فيه حدثاً يدل على الرضى ، انتهى . وقال (٣) الحلبي في الكافي في خيار الحيوان . فإن هلك في مدة الخيار فهو من مال البائع ، إلا أن يحدث فيه حدثاً يدل على الرضا ، انتهى .

= والشاهد في قوله : وليس هاهنا شيء من ذلك ، لأن مفهومه أنه اذا وجد شيء مما ذكر فهو تصرف دال على الرضا النوعي بالعقد الذي هي اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية .

(١) راجع (المبسوط) الجزء ٢ ص ١٣٩ طباعة (جانباؤه حيدري) .

(٢) ثالث استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف لو خلط وطبعه دال على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية .

والشاهد في قوله : إلا أن يكون المبتاع قد أحدث فيه حدثاً يدل على الرضا ، حيث إن المراد من الاحداث هو التصرف الدال على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٣) رابع استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف لو خلط وطبعه دال على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

وفي السرائر (١) بعد حكمه بالخيار في الحيوان إلى ثلاثة أيام .
قال : هذا إذا لم يحدث في هذه المدة حدثاً يدل على الرضا ،
ويتصرف فيه تصرفاً تنقص قيمته .
أو يكون لمثل ذلك التصرف أجره ، بأن (٢) يركب الدابة .

= والشاهد في قوله : إلا أن يحدث حدثاً يدل على الرضا ، فإن
الاحداث هو التصرف الدال على الرضا النوعي الذي هي اجازة
فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(١) خامس استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف
لو خفي وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية
في مقابل الاجازة القولية .

والشاهد في قوله : هذا إذا لم يحدث في هذه المدة حدثاً يدل على
الرضا ، ويتصرف فيه تصرفاً تنقص قيمته ، فإن مفهومه أن المشتري
أو أحدث فيما اشتراه في مدة الخيار التي هي الثلاثة الأيام فقد تصرف
فيه تصرفاً دالاً على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد
في مقابل الاجازة القولية .

(٢) الباء بيان لكيفية أجره المثل للتصرف .

والمراد من الركوب هو الركوب إلى مسافة لقضاء حاجته ، سواء
أكانت المسافة طويلة أم قصيرة ، فإنه مسقط للخيار وليس المراد من
الركوب الركوب لأجل الرد ، فإن هذا لا يكون مسقطاً للخيار ،
وان كانت المسافة بعيدة .

فانركوب على الدابة لأجل قضاء حاجته تصرف منه في الحيوان
يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل =

أو يستعمل (١) الحجار ، أو يقبل الجارية (٢) . أو بلامسها .
أو يدبرها تدبيراً ليس له الرجوع فيه (٣) كالمندور ، انتهى .
وقال (٤) في موضع آخر :

=الاجازة القولية .

(١) بأن يحمل المشتري على الدابة المشتراة سلعته التي لها أجرة لو حملها على غيرها : من بقية الحيوانات .

فالمحمّل هكذا تصرف منه في الدابة يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٢) أي الجارية المشتراة ، فإن تقبيلها تصرف منه فيها الدال هذا .
التصرف على الرضا النوعي بلزوم العقد الذي هي اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية ، لأن تقبيل الجارية حرام إذا لم تكن ملكاً لمن يقبلها .

(٣) بأن قال المشتري : لله عليّ أن ادبر امني : بأن تكون حرة دبر وفاتي ثم أجرى صيغة التدبير ، فإن النذر هكذا مانع من رجوع المدبر عن تدبير الامة .

ففي هذه الموارد يسقط خيار المتصرف ، لأن تصرفه دايماً على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٤) أي ابن ادریس قدس سره .

سادس امتشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف لو خلّي وطبعه يدل على الرضا النوعي للزوم العقد وهو اجازة فعلية في مقابل الاجازة القولية .

إذا لم يتصرف فيه (١) تصرفاً يؤذن بالرضا في العادة .
 وأما (٢) العلامة رحمه الله فقد عرفت أنه استدل على أصل الحكم (٣)
 بأن التصرف دليل على الرضا بالزوم (٤) .
 وقال (٥) في موضع آخر :

= والشاهد في قوله : تصرفاً يؤذن بالرضا في العادة ، فإن مفهومه
 أن المشتري لو تصرف فيما اشتراه تصرفاً مشعراً على الرضا النوعي
 الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية ، فيسقط
 خياره .

(١) أي فيما اشتراه .

(٢) استشهاد سابق منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف
 لو خلط وطبعه يدل على الرضا النوعي للزوم العقد الذي هي اجازة
 فعلية في مقابل الاجازة القولية .

(٣) وهو سقوط خيار الحيوان :

(٤) عند نقله عنه في ص ١٧٤ بقوله :

وفي موضع آخر منها أنه دليل على الرضا بلزوم العقد .

والشاهد في قوله : على الرضا الدال على اللزوم ، فإن المراد من
 الرضا هو الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل
 الاجازة القولية .

(٥) أي العلامة قدس سره .

هذا ثامن استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف
 لو خلط وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم
 العقد في مقابل الاجازة القولية .

لو ركب الدابة لبردها ، سواء قصرت المسافة أم طالت لم يكن ذلك رضاً بها (١) .

ثم قال (٢) : ولو سقاها الماء ، أو ركبها ليسقيها ثم بردها لم يكن ذلك رضاً منه بامساكها (٣) .

ولو حلبها (٤) في طريقه فالأقرب أنه تصرف يؤذن بالرضا بها . وفي (٥) التحرير في مسألة سقوط رد المعيب بالتصرف .

(١) أي بالدابة : بأن لم يكن راضياً بشرائها .

(٢) أي العلامة قدس سره .

(٣) أي سقي الدابة ، أو ركوبها للسقي ثم بردها لم يكن دليلاً على امساكها وشرائها .

فمثل هذه التصرفات لا تعد تصرفاً دالاً على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد .

(٤) هذا كلام العلامة بروم الشيخ الانصاري قدس سرها .

الاستشهاد به لما أفاده : من أن التصرف يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد ، فإن ما مثل به :

من سقي الدابة ، أو ركوبها للسقي ثم الرد ليس تصرفاً مؤذناً ومشعراً بالرضا النوعي .

(٥) أي وقال العلامة قدس سره .

هذا ناسخ استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف

لو حلي وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

قال (١) : وكذا لو استعمل المبيع ، أو تصرف فيه بما يدل على الرضا .

وقال (٢) في الدروس : استثنى بعضهم من التصرف ركوب الدابة ، والطحن عليها وحلبها ، إذ (٣) بها يعرف حالها ، ليختبر (٤) . وليس (٥) ببعيد .

(١) أي العلامة قدس سره قال في التجرد .
فقوله : بما يدل على الرضا يراد منه الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٢) أي الشهيد الاول قدس سره .
هذا حاشر استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن التصرف لو خلي وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٣) أي بالركوب على الدابة ، والطحن بها ، وحلبها يعلم حال الدابة : من صحة وصفه .

فهذا تعليل لاستثناء بعض التصرفات عن التصرف الدال على الرضا النوعي ، فإن مثل المذكورات لا يعد تصرفاً مسقطاً لخيار الحيوان ، لأنها تستعمل للاختبار والامتحان .

(٤) أي لمتنحن الدابة كما عرفت .
ففهوم قول الشهيد قدس سره أن التصرفات إذا لم تكن للاختبار والامتحان ، بل كانت دالة على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم الفعل في مقابل الاجازة القولية : تكون مسقطاً للخيار .

(٥) هذا كلام شحينا الانصاري قدس سره .

- وقال (١) المحقق الكركي : لو تصرف ذو الخيار غير عالم كان
ظنها (٢) جاريته المختصة فتبينت ذات الخيار .
أو ذهل (٣) عن كونها المشتراة ففي الحكم (٤) تردد بنشأ
من (٥) اطلاق الخبر بسقوط الخيار بالتصرف .
ومن (٦) أنه غير قاصد إلى لزوم البيع .

= أي ما أفاده الشيخ الشهيد قدس سره : من استثناء بعض التصرفات
كألمثلة المذكورة ليس ببعيد عن الصواب ، فإن هذه التصرفات إذا
كانت في مقام الاختيار لا تدل على الرضا بالعقد أصلاً .
(١) هذا حادي عشر استشهد لما أفاده قدس سره :
من أن التصرف لو خلط وطبعه يدل على الرضا النوعي الذي
هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .
(٢) أي ظن أن هذه الأمانة جاريته فوطأها .
(٣) أي غفل عن أن هذه الأمانة هي الأمانة المشتراة فتصرف فيها
من غير قصد .

(٤) وهو سقوط الخيار بهذا النوع من التصرف :
بأن ظن الأمانة جاريته المختصة فوطأها .
أو غفل عن كونها ذات الخيار فوطأها بغير قصد .
(٥) دليل لسقوط الخيار في مثل هذه التصرفات ، فإن الصحيحة
المتقدمة في ص ١٧٢ مطلقة ليس فيها تقييد التصرف بتصرف العالم ،
أو تقييده بالقصد .

فالخيار ساقط ، وإن لم يكن المشتري عالماً ، أو قاصداً .
(٦) دليل لعدم سقوط الخيار بهذا النوع من التصرف لأن المتصرف =

إذ (١) لو علم لم يفعل والتصرف إنما عد مسقطاً ، لدلالته (٢) على الرضا بال لزوم .

وقال (٣) في موضع آخر :

ولا يعد ركوب الدابة للاستخبار ، أو لدفع جوحها (٤) ؛ أو للخوف من ظالم ، أو لبردها : تصرفاً (٥) .

ثم قال (٦) : وهل يعد حملها (٧) للاستخبار تصرفاً : ليس (٨) ببعيد .

= لم يكن عالماً ، أو لم يكن قاصداً :

(١) تعليل لعدم السقوط وقد عرفته آنفاً ،

(٢) هذا محل استشهاد الشيخ بكلام المحقق الكركي قدس سره :

أي لدلالة التصرف على الرضا النوعي الذي هي اجازة فعلية للزوم العقد في مقابل الاجازة القولية .

(٣) أي المحقق الكركي قدس سره .

(٤) بضم الجيم والميسم مصدر ثالث لجمع ، اذ مصدره الاول

جمحا بفتح الجيم وسكون الميم ومصدر الثاني جمحا بكسر الجيم .

ومعناه . التمرد والعصيان .

يقال : فرس جموح أي متمرد وعاص .

(٥) ملغول ثان لكلمة ولا يعد ، اذ ملغوله الاول كلمة ركوب

في قوله : ركوب الدابة ، وركوب لائب فاعل لكلمة ولا يعد .

(٦) أي المحقق الكركي قدس سره .

(٧) أي حمل الدابة المشتركة في الأيام الثلاثة .

(٨) هذا رأي المحقق الكركي قدس سره أي ليس ببعيد أن لا يعد =

أن (١) لا يعد ،

وكذا (٢) لو أراد ردها وحلبها لاخذ اللبن على إشكال بنشأ :

من (٣) أنه ملكه فله استخلاصه ، انتهى :

وحكي (٤) عنه في موضع آخر أنه قال :

والمراد بالتصرف المسقط ما كان المقصود منه التملك . لا الاختبار

ولا حفظ المبيع كركوب الدابة للسقي ، انتهى :

ومراده (٥) من التملك البقاء عليه ، والالتزام به :

= حمل الدابة للاستخبار من التصرف .

(١) جملة أن لا يعد مرفوعة محلاً اسم لكلمة ليس أي عدم عد .

حل الدابة للاستخبار تصرفاً ليس ببعيد :

(٢) هذا من معلمات كلام المحقق الكركي قدس سره .

فهو عطفت على قوله : ليس ببعيد أن لا يعد .

أي وليس ببعيد أيضاً أن لا يعد من التصرف حلب الدابة لو

أراد ردها إلى صاحبها .

ولكن مع إشكال في عدم البعد .

(٣) هذا منشأ الاشكال أي من أن الدابة ملك للمشتري في أيام

الخيار فحلبها لا يوجب سقوط الخيار فله ذلك .

ومن أن الصحيححة المتقدمة في ص ١٧٢ مطلقة ليس فيها تقييد

التصرف بتصرف مسقط .

(٤) هذا ثاني حشر استشهاد منه قدس سره لما أفاده : من أن

التصرف لو خلطي وطبعه بدل على الرضا النووي .

(٥) هذا كلام شيخنا الانصاري قدس سره أي مراد المحقق الكركي

وبحتمل أن يراد به (١) الاستعمال للانتفاع بالملك ، لا الاختبار، أو الحفظ .

هذا (٢) ما حضرني من كلماتهم في هذا المقام الظاهرة في المعنى الثالث .

وحاصله (٣) التصرف على وجه يدل عرفاً لو خلني وطبعه على

(١) أي يراد بالتملك الواقع في كلام المحقق الكركي قدس سره: استعمال الحيوان لأن ينقطع به .

لا ارادة البقاء عليه ، والالتزام بالعقد .

وكذلك لا يراد من التملك الاختبار .

أو حفظ الدابة عن الهلاك والضياح .

(٢) أي ما ذكرته لك من الاستشهادات بكلمات الاعلام .

من الطائفة حول الاحتمال الثالث لجملة فذلك رضا منه المشار

اليه في ص ١٧٢ .

كنت مستحضراً عليها عندما اكتب عن خيار الحيوان .

وقد علمت ظهور الكلمات في المعنى الثالث .

وعلمت أيضاً عدم وضوح اظهرية المعنى الرابع بالنسبة الى المعنى

الثالث .

(٣) أي حاصل ظهور تلك الكلمات في المعنى الثالث .

أن المراد من التصرف هو التصرف الدال عرفاً على الالتزام بالعقد

لو خلني وطبعه حتى يكون سبباً لإسقاط الخيار فعلاً ، فهو اجازة

فعلية في مقابل الاجازة القولية .

الالتزام بالعقد ، ليكون (١) إسقاطاً فعلياً للخيار ، فيخرج (٢) منه ما دلت القرينة على وقوعه ، لا عن الالتزام .
لكن (٣) يبقى الاشكال المتقدم سابقاً : من أن أكثر أمثلة .

(١) أي التصرف كما علمت .
(٢) الفاء فاء التطريع على ما أفاده : من أن المراد من التصرف هو التصرف الدال عرفاً على الالتزام بالعقد لو خلى وطبعه .
أي ففي ضوء ما ذكرنا يخرج التصرف الواقع من المشتري لفرض غير الالتزام بالعقد .
والخروج عن ذلك بواسطة القرائن الخارجية .
فمثل هذا التصرف غير مسقط للخيار .
(٣) استدراكهما أفاده : من أن التصرف يدل عرفاً على الالتزام بالعقد لو أهلي وطبعه .
وخلاصته أن أكثر التصرفات الواردة في النصوص والفناوى يراد منها التصرف الذي ليس فيه دلالة على الالتزام بالعقد .
بل التصرفات الصادرة من المشتري أيام الخيار تقع هالباً بدون قصد إلى ما اشتراه كظن المشتري أن الامسة جاريته فوطأها ثم بان خلافه .

أو تقع على نحو التردد ، لا مع القطع واليقين .
أو على نحو العزم على الفسخ مطلقاً ، سواء اطلع على ما يوجب رغبته إلى ما اشتراه أم لم يطلع ،
فمثل هذه التصرفات غير دالة في نلسها على الرضا النوعي الذي هي الاجازة الفعلية على الالتزام بالعقد . =

التصرف المذكورة في النصوص (١) والفتاوى ليست (٢) كذلك بل هي (٣) واقعة ظالماً مع الغفلة ، أو التردد ، أو العزم على

= إذا لا مجال للقول بأن التصرف يدل عرفاً لو خلي وطبعه على الالتزام بالعقد :

والمراد من النصوص هي الصحاح الثلاث المتقدمة في ص ١٧٢ و ص ١٧٣ - ١٧٤ .

ومن الفتاوى الفتاوى الصادرة من الأعلام حول خيار الحيوان : فالحاصل أنه لا يمكن الحكم بسقوط الخيار بمجرد التصرف الصادر من المشتري بحجة أن التصرف لو خلي وطبعه يدل عرفاً على الالتزام بالعقد .

فلا يكون هكذا النوع من التصرف من صفريات تلك الكبرى الكلية : وهو أن كل تصرف يدل عرفاً على الالتزام بالعقد لو خلي وطبعه ، المستظاهرة هذه الكبرى الكلية من النصوص والفتاوى . فلا يمكن الجمع بين هذه الأمثلة المذكورة في النصوص والفتاوى وبين هذه الكبرى الكلية الدالة على الرضا بالعقد عرفاً . (١) هذا بيان للاشكال المتقدم .

وقد علمته في الهامش ٣ ص ٢١٥ عند قولنا : وخلاصة الاستدراك (٢) أي التصرفات المذكورة في الأمثلة الواردة في النصوص والفتاوى ليست دالة على الرضا بالعقد .

وقد عرفته في الهامش ٣ ص ٢١٥ عند قولنا التصرف الذي ليس فيه دلالة .

(٣) أي التصرفات المذكورة .

الفسخ مطلقاً (١) : أو إذا اطلع على ما يوجب زهده (٢) فيه ،
فهى (٣) غير دالة في نفسها عرفاً على الرضا .
ومنه (٤) يظهر وجه النظر في دفع الاستبعاد الذي ذكرناه
سابقاً .

من (٥) عدم إنفكاك اشتراء الحيوان من العصف فيه في الثلاثة
فهكون مورد الخمار في غاية الندرة :

(١) وقد عرفت معنى مطلقاً في الهامش ٣ ص ٢١٥ هند قوانا ،
سواء اطلع .

(٢) أي رغبة المشتري فيما اشتراه .

(٣) أي هذه التصرفات المذكورة في النصوص والفتاوى .

(٤) أي ومن عدم دلالة أكثر التصرفات المذكورة في الأمثلة
الواردة في النصوص والفتاوى على الالتزام بالعقد عرفاً بل تقع غالباً
بلا التزام للعقد ، ولا لنفوذ .

(٥) هذا هو الاستبعاد المذكور منه قدس سره في ص ١٧٨ بقوله :

مع أن من المعلوم عدم انفكاك المملوك المشتري عن ذلك في أثناء
الخيار .

وخلاصة الاستبعاد أنه من البعد جداً عدم تصرف المشتري فيما
اشتراه أيام خواره ، إذ لا أقل من ركوبه للاختبار عن صحته وسقمه
أو عن معرفة كونه صعباً في مقابل كونه ذلولاً .

أو ركوبه لاستخلاصه من أرض ذات مباح :

أو لأجل خلاصه من يد هاشم يريد أخذه قهراً وظلماً . -

بأن (١) الغالب في التصرفات وقوعها مع عدم الرضا باللزوم فلا يسقط بها الخيار .

اذ (٢) فيه أن هذا يوجب استهجان تعليل السقوط بمطلق الحدث بأنه رضاء ، لأن المصحح لهذا التعليل مع العلم بعدم كون بعض أفراد

= فمثل هذه التصرفات في الحيوان في الأيام الثلاثة مما لا يهد منه .
إذا كيف يمكن الحكم بسقوط الخيار بمجرد وجود هذه التصرفات بحجة أنه لو خلى التصرف وطبعه لدل عرفاً على الرضا بالالتزام بالعقد ؟ .

فلو كانت تلك التصرفات دالة على الرضا عرفاً .
لكان جعل الخيار من قبل الشارع المقدس في الأيام الثلاثة قبيحاً مستهجناً ولفوا .

بل لا يبقى للخيار مجال أصلاً ، أو يبقى نادراً .
(١) هذا هو دفع الاستبعاد المذكور .

وخلاصة الدفع أن الاستبعاد المذكور في غير محله ، لأن الغالب في التصرفات الواقعة في أيام الخيار لا تقع عن الرضا بلزوم العقد والالتزام به ، فلا تكون مسقطاً للخيار ، فلا يلزم المحدث المذكور في قولكم :

من عدم إنلكاك اشتراء الحيوان من التصرف فيه في الأيام الثلاثة فيكون مورد الخيار في غاية الندرة .

(٢) هذا وجه النظر في الدفع عن الاستبعاد المذكور .
وخلاصته أن لازم ما أفيد في الدفع : من أن الغالب في التصرفات وقوعها من عدم الرضا بالالتزام فلا يسقط بها الخيار . =

رضاء هو ظهوره (١) فيه (٢) عرفاً من أجل الغلبة .

= استهجان تعليل الامام عليه السلام سقوط الخيار بمطلق الحدث في قوله في الصحيحة المتقدمة في ص ١٧٢ : فإن أحدث المشتري فيما اشتراه حدثاً قبل الثلاثة فذلك رضاً منه ، اذ الذي يصحح هذا التعلييل مع العلم بأن بعض أفراد التصرف لا يصدر عن رضا المشتري بالالتزام بالعقد :

هو ظهور التصرف بالرضا بالعقد والالتزام به .

وملأ الظهور هي الغلبة عرفاً ، حيث إن العرف يرى أن هذه التصرفات كاشفة عن الرضا النوعي بالعقد ، واجازة فعلية بالالتزام : فلو فرضنا أن الغالب في التصرفات وقوعها مع عدم الرضا بالالتزام على حد تعبير الدافع عن الاستبعاد المذكور .

هل كان وقوعها مع الارادة على فسخ العقد .

أو أن المشتري يتردد بين الامضاء والفسخ .

أو أنه غافل أصلاً عن وقوع عقد فيتصرف فيه لا من شعور واردة للالتزام بالعقد .

يلزم أن يكون تعليل السقوط بمطلق الحدث والتصرف بالعلة المذكورة في قوله عليه السلام :

فذلك رضاً منه .

مستهجناً ، لأن العلة المذكورة لا توجد إلا في فرد قليل ، لا في جميع أفراد التصرف .

(١) أي ظهور التصرف كما عرفت آنفاً

(٢) أي في الرضا كما علمت آنفاً .

فاذا (١) فرض أن الغالب في مثل هذه التصرفات وقوعها ، لا عن الزام للعقد .

بل (٢) مع العزم على الفسخ ، أو التردد فيه ، أو الغفلة ، كان تعليل الحكم (٣) على المطلق بهذه العلة (٤) غير الموجودة إلا في قليل من أفرادها مستهجناً .
وأما الاستشهاد لذلك (٥) بما سيجيء : من أن (٦) تصرف

(١) عرفت معنى هذا الفرض في الهامش ص ٢١٩ عند قولنا :
فلو فرضنا أن الغالب .

(٢) عرفت معنى هذا الاضرار في الهامش ص ٢١٩ عند قولنا :
بل كان وقوعها .

(٣) وهو سقوط الخيار .

(٤) المراد من العلة قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة في ص ١٧٢ : فذلك رضاً منه كما عرفت آنفاً .

(٥) أي لوقوع التصرفات غالباً عن عدم الرضا بالالتزام بالعقد .

(٦) كلمة من بيان لما سيجيء .

وخلاصة ما سيجيء أنه اتفق الفقهاء من الطائفة أن البائع لو تصرف في ثمن المبيع أمام خيار المشتري فلا يكون التصرف مسقطاً لخيار المشتري .

محتجين لذلك بأن التصرف المذكور لم يصدر . عن الالتزام بالعقد وأنه اجازة منه لانتقال الملك إلى المشتري ، وقطع اضافة الملكية وعلاقتها عنه .

بل صدور التصرف منه مع العزم على الفسخ ، وبرد الثمن إلى

البائع في ثمن بيع الخيار غير مسقط لخياره اتفاقاً ، وليس ذلك (١) إلا من جهة صدوره لا عن التزام بالعقد ، بل (٢) مع العزم على الفسخ برد الثمن .

ففيه (٣) ما سيجيء .

ومما ذكرنا ؛ من استهجان التعليل على تقدير كون غالب العصرات واقعة لا عن التزام .

يظهر فساد الجمع بهذا الوجه (٤) :

المشترى .

(١) أي التصرف المذكور كما عرفت آنفاً .

(٢) بل كان التصرف المذكور كما عرفت آنفاً .

(٣) رد منه قدس سره على الاستشهاد المذكور .

ويأتي الرد إن شاء الله .

(٤) وهو أن غالب التصرفات الواقعية تصدر لا عن الالتزام

بالعقد .

خلاصة ما أفاده قدس سره في هذا المقام .

إن بعض الفقهاء قد جمع بين الأخبار المتضاربة الواردة في خيار

الخياران .

الدال بعضها على سقوط الخيار بمجرد التصرف .

كالصحيح الثلاث المتقدمة في ص ١٧٢ و ص ١٧٣ - ١٧٤ .

والدال بعضها على عدم السقوط بمجرد التصرف .

كرواية زيد بن علي بن الحسين صلوات الله عليهم .

اجمعين المتقدمة في ص ١٨٣ ، حيث إن رسول الله صلى الله عليه =

يعني حمل الأخبار المتقدمة (١) على صورة دلالة التصرفات المذكورة على الرضا بلزوم العقد ، جمعاً بينها .

وبين ما دل من الأخبار على عدم سقوطه بمجرد التصرف .
مثل رواية عبد الله بن الحسن بن زيد المتقدمة (٢) التي لم يتسفر في جوابها .

بين تصرف المشتري في العبد المتوفى في زمان الخيار ، وعدمه (٣)

= وآله وسلم لم يتسفر جواب الراوي .

بين تصرف المشتري من العبد المتوفى في زمن الخيار .

وبين عدم تصرفه في العبد في زمن الخيار .

فلم يعلق صلى الله عليه وآله وسلم عدم استحلاف المشتري بسقوط خياره بمجرد التصرف .

بل علق السقوط بالرضا الفعلي .

والذي جمع بين هذه الأخبار إنما جمعها بحجة أن غالب التصرفات الواقعة من المشتري في الحيوان إنما كانت لا عن التزام بالعقد .

فالشيخ قدس سره يقول : بعد أن عرفت .

استهجان التعليق المذكور في الصحيحة المتقدمة في ص ١٧٢ لو قلنا

بوقوع غالب التصرفات عن غير التزام بالعقد :

تعلم أن مبنى الجمع بهذا الدليل فاسد ، للزوم استهجان التعليق المذكور .

(١) في ص ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ كما عرفت آنفاً .

(٢) في ص ١٨٣ عند قول الشيخ : وبشهد لهذا المعنى .

(٣) أي وبين عدم تصرف المشتري كما علمت .

وانما البيط (١) سقوط الخيار فيها بالرضا الفعلي .
ومثل (٢) الخبر المصحح في رجل اشترى شاة فأمسكها ثلاثة أيام
ثم ردها .
فقال : إن كان في تلك الثلاثة الأيام يشرب لبنها رد معها ثلاثة
أمداد .
وإن لم يكن لها لبن فليس عليه شيء (٣) .

(١) أي وانما خلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية
زيد بن علي بن الحسين عليهم الصلاة سقوط الخيار كما علمت .
(٢) هذا ثاني الأخبار الدالة على عدم سقوط الخيار بمجرد
التصرف .

(٣) راجع (وسائل الشريعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٠ الباب ١٣ -
الحديث ١ .

والشاهد في تقرير الامام عليه السلام رد المشتري الشاة ، وأمره
برد ثلاثة أمداد من اللبن مع الشاة ازاء اللبن الذي استفاده منها ،
مع أن المشتري قد تصرف في الشاة بحلب لبنها .
ثم لا يخفى عليك أن هذه الرواية مروية بطرق ثلاث ، وكلها
مقتهية إلى الامام الصادق عليه السلام .

فالسائل والمسؤول ، والمسؤول عنه فيها واحد .
ثم لا يخفى عليك أيضاً أن هذه الرواية صريحة في أن رد الشاة
كان بعد مضي أيام الخيار ، لا قبلها .

فكيف استدل بها الجامع بين الاخبار المتضاربة في خيار الحيوان
على عدم سقوط الخيار بمجرد التصرف ؟ =

ونحوه (١) الآخر .

= وقد صرح بذلك المحقق الإيرواني قدس سره .

في تعليقه على المكاسب في الجزء ٢ ص ٢٠ بقوله :

حيث فرض فيها الرد بعد الثلاثة ؟

والعجب من بعض المعلقين الفطاحل .

كيف خفي عليهم هذا الأمر ؟

ثم إنه لا يعلم المراد من ثلاثة أمداد .

أهي أمداد من الحليب ؟

أم أمداد من الطعام ؟

كما هو المعارف من المد .

وهكذا في الصاع لا يعلم المراد منه .

ويمحتمل أن تكون القرينة الحالية تصاعد على مد وصاع من اللبن

حيث إنه المستفاد من الشاة ، فإزاؤه يكون حليباً .

(١) أي ونحو الخبر المصحح خبر آخر .

هذا ثالث الاخبار الدالة على عدم سقوط خيار الحيوان بمجرد

التصرف فيه .

اليك نص الخبر .

من اشترى محفلة فليرد معها صاعاً .

راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٦٠ الباب ١٣ -

الحديث ٣ .

والشاهد في الشاة ، أو الناقة المحلوبة التي تصرف المشتري فيها

بجلب لبنها ثم ردّها ، والامام عليه السلام قرر اعطاء صاع لصاحب =

• • • • •

== الشاة هند رد الشاة .

ثم لا يخفى عليك أنه لا يوجد في كتب الأحاديث التي بأيدينا حديث آخر في هذا المقام غير هذا الخبر المشتمل على صاع .
والخبر المشتمل على أمداد هو الخبر المشار اليه في ص ٢٢٣ .
والذي يلفت النظر أن الصاع في اللغة وعند الفقهاء أربعة أمداد .
فكيف عبر شيخنا الانصاري قدس سره عن الصاع بثلاثة أمداد في قوله :

وما فيها من رد ثلاثة أمداد لعله محمول على الاستحباب ؟ .
ومرجع الضمير في فيها الخبر المصحح والخبر الآخر ،
وكلمة (محفلة) بالتشديد اسم مفعول من باب التفعيل من حفل
بحفل تحليلاً .

معناه الزيادة والكثرة والجمع :

يقال : دار حافلة أي كثيرة الامل .

ويقال : شاة حافل ، وناق حافلة أي كثير لبنها .

ويقال : واد حافل أي كثير ماؤه وصيله .

والمراد من المحفلة هنا الشاة التي لم تحلب أياماً ، ليجتمع اللبن في
ضرعها حتى يباع .

فالتحليل والتصرية بمعنى واحد :

وقد نهي التحليل والتصرية في الاسلام .

ولها عنوان مستقل في الكتب الفقهية .

وما فهما (١) من رد ثلاثة أمداد لعله محمول على الاستحباب :
مم أن (٢) ترك العمل به :

(١) أي في الخبر المصحح المشار اليه في ص ٢٢٣

وخبر الصاع المشار اليه في الهامش ١ ص ٢٢٤

كأن هذا دفع ومم .

حاصل الوهم :

إله لماذا يدفع المشتري ثلاثة أمداد إلى البائع .

كما في خبر المصحح المشار اليه في ص ٢٢٣ ؟

أو صاعاً اليه كما في الخبر الآخر المشار اليه في الهامش ١

ص ٢٢٤ ؟

مع أن ما حله من الشاة كان في أيام الخيار وهي في ملكه .

فأجاب قدس سره أن الدفع على وجه الاستحباب :

لا على وجه الوجوب .

ولا يخفى عليك أن ما اجابه قدس سره بناءً على مذهب المشهور:

من عدم توقف تملك المشتري المبيع في زمن الخيار ، على القضاء

مدة الخيار .

وأما على مذهب شيخ الطائفة قدس سره : من توقف التملك

على انقضاء مدة الخيار .

فدفع ثلاثة أمداد ، أو صاع واجب :

(٢) جواب آخر عن إله .

لماذا يكون دفع ثلاثة أمداد ، أو صاع مستحباً ولم يك واجباً ؟

خلاصته إنه إذا تركنا العمل ببعض الخبر: بأن قلنا بعدم وجوب =

لا يوجب رد الرواية (١) ، فتأمل (٢) .

= دفع ثلاثة أمداد ، أو صاع .

فلا يلزم منه ترك العمل بالبعض الآخر من الرواية :

وهي حجيتها بالنسبة إلى عدم سقوط الخيار بمجرد التصرف في المبيع ، لأنه قد ثبت في علم الاصول .

إنه إذا ترك العمل ببعض الرواية .

فلا يلزم منه سقوطها عن الحجية بالنسبة إلى مدلولها الآخر .

(١) المراد بها الخبر المصحح المشار اليه في ص ٢٢٣ .

(٢) خلاصة وجه التأمل .

إن عدم الملازمة بين ترك العمل ببعض الرواية .

والعمل ببعضها الآخر .

إنما يتحقق فيما إذا كان هناك كلامان متغايران ، وقامت القرينة على ترك أحدهما .

لا فيما نحن فيه : وهو الخبر المصحح المشار اليه في ص ٢٢٣ الذي يكون فهم الحكمين منه من جملة واحدة .

والحكمان هما :

جواز رد الشاة - ورد ثلاثة أمداد معها .

ولا سيما أن فهم أحد الحكمين بالمدلول الالتزامي :

وهو رد الشاة .

وفهم الآخر بالمدلول المطابقي : وهو رد ثلاثة أمداد معها .

فلا مجال لترك العمل بالمدلول المطابقي ، ورفع اليد عنه .

والعمل بالمدلول الالتزامي الذي هو لازم للمدلول المطابقي =

وقد افق بذلك (١) في المبسوط فيما لو باع شاة هبر مصراة وحلبها
أباماً ثم وجد المشتري فيها عيباً .

ثم قال (٢) :

= والمراد من الجملة الواحدة هو قوله عليه السلام في الخبر المصحح
المذكور في ص ٢٢٣ :

إن كان في تلك الثلاثة الأيام يشرب لبنها رد معها ثلاثة أمداد .

ثم إن (للمحقق الأبرواني) قدس سره حول التأمل وجهاً آخر .
الهك خلاصته مع تصرف قلل منا :

لو قلنا : بوجوب رد ثلاثة أمداد .

لا مجال للاعتراض بأن الحليب المستفاد قد حدث .

في ملكه : وهي أيام الخيار .

فكيف يقال بوجوب الدفع ؟ .

لأن الرواية هبر ظاهرة في أن الرد كان لاجل خيار الحيوان ،

اذ من المحتمل أن يكون الرد لاجل العيب الذي فيه .

ويؤيد هذا الاحتمال أن الرد فيها كان بعد ثلاثة أيام ، لأن قوله

عليه السلام : فأمسكها ثلاثة أيام ثم ردها صريح في كون الرد بعد

أيام الخيار ، لوجود كلمة ثم الدالة على التراخي والانفصال .

قال ابن مالك في منظومته .

والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال .

(١) أي بعدم سقوط خيار الحيوان بالتصرف فيه أيام الخيار .

(٢) أي (شيخ الطائفة) قدس سره .

وقيل : ليس له ردها ، لأنه تصرف بالحلب (١) .
وبالجملة (٢) فالجمع بين النص والفتوى الظاهرين في كون
(١) راجع (المبسوط) الجزء ٢ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ طهامة
(جابخانه حيدري) .

اليك نص عبارته هناك :
وإذا هاع شاة غير مصراة وحلبها أياماً ثم وجد بها عيباً فاراد
ردها نظر .

فإن اشتراها محاولة لا لب في ضرعها كان له ردها .
وما حل من اللبن في ضرعها له ولا شيء عليه ، لأنه حدث في
ملكه .

وإن كان في ضرعها لبن نظر .
فإن كان قد استهلك (١) لم يجوز له ردها ، لأن بعض المبيع قد
تلف ، وله المطالبة بالارش .

وإن كان قائماً (٢) لم يستهلك كان له ردها .
وقيل (٣) : ليس له ردها ، لأنه تصرف باللبن بالحلب .
(٢) أي خلاصة الكلام حول سقوط خيار الحيوان بالتصرف أو =

(١) المراد من الاستهلاك هو الاستعمال بنحو الشرب ، أو طريق
آخر .

(٢) المراد من القيام هو بقاء الحليب بعد أن حلبه : بأن لم يشربه
(٣) مراد القيل أنه بعد الحلب لا يجوز له رد الشاة ، لأن التصرف
مسقط للخيار .

فهذا القيل في مقابل فتوى الشيخ بعدم سقوط الخيار .

التصرف مسقطاً ، لدلالته على الرضا بلزوم العقد .
وبين ما تقدم (١) : من التصرفات المذكورة في كثير من الفتاوى .

خصوصاً ما ذكره غير واحد : من الجزم بسقوط الخيار بالركوب في طريق الرد ، أو التردد فيه ، وفي التصرف للاستخبار ، مع العلم بعدم اقترانها بالرضا بلزوم العقد .
في (٢) غاية الاشكال والله العالم بحقيقة الحال .

= عدم سقوطه بالتصرف .

هذا اشكال آخر على من جمع بين الأخبار الواردة في خوسار الحيوان .

- الدال بعضها على سقوط الخيار بالتصرف .
- والدال بعضها على عدم السقوط بالتصرف .
- بل التصرف دال على عدم الالتزام بالعقد .
- (١) في ص ٢٠٤ عند قوله : وقال في المبسوط .
- وفي ص ٢٠٥ عند قوله : وفي الغنية لو هلك المبيع .
- وفي ص ٢٠٦ عند قوله : وفي السرائر بعد حكمه بالخيار .
- وفي ص ٢٠٩ عند قوله : وفي التحرير في مسألة سقوط .
- وفي ص ٢٠٨ عند قوله : وأما العلامة فقد عرفت .
- وفي ص ٢٠٨ عند قوله : وقال في موضع آخر : لو ركب الدابة .
- وفي ص ٢١٠ عند قوله : وفي الدروس استثنى .
- وفي ص ٢١١ عند قوله : وقال المحقق الكركي .
- (٢) الجار والمجرور مرفوعة محلا خبر للمبتدأ المتقدم لكلمة =

(الثالث) (١) .

خيار الشرط : أعني (٢) الثابت بسبب اشتراطه في العقد (٣) ،
ولا خلاف في صحة هذا الشرط .
ولا في (٤) أنه لا يتقدر بمحد عندنا .

= فالجمع في قوله في ص ٢٢٩ : وبالجمله فالجمع أي خلاصة الكلام إن
الجمع بين هذين التصرفين المستفادين من النصوص المتقدمة ، والفتاوي
المذكورة في غاية الاشكال .

(١) أي القسم الثالث من أقسام الخيار التي كانت صبعة .
وقد ذكر قدس سره القسم الأول ، وهو خيار المجلس في ج ١٣
ص ٧١ والقسم الثاني ، وهو خيار الحيوان في ص ٨٤ .
(٢) تفسير لخيار الشرط .
(٣) أي في من العقد .
(٤) أي ولا خلاف عندنا أيضاً في أن خيار الشرط لا يتقدر في
أصل الشرع بقدر معين .

بل يجوز للمتعاقدين شرط الخيار أي مقدار أرادوا ، وشاءوا من
الزمن ، سواء طال أم قصر ، وسواء أكان يوماً ، أم ثلاثة أيام
شهراً أم سنة ، أم سنتين .
نعم لا بد أن تكون المدة معلومة مضبوطة بما لا يحتمل الزيادة
والنقصان ، ابتداءً وانتهاءً .

فلا يصح تعليقه بقدوم الحاج ، أو بحصاد الزرع ، أو نزول الميث
لعدم ضبطه بما ذكر ، فيبطل العقد لو حلق عليها .
=

- ونقل الإجماع فيه (١) مستفيض .
والاصل فيه (٢) قبل ذلك .
الأخبار العامة المسوغة لاشتراط كل شرط ، إلا ما استثنى (٣) :
والأخبار الخاصة الواردة في بعض أفراد المسألة (٤) .
فن الأولى (٥) الخبر المستفيض الذي لا يبعد دهرى تواتره .
(المسلمون عند شروطهم) (٦) .

= فالحاصل أن الضابط والملاك في صحة خيار الشرط هو مقدار احتياج الناس الى المدة .

ومقدار الحاجة يختلف حسب اختلاف الاشخاص والأحوال ،
فيجب الضبط بما يعرفه المتعاقدان : من المدة التي يحتاجان اليها
(١) أي في خيار الشرط .

(٢) أي في تشريع خيار الشرط قبل الإجماع القائم على ذلك .

(٣) وهو الشرط المخالف لكتاب الله عز وجل .

أو لسنة رسوله الأهمم صلى الله عليه وآله وسلم :
أو لمقتضى العقد .

(٤) أي مسألة خوار الشرط .

(٥) وهي الأخبار العامة المجوزة لكل شرط يشترط في متن العقد
إلا شرطاً مخالفاً للكتاب ، أو السنة ، أو لمقتضى العقد .

(٦) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٥٤ الباب ٦
الحديث ١ - ٣ :

وراجع (المصدر نفسه) الجزء ١٥ ص ٥٠ الباب ٤٠
الحديث ٤ .

- ويزيد في صحيحة ابن منان .
 إلا كل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز (١) .
 وفي موثقة اسحاق بن عمار .
 إلا شرطاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً (٢) .
 نعم في صحيحة أخرى لابن منان :
 من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله فلا يجوز له .
 ولا يجوز على الذي اشترط عليه .
 والمسلمون عند شروطهم مما وافق كتاب الله عز وجل (٣) .
 لكن المراد منها (٤) بقرينة المقابلة .

= لكن الموجود هنا فإن المسلمين .

(١) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٢٥٣ الباب ٦ الحديث ٢ .

(٢) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٢٥٣ الباب ٦ الحديث ٥ .

(٣) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٢٥٣ الباب ٦ الحديث ١

فهذه الأحاديث الشريفة كلها تدل بالعموم على صحة خيار الشرط ولا اختصاص لها بمورد دون مورد .

(٤) أي من كلمة وافق الواقعة في قوله (عليه السلام) : وافق كتاب الله .

خلاصة هذا الكلام إن المقصود من الموافقة بقرينة مقابلتها وهي المخالفة هو عدم مخالفة الشرط للكتاب، أو السنة . =

عدم المخالفة (١) ، للاجتماع على عدم اعتبار موافقة الشرط لظاهر الكتاب .

وتام الكلام في معنى هذه الاخبار (٢) .

وتوضيح المراد من الامتناء (٣) الوارد فيها يأتي في باب الشرط في ضمن العقد إن شاء الله .

والمقصود هنا بيان أحكام الخيار المشروط في العقد .

وهي (٤) تظهر برسم مسائل (٥) .

= وليس المراد منها موافقة الشرط للكتاب ، أو السنة ؛

بمعنى أنه لو لم يكن مذكوراً في الكتاب ، أو السنة لا يجوز العمل به ، وأنه لو شرط يبطل العقد بحجة أنه لا يوجد في الكتاب .

بل المراد عدم مخالفته للكتاب ، أو السنة .

(١) تعليل لكون المراد من الموافقة عدم مخالفة الشرط للكتاب أو السنة .

(٢) التي ذكرت في ص ٢٣٢ ، وص ٢٣٣ ،

(٣) أي الوائسم في قوله عليه السلام : إلا كل شرط خالف كتاب الله .

كما في حديث عبد الله بن سنان المشار اليه في ص ٢٣٣

وفي قوله عليه السلام : إلا شرطاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً

كما في موثقة اسحاق بن عمار المشار اليه في ص ٢٣٣ .

(٤) أي أحكام الخيار .

(٥) وهي سبعة تذكر كل واحد منها مستقلاً مشروحاً .

(مسألة (١) :

لا فرق بين كون زمان الخيار متصلاً بالعقد (٧) ، أو منفصلاً عنه (٣) لمعموم أدلة الشرط .
قال في التذكرة :
لو شرط خيار الغد ، دون اليوم صح عندنا ، خلافاً للشافعي (٤)
واستدل (٥) له في موضع .

(١) هذه هي المسألة الاولى من المسائل السبع .
(٢) بأن كان مبدأ الخيار المشروط في متن العقد من حينه .
بأن يقول أحد المتعاقدين ، أو كلاهما :
بعتك على أن لي الخيار من بداية هذا اليوم إلى عشرة أيام .
(٣) أي عن العقد : بأن كان مبدأ خيار الشرط متأخراً عن مجلس البيع : بأن يحصل بينهما فصل ؛ بأن يقول أحد المتعاقدين ، أو كلاهما :
بعتك بشرط أن يكون لي الخيار من بداية الشهر القادم .
ففي خلال هذه الفترة المتخللة بين العقد .
وبين مجيء الشهر القادم يكون البيع لازماً .
(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٣٣ عند قوله ؛

الثالث لو شرط خيار الغد ، دون اليوم صح عندنا ، خلافاً للشافعي .

(٥) الظاهر أن الفاعل في استدلال الشافعي أي استدلال الشافعي لما =

- آخر (١) بلزوم صيرورة العقد جائزاً بعد اللزوم .
 ورده (٢) بعدم المانع من ذلك .
 مع أنه (٣) كما في التذكرة .

- = ذهب اليه : من عدم صحة خيار الغد دون اليوم .
 وقد ذكر العلامة قدس سره الاستدلال في التذكرة .
 بقوله : وقال الشافعي : لا يجوز ، لأنه إذا تراخت المدة من
 العقد لزمت ، وإذا لزم لم يعد جائزاً .
 راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٣٢ .
 (١) أي من تذكرة الفقهاء كما علمت آنفاً في هذه الصفحة .
 (٢) أي ورد العلامة الشافعي فيما ذهب اليه .
 وخلاصة الرد أنه لا مانع من لزوم العقد في الفترة المتخللة بين
 العقد ، وزمن مجيء الخيار ، لا عقلاً ، ولا شرعاً .
 نعم انقلاب اللازم جائزاً ، أو انقلاب الجائز لازماً محال .
 لكن هذا غير لازم هنا .
 (٣) هذا إشكال آخر على ما ذهب اليه الشافعي : من عدم صحة
 خيار الغد ، دون اليوم بالاستدلال المذكور .
 أي ولنا بالاضافة إلى ذلك الرد إشكال آخر :
 وهو أن دليله منتقض بخيار الرؤية ، حيث إن الخيار لم يثبت قبل
 الرؤية ، لأنه إنما يحدث عند رؤية المبيع الموصوف ، ووجد أنه
 مخالف للوصف .
 فالبيع بين فترة العقد ، ورؤية المبيع لازم ، ثم يصير جائزاً ،
 وهو يعترف بصحة خيار الرؤية . =

منتقض بخيار التأخير ، وخيار الرؤية (١) ا
نعم بشرط تعيين المدة (٢) .

= وكذا يلتزم دليله بخيار التأخير بعد الثلاثة الأيام ، فإنه لم يسلم بعد ، مع أن العقد لازم من حين وقوعه إلى يوم النسل ثم يصير جائزاً ، وهو يعترف بصحة خيار التأخير .

(١) راجع (تذكرو الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٣٢ .

(٢) أي مدة خيار الشرط .

البحث عن تعيين مدة الخيار يتوقف على ذكر مراتب المدة .
فنقول : إن مراتبها ستة .

(الاولى) : أن تذكر المدة مطلقة كأن يقول أحد المتعاقدين : بعثك على أن يكون لي الخيار مدة .

(الثانية) : أن تذكر ما دام العمر كأن يقول أحد المتعاقدين : بعثك على أن يكون لي الخيار مادامت في الحياة .

(الثالثة) ، أن تذكر معينة بحسب كمية الأيام ومصدرها من دون تعيين وقوع الأيام من أشهر السنة .
كأن يقول أحد المتعاقدين : بعثك على أن يكون لي الخيار عشرة أيام .

وهذه الأيام تكون بنحو السيلان والجريان في جميع أيام السنة ، فهي ملهات النكرة ومطابقة لها ، فتعينها يكون بيد أحدهما ، أو بهد ثالث .

(الرابعة) : أن تذكر معينة كماً ووقتاً : =

فلو (١) تراضيا على مدة مجهولة كقدوم الحاج بطل بلا خلاف .
بل حكى الاجماع عليه (٢) صريحا ، لصبرورة المعاملة بذلك (٣) غرورية

= كأن يقول احد المتبايعين : بعثك على أن يكون لي الخيار عشرة أيام من شهر الحرم عام ١٤٠٦ .

(الخامسة) : أن تذكر المسدة معينة كماً ، لا وقتاً كأن يقول
أحد المتبايعين :

بعثك على أن يكون لي الخيار عشرة أيام .
(السادسة) : أن تذكر المدة غير معينة كماً ، لكنها معينة وقتاً .
كأن يقول أحد المتبايعين :

بعثك على أن يكون لي الخيار في المحرم من عام ١٤٠٦ .
ولا فرق في التعيين الرقعي بين كوله في الميسداً ، أو في المنتهى
هذه هي مراتب المدة التي تذكر في خيار الشرط .
إذا احطت بهذه المراتب .

فأعلم أن هذه المراتب لا تكون من مصاديق البيع الفرري .
فلا يشملها الفرر لو وقع العقد على احداها ، وإن كان يحصل
الفرر بالجهل بمدة الخيار ، لأن لازم شمول الفرر لهذه المراتب لاجل
الجهل بمدة الخيار :

بطلان جميع البيوع ، للجهل بمدة خيار المجلس ، لعدم العلم
بمحصل الافتراق حتى يسقط خيار المجلس .

(١) الفاء تفريع على ما أفاده : من أنه يشترط تعيين مدة الخيار .

(٢) أي على بطلان العقد لو علق العقد على مدة مجهولة .

(٣) أي بالتراضي على مدة مجهولة تصبح المعاملة غرورية ، وإذا =

ولا عبرة (١) بمساحة العرف في بعض المقامات ، واقدام العقلاء عليه أحياناً ، فإن (٢) المستفاد من تتبع أحكام المعاملات عدم رضا الشارع بذلك ، اذ (٣) كثيراً ما يتفق التشاح في مثل الساعة والساعتين

= صارت ضرورية بشمله نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله : لا حرر في البيع .

راجـم (وسائل الشيعة) الجزء ١٢ ص ٣٣٠ الهاب ٨٠ الحديث ٣ .

الك لص الحديث .

عن الرضا عن آبائه عن علي عليهم السلام نحوه .

وزاد : وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،

عن بيع المضطر ، وعن بيع الحر .

(١) كأنما هذا دفع وهم .

حاصل الوهم إن العرف يتسامح في بعض مجالاتهم في تعليقهم معاملاتهم على مدة مجهولة :

فأجاب قدس سره على عدم اعتبار مساحة في هذه المجالات ، وإن كان العقلاء منهم يقدمون على ذلك .

(٢) تعليل لعدم اعتبار مساحة العرف .

وخلصته أن الشارع لا يرضى بهذه المساحة .

فالملك رضا الشارع في العقود والابتعاثات لأرضها العرف .

(٣) تعليل لعدم رضا الشارع بمساحة العرف في المدة المجهولة

القليلة .

وخلصته إننا نرى بالعيان وقوع النزاع والتشاح بين المتعاقدين =

من زمان الخيار ، فضلاً عن اليوم واليومين .
وبالجملة (١) فالغرر لا ينتفي بمساحة الناس في غير زمان الحاجة
إلى المدافعة ، وإلا (٢) لم يكن بيع الجزاف ، وما تعذر تسليمه ،
والثمن المحتمل للتفاوت القليل ، وغير ذلك من الجبهالات :
غرضاً (٣) ، لتسامح الناس في غير مقام الحاجة إلى المدافعة في
أكثر المجالات :

= الذين هما من العرف والعقلاء في مدة وجيزة ، فضلاً عن اليوم
واليومين .

فالشارع المقدس لرفع غائلة النزاع والتشاح لم يرض بمثل هذه
المساحة من العرف ولم يعترف بها .

(١) أي خلاصة الكلام في هذا المقام إن الغرر الموجود من ناحية
الجهل بالمدة لا يرتفع بسبب مساحة العرف في بعض المجالات غير
الاحتاجة إلى الدقة والتعمق .

(٢) أي وإن انتفى الغرر بمساحة الناس في غير زمان الحاجة
لم يكن بيع الجزاف المجهول مقداره وكميته وبيع المتعذر تسليمه للمشتري
المجهولة مدة الحصول على المبيع .

والثمن المحتمل للتفاوت القليل ، المجهول مقدار تفاوته وغير ذلك
من المجهولات :

بيعاً غرضياً ، لتسامح العرف في أكثر المجهولات غير المحتاجة
إلى المدافعة .

(٣) تعاميل لعدم كون ما ذكرناه : من البيع الغرري :
وقد عرفته عند قولنا في الهامش ٢ من هذه الصفحة لتسامح العرف .

ولعل هذا (١) مراد بعض الأساطين من قوله :
 إن دائرة الفرر في الشرع أضيق من دائرته في العرف .
 والا (٢) فالفرر لفظ لا يرجع في معناه إلا إلى العرف .
 نعم (٣) الجهالة التي لا يرجع الأمر معها غالباً إلى التشاح بحيث
 يكون النادر كالمعدوم .

(١) أي ولعل لأجل مسامحة العرف في إقدامهم على المعاملة الفررية
 وتجويزهم ذلك .

وعدم تجويز الشارع على الإقدام على المعاملة الفررية ، وعدم
 امضائه لمثل هذا التسامح .

أفاد الشيخ الكبير كاشف الغطاء قلص مره :
 أن دائرة الفرر عند الشارع أضيق من دائرته عند العرف .
 فرب معاملة براهسا الشارع حررية ، والعرف لا يراها حررية ،
 لتسامحه بذلك .

وليس المراد أن بعض المجهولات ليس غرراً عند العرف ، وهو
 غرر عند الشارع .

(٢) أي ولولا أن دائرة الفرر عند الشارع أضيق من دائرته .
 لدى العرف .

لكان مرجع الفرر هو العرف : بمعنى أن المحور في صدق المعاملة
 حررية ، أو ليست حررية هو العرف .

(٣) استدراك عما أفاده قلص مره : من أنه لأبد من تعيين المدة
 في خيار الشرط ، فلا يجوز التراضي على مدة مجهولة ، لأنها مشار
 النزاع والتشاح بين المتعاقدين :

لا تعد حرراً كتفاوت المكائيل والموازين .

وتشير إلى ما ذكرنا (١) الأخبار الدالة على اعتبار كون السلم إلى أجل معلوم (٢) .

وخصوص (٣) موثقة هيأث :

= خلاصته إن الجهالة إذا لم يكن مرجعها إلى التسامح الكثير .

بل كان التسامح فيها تسامحاً قليلاً نادراً بحيث يعد كالمعدوم .

لا تعد هذه الجهالة حرراً كالتفاوت في المكائيل والموازين تفاوتاً جزئياً .

فكما أن هذا المقدار من التفاوت في الأوزان والأكبال لا يضر في المعاملة ، ولا يجعلها مجهولة المقدار .

كذلك المقدار القليل من التسامح في مدة الخيار لا يضر بالمعاملة ولا يجعلها مجهولة المقدار والمدة فلا تشاح فيها .

(١) أي إلى أن المدة في شرط الخيار لا بد أن تكون معلومة ومضبوطة .

(٢) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٣ من ص ٥٧ - إلى ٥٩ الباب ٣ - الأحاديث .

فإن الأحاديث الواردة في السلم كلها تدل على وجوب تعيين المدة لأن الجهل بها موجب للفرر الموجب لمثار النزاع والعراك والتشاح . فهذا الملاك : وهو الجهل بالمدة موجود فيما نحن فيه .

(٣) بالرفق عطفاً على فاعل وتشير : وهي كلمة الأخبار .

أي ويشير خصوص خبر غياث بن إبراهيم إلى وجوب تعيين مدة الخيار .

لا بأس بالسلم كيلاً معلوماً إلى أجل معلوم .
ولا نسلّمه (١) إلى دباس ، ولا إلى حصاد (٢) .
مع (٣) أن التأجيل إلى الدياس والحصاد وشبههما فوق حد الاحصاء
بين العقلاء الجاهلين بالشرع .

(١) أي ولا تعين مدة السلم على وقت الدوس والحصاد ، حيث
إن وقت الدوس والحصاد مجهول لا يعرف بالضبط ، فيكون البيع
حررياً .

(٢) راجع (وسائل الشيعة) الجزء ١٣ - ص ٥٨ الباب ٣ -
الحديث ٤ ؛

وكلمة دباس بكسر الدال مصدر داس يدوس وله مصدر آخر :
وهو دوس .

واصل داس دوس أجوف واري وزان قال أهل فيه اعلاله .
معناه : الدق والدوس أي دق السنبله ، ليخرج منها الحب .
وكلمة (حصاد) بفتح الصاد وكسرها مصدر حصد يحصد وزان
نصر ينصر .

معناه : القطع بالمنجل .

يقال : حصد الزرع أي قطعه بالمنجل .

ومنه المثل السائر :

من زرع الشر حصد الندامة .

اسم فاعله حاصد جمعه حصدة وحصاد .

(٣) تأييد لعدم جواز بيع الطعام سلفاً بتعيين المدة فيه إلى دباس

وربما يستدل على ذلك (١) : بأن اشتراط المدة المجهولة مخالف للكتاب والسنة ، لأنه (٢) غرر .
وفيه (٣) أن كون المبيع بواسطة الشرط مخالفاً للكتاب والسنة

= وخلاصته إننا نرى بالعيان كثيراً من العقلاء الجاهلين بأحكام الشرع يقدمون على شراء الطعام سلفاً ، ويوقتون مدة التسليم والتسليم فيه إلى الدياس والحصاد .

ومع ذلك فقد نهى عن بيع الطعام سلفاً هكذا .

كما عرفت في الرواية المشار إليها في ص ٢٤٣ :

(١) أي على وجوب تعيين مدة الخيار في خيار الشرط .

المستدل هو (الشيخ صاحب الجواهر) قدس سره :

إليك نص عبارته في شرح عبارة المحقق قدس سره :

(لكن يجب أن يكون) ما يشترطه : من مدة الخيار .

(مدة مضبوطة) ولذا (لا يجوز أن يناط بما يحتمل الزيادة

والنقصان كقدوم الحاج) ، ونحوه قولاً واحداً ، للفرق في

الضمن ، لأن له قسطاً منه ، فيدخل فيما نهى النبي (صلى الله عليه

وآله وسلم) .

فاشتراطه مخالف للسنة ، وما دل على وجوب اتباعها من

الكتاب :

راجع (جواهر الكلام) الطبعة الحديثة الجزء ٢٣ ص ٣٢ .

(٢) أي اشتراط المدة المجهولة .

(٣) أي وفيما أفاده الشيخ صاحب الجواهر قدس سره :

من أن شرط شيء متوقف على الزيادة والنقصان كقدوم الحاج =

غير كون نفس الشرط مخالفاً للكتاب والسنة .
ففي الثاني (١) يفسد الشرط ، ويتبعه البيع .
وفي الاول (٢) يفسد البيع فهل هو الشرط .

= مخالف للسنة القائلة بعدم جواز البيع الفردي ، ومخالف للكتاب
نظر وإشكال .

حاصل الإشكال إن المخالف للسنة إنما هو شخص البيع بواسطة
الشرط المجهول ، فلا مجال للدعوى بأن الشرط مخالف للسنة ، لأن
المفروض أن النهي إنما يتعلق بالبيع الفردي ، لا بالشرط الفردي .
فالتطريع في قولك : فاشتراطه مخالف للسنة .
وما دل على وجوب اتباعها من الكتاب :

غير صحيح ، لأن الصحيح أن يقال :

إن البيع المشتمل على الشرط المذكور مخالف للكتاب والسنة لأن
كون المبيع بواسطة الشرط مخالفاً للكتاب والسنة .
غير نفس الشرط المخالف للكتاب والسنة ، لأن الفساد في الشرط
المخالف للكتاب والسنة إنما يتوجه أولاً وبالذات إلى الشرط ثم بالتبع
والعرض يتوجه إلى البيع .

بخلاف ما إذا كان المبيع بواسطة الشرط مخالفاً للكتاب والسنة ؛
فإن الفساد أولاً وبالذات يتوجه نحو البيع والشرط يلفو .

(١) وهو كون نفس الشرط مخالفاً للكتاب والسنة .

(٢) وهو كون المبيع بواسطة الشرط مخالفاً للكتاب والسنة :

وقد عرفت معنى الثاني والاول في الهامش من هذه الصفحة عند قولنا :

لأن الفساد في الشرط المخالف . =

اللهم (١) إلا أن يراد أن نفس الالتزام بخيار في مدة مجهولة غرر وإن لم يكن بيعاً ، فيشملة دليل نفي الغرر ، فهكون (٢) مخالفاً للكتاب والسنة .

لكن (٣) لا يخفى سريّة الغرر الى البيع فهكون الاستناد في فساده إلى فساد شرطه المخالف المكتسب كالأكل من القفاء .

= وعند قولنا : بخلاف ما اذا كان .

(١) توجيه من شيخنا الانصاري لما أفاده صاحب الجواهر قدس سرهما وخلاصته إن مرجع الضمير في فيدخل في قول صاحب الجواهر الشرط ، لا البيع .

ومراده من النهي في قوله : فيما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو النهي عن الغرر وإن كان في الشرط ،

إذاً يكون الشرط الغرري مخالفاً للنهي الوارد في السنة عن مطلق الغرر وإن كان في غير البيع : من الشرط ونحوه .

فيكون التفرع المذكور في كلام (الشيخ صاحب الجواهر) قدس سره الذي نقلناه لك في الهامش ١ ص ٢٤٤ . صحيحاً .

(٢) أي الشرط الغرري كما عرفت آنفاً .

(٣) جدول عما أفاده: من التوجيه المذكور في الهامش من هذه الصلحة

وخلاصته إنه يصدق حينئذ على شخص البيع ونفسه الذي اشترط فيه الخيار مدة مجهولة لا تعرف كبيتها :

أنه بيع غرري ، فيسري الغرر في الشرط إلى الغرر في البيع ، فيكون حينئذ شبهها بالأكل من القفاء ، لأن شخص البيع فاسد ، فلا يحتاج فساده إلى فساد الشرط .

(مسأله) (١) :

لا فرق في بطلان العقد بين ذكر المدة المجهولة كقدوم الحاج .
وبين عدم ذكر المدة أصلاً كأن يقول :
بعتك على أن يكون لي الخيار .
وبين ذكر المدة المطلقة كأن يقول :

بعتك على أن يكون لي الخيار مدة ، لاستواء الكل في الحرر .
خلافاً (٢) للمحكي من المقنعة والانتصار والخلاف والجواهر والمقنية

إذا يشمل الحديث النبوي صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) أي المسألة الثانية من المسائل السبع التي ذكرناها في الهامش

• ص ٢٣٤ بقولنا : وهي سبعة .

(٢) خلاصة هذا الكلام إن صاحب المقنعة : وهو شيخ الامه

(شيخنا المفيد) .

وصاحب الانتصار . وهو سيدنا المرتضى .

وصاحب الخلاف : وهو شيخ الطائفة .

وصاحب الجواهر : وهو شيخنا القاضي ابن البراج .

وصاحب الغنية : وهو السيد أبو المكارم ابن زهرة الحلبي .

والشيخ تقي الحلبي قدس الله أرواحهم جميعاً ذهبوا إلى صحة الشرط

لو كانت المدة مجهولة ولم تذكر أصلاً كما في الصورة الثانية .

وقالوا : إن المدة إذا لم تذكر أصلاً تكون مدة الخيار في هذه

الصورة الثلاثة الأيام ، وبعد انقضائها لا خيار له .

- والحلي فجعلوا مدة الخيار في الصورة الثانية ثلاثة أيام (١) .
 وحل حل الثالثة عليها (٢) .
 وعن الانتصار والغنية والجواهر الاجماع عليه (٣) .
 وفي محكي الخلاف وجود أخبار الفرقة به (٤) .
 ولا شك أن هذه الحكاية (٥) بمنزلة ارسال أخبار .

(١) راجع (الخلاف) الجزء ٢ ص ٩ مسألة ٢٥ .

عند قوله قدس سره :

من ابتاع شيئاً بشرط الخيار ولم يسم وقتاً ولا أجلاً بل اطلق كان له الخيار ثلاثة أيام ، ولا خيار له بعد ذلك .
 (٢) أي على الصورة الثانية .

والمراد من الصورة الثانية هي الصورة التي لم تذكر فيها المدة أصلاً كأن يقول :

بعتك على أن يكون لي الخيار .

وقد عرفت أنها أصلاً عند قوله في ص ٢٤٧ : وهن عدم ذكر المدة أصلاً .

(٣) أي على هذا القول : وهي الصورة الثانية المشار اليها في الهامش ص ٢٣٨ .

(٤) أي بهذا القول : وهي الصورة الثانية المشار اليها في الهامش ص ٢٣٨ .

راجع (الخلاف) الجزء ٢ ص ٩ المسألة ٢٥ عند قوله قدس سره دليلنا اجماع الفرقة وأخبارهم .

(٥) وهو قول الشيخ : وفي محكي الخلاف .

فيكفي في إنجبارها الاجماع المنقولة ، ولذا (١) مال اليه في محكي الدروس .

لكن العلامة في التذكرة لم يحك هذا القول (٢) إلا عن الشيخ قدس سره .

وأوله (٣) بارادة خيار الحيوان .

= خلاصة الكلام إن نقل الشيخ في الخلاف بقوله : وأخبارهم يكون بمنزلة نقل الأخبار المرسله فتكفي في انجبار ضعفها الاجماع المنقولة في هذا المقام .

والمقصود من ذكر هذا هو بيان هدم الوقوف على شيء من هذه الأخبار : من النصوص التي وردت في خيار الشرط .

وقد أفاد هذا المعنى (الشيخ صاحب الجواهر) قدس سره .

راجع (الجواهر) الجزء ٢٣ ص ٣٣ .

(١) أي ولأجل كفاية الاجماع المنقولة في انجبار ضعف الأخبار المرسله التي ذكرها الشيخ في الخلاف بقوله :

دليلنا اجماع الفرقة وأخبارهم :

مال شيخنا الشهيد قدس سره إلى الصورة الثانية المشار اليها في

الحامش ٢ ص ٢٣٧ ، وذهب إلى صحتها .

(٢) وهي الصورة الثالثة المشار اليها في الحامش ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) أي وأول العلامة ما أفاده الشيخ قدس سره .

في الخلاف حرل الصورة الثالثة وقال :

إن المراد من قول الشيخ : وله الخيار في الثلاثة الأيام أن له

خيار الحيوان .

وهن العلامة الطباطبائي في مصابيح الجزم به (١) .
 وقواه (٢) بعض المعاصرين ، متصراً لهم بما في مفتاح الكرامة :
 من أنه ليس في الأدلة ما يخالفه ، اذ الغرر مندفع بتحديد الشرع ،
 وإن لم يعلم به المتعاقدان كخيار الحيوان الذي لا إشكال في صحة
 العقد مع الجهل به ، أو بمدته .

=راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٢٨
 عند قوله ١ وللشيخ رحمه الله قول : إنه يصح البيع ويكون الخيار
 الثلاثة الأيام ، ولا خيار له بعد ذلك .
 وهو محمول على ارادة خيار الحيوان .
 (١) أي بهذا القول : وهي الصورة الثانية المشار اليها في
 الهامش ص ٢٣٨ .

راجع (المصابيح كتاب البيع - الخيارات) .
 المصباح السادس عند قول (السيد بحر العلوم) قدس سره :
 ومال في الدروس اليه .
 وهو الأقوى ، للاجماع كما في الانتصار والخلاف والجواهر والغنية
 وللأخبار المرسلة في الخلاف .
 (٢) أي وقوى صاحب الجواهر قدس سره ، الصورة الثانية
 المشار اليها في الهامش ٢ ص ٢٣٧ .

راجع (الجواهر) الطبعة الحديثة الجزء ٣٣ ص ٣٤ .
 عند قوله : اذ الغرر مندفع بتحديد الشرع وان لم يعلم به المتعاقدان
 كخيار الحيوان الذي لا إشكال في صحة العقد مع الجهل به ، أو
 بمدته من الزمان .

وزاد في مفتاح الكرامة التعليل (١) . بأن الجهل يؤل الى العلم
الحاصل من الشرع .

وفيه (٢) ما تقدم في مسألة تعذر التسليم : من أن يوم الفرر
موضوع عرفي حكم فيه الشارع بالفساد .

(١) أي واضاف صاحب (مفتاح الكرامة) قدس سره :

على التعليل الذي أفاده الشيخ صاحب الجواهر :

من أن الفرر مندفع بتحديد الشارع :

بأن الجهل بمدة الخيار في خوار الشرط مآله إلى العلم بها الحاصل

هذا العلم من تحديد الشارع ، وتعيينه مدة الخيار .

فالجهل بالمدة لا يجعل البيع غريباً فلا يكون من مصاديقه .

(٢) أي وفيما أفاده صاحب الجواهر نظر وإشكال .

خلاصته إن الفرر موضوع عرفي يحكم به العرف في جميع مجالاته:

بمعنى أن تشخيص الفرر وتعريفه بيد العرف إيجاباً وصلباً ، ولا

يتم إلى الشارع .

فكل معاملة يراها العرف غريبة وحكم بها فهي غريبة .

وكل معاملة لا يراها العرف غريبة ولا يحكم بها فليست غريبة .

نعم الحكم بصحة المعاملة ، أو فسادها بيد الشارع .

ففي كل مجال من مجالات حكم العرف بالغريبة يحكم الشارع

بفساد المعاملة .

وفي كل مكان لم يحكم العرف بالغريبة لا يحكم الشارع بالغريبة .

وقد تقدم نظير هذا في شرائط العوضين في القسرة على تسليم

والتحديد (١) بالثلاثة تعبد شرعي لم يقصده المتعاقدان .
فإن ثبت بالدليل كان مخصصاً لعموم نفي الغرر ، وكان التحديد
تعديلاً .

= راجع (المكاسب) من طبعتنا الحديثة الجزء ١١ من ص ١١٨ -
إلى ص ١٢٨ .

و (للمحقق الاصفهاني) قدس سره في تعليقه على المكاسب
إشكال آخر على ما أفاده الشيخ صاحب الجواهر في تنظيره بخيار
الحيوان .

اليك خلاصته :

إن المراد من الغرر المنهي عنه هو كون الإقدام المعاملي أمراً غريباً
وليس المراد من الغرر هو الإقدام على الحكم الذي هي الثلاثة
الأيام في خيار الحيوان :

ففي صورة الجهل باصل الخيار في الحيوان ، أو في مدته لا يوجد
إقدام على معاملة غريبة من المتعاقدين ، لأن الحكم وهي الثلاثة الأيام
ليس من مقومات ما أقدم عليه المتعاقدان ، ولا من قيوده وحدوده .
فلا يوجد غرر في المعاملة لتعبد غريبة ، ومن مصاديقها .

بجائز ما نحن فيه : وهو خيار الشرط المجهولة مدته ، فإن
الخيار الذي أقدم المتعاقدان عليه موجباً لغريبة المعاملة :

ومن الواضح بطلان المعاملة إذا كانت غريبة :

فلا مجال لتصحيحها بتحديد الشارع وتعيينه مدة الخيار ، لعدم
ارتفاع الغرر عما أقدم عليه المتعاقدان .

(١) هذان منتمات الإشكال على ما أفاده صاحب الجواهر قدس سره =

نظير (١) التحديد الوارد في بعض الوصايا المبهمة .

= وخلصته أن تحديد الشارع مدة الخيار في صورة عدم تعيينها من قبل المتعاقدين بالثلاثة الأيام .

كما استلقت هذه المدة من التنظير بخيار الحيوان :

تعبد شرعي محض ، حيث لم يقصدها المتعاقدان .

فعلى فرض ثبوتها بدليل شرعي يكون هذا الدليل .

مخصصاً للعموم نفي الفرر الوارد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم

لا حرر في البيع ؛ بمعنى أن الفرر منتف إلى هذا المقدار من الزمن ؛

وهي الثلاثة الأيام ، وما زاد عنها يكون غرراً .

(١) تنظير لكون التحديد بذلك المقدار من الزمن تعبداً شرعياً .

وخلصته إن هذا التحديد مثل التحديد من الشارع في الوصايا

المبهمة في قول الموصي :

أعطوا فلاناً جزءاً ، أو سهماً من مالي .

أو أعطوا فلاناً صدماً .

أو أعطوا فلاناً شيئاً .

فحمل الجزء على العشر كما في بعض الروايات ؛ وهي حسنة

أبان بن تغلب .

أو على السبع كما في صحيحة البزطي :

وحمل السهم على الثمن كما في حسنة صفوان .

أو حمله على السدس كما في الحديث المروي عن الرسول الأعظم

صلى الله عليه وآله وسلم .

وحمل الشيء على السدس أجمعاً وبلا خلاف ؛

أو يكون (١) حكماً شرعياً ثبت في موضع خاص .
وهو إهمال مدة الخيار .

والحاصل (٢) أن الدعوى في تخصيص أدلة نفى الغرر ، لا في تخصيصها .

= تحديد من الشارع .

فكما أن هذا التحديد في أمثال هذه الوصايا المبهمة تحديد تعبدى شرعى .

كذلك التحديد فيما نحن فيه تحديد شرعى تعبدى .
راجع حول الأحاديث في الوصايا المبهمة .

(وسائل الشريعة) الجزء ١٣ - من ص ٤٤٢ إلى ص ٤٤٧ الباب ٥٤ الأحاديث .

ومن ص ٤٤٨ إلى ص ٤٥٠ الباب ٥٥ الأحاديث .

ومن ص ٤٥٠ إلى ص ٤٥١ الباب ٥٦ الأحاديث .

وراجع (اللمعة الدمشقية) من طبعتنا الحديثة الجزء ٥ ص

٣٣ - ٣٤ .

(١) أي أو يكون ثبوت الخيار في اشتراط الخيار في مدة غير

معلومة المقدار حكماً شرعياً ثبت في موضوع خاص :

وهو اشتراط الخيار في مدة مجهولة المقدار ، لكنه قد أهمل

الشارع في مثل هذا الخيار مدته ومقداره .

بعبارة أخرى أن الشارع أثبت للمتعاقدين الخيار فقط ، من دون

تعيينه مقداره .

(٢) أي خلاصة الكلام وجوهره في خيار الشرط المجهولة مدته =

والانصاف (١) أن ما ذكرنا : من حكاية الأخبار ، ونقل الاجماع لا ينهض لتخصيص قاعدة الفرر ، لأن (٢) الظاهر بقريته عدم تعرض

= ان النزاع في وجود مخصص لأدلة نفي الفرر التي هي كبرى كلية كما عرفت في حديث نفي الفرر فإن ثبت دليل ومخصص لهذه الكبرى الكلية .

فلا شك في تخصيص تلك الأدلة ، وهروج مثل هذا الشرط من تحت تلك الكبرى الكلية ، وأن هذا الفرد ليس من مصاديقها وصغرياتها .

وليس النزاع في تخصيص تلك الأدلة ، ليكون خروج هذا الفرد خروجاً موضوعياً .

(١) هذه نظرية الشيخ قدس سره حول خيار الشرط الذي ذكرت المدة فيه بمجهولة ، والرد على الأخبار المدعاة في الخلاف .
وخلصتها إن الأخبار التي ادعاها الشيخ قدس سره في الخلاف بقوله : دليلنا اجماع الفرقة وأخبارهم .

وقد أشرنا إلى هذه الحكاية في الهامش ٥ ص ٢٤٨ .
وأن الاجماع الذي ادعاه الأعلام قدس الله أسرارهم ونقله عنهم هنا في ص ٢٤٨ بقوله ١

وعن الانتصار والغنية والجواهر الاجماع عليه :
لا ينهضان ولا يقاومان لتخصيص تلك الكبرى الكلية .

(٢) دليل لعدم النهوض .

وخلصته إن الأخبار التي ادعاها الشيخ في الخلاف لا أثر منها في كتابه : (الاستبصار والتلهيب) الذين وضعا لا بداع الأخبار ، =

الشيخ للذكر شيء من هذه الأخبار في كتابه الموضوعين لإبداع الأخبار ١

أنه (١) هول في هذه الدعوى على اجتهاده في دلالة الأخبار الواردة في شرط الحيوان .

ولا ريب (٢) أن الاجماعات المحكية إنما تجبر قصور السند المرسل المتضحة دلالاته ، أو القاصرة دلالاته .

= وثبتها فيهما .

وكذلك لا يوجد أثر منها في بقية المصادر الموضوعية لإبداع الأحاديث .

(١) قوجه من شيخنا الانصاري لما ادعاه الشيخ قدس سرهما في الخلاف : من الأخبار الدالة على صحة شرط الخيار بمدة .

وخلاصته إن الشيخ قدس سره اعتمد على هذه الدعوى باجتهاده حيث اجتهد في صحة الشرط المذكور واستنبط بالأخبار الواردة في خيار الحيوان ، فإن قوله عليه السلام :

الشرط في الحيوان ثلاثة أيام للمشتري اشترط أو لم يشترط .
يدل بالمحموى على أن الشرط في غيره ثلاثة أيام ، مع اشتراط الخيار وإن لم تشرط الثلاثة .

فن هنا اجتهد واستنبط على أن مدة الخيار في خيار الشرط المجهولة الثلاثة الأيام .

(٢) رد على الاجماعات المنقولة المدعاة أنها تجبر الأخبار المرسله وخلاصته إن الاجماع المحكي إنما تجبر قصور السند إذا كانت دلالاته متضحة ، أو قاصرة .

لا المرسل المجهول العين المحتمل لعدم الدلالة رأساً .
 فالتعويل حينئذ (١) على نفس الجابر .
 ولا حاجة الى ضم المنجبر (٢) ، اذ نعلم (٣) اجمالاً أن المجمعين .
 اعتمدوا على دلالات اجتهادية استلبطوها من الأخبار .
 ولا ريب (٤) أن المستند غالباً في اجماعات القاضي وابن زهرة
 اجماع السند في الانتصار :

= وأما إذا كان الخبر المرسل مجهول العين والاثر في الكتب الموضوعة
 لتدوين الأحاديث وإيداعها فيها .
 فلا مجال حينئذ للتعويل عليها .
 بل الاعتماد حينئذ على نفس الجابر : وهو الاجماع ، لا المنجبر
 الذي هي الأخبار المدعاة في الخلاف ، والتي لا عين لها ولا أثر في
 مظانها : وهي الكتب الموضوعة لتدوين الأحاديث .
 (١) أي حين أن كان الخبر المرسل مجهول العين والاثر .
 (٢) وهو الخبر المرسل المجهول العين والاثر كما فيما نحن فيه .
 (٣) تعليل لعدم الاحتياج إلى ضم المنجبر إذا كان .
 الخبر المرسل مجهول العين والاثر .
 بل التعليل على نفس الجابر .
 وقد هرفت التخليل في الهامش ١ ص ٢٥٦ عند قولنا : وبخلاصته
 إن الشيخ .

(٤) هذا رد على الاجماع المدهى .
 بعد أن أفاد شيخنا الانصاري قدس سره أن التعويل على الجابر
 الذي هو الاجماع .

نعم (١) قد روي في كتب العامة أن (٢) حنان بن منقذ .

لا على المنجبر الذي هي الأخبار المدعاة .
 أراد أن يهدم كهان الاجماع المدعى من قبل القاضي ابن البراج ،
 وابن زهرة بعد أن أفاد أن الاعتماد على هذا الجابر: وهو الاجماع .
 وخلاصته إنه كهف يمكن الركون والاعتماد على مثل هذا الاجماع
 الذي مدركه ومستنده اجماع السيد قدس سره ٢ .
 (١) استدراكهما أفاده : من عدم وجود خبر في كتبنا الموضوعة
 لايداع الأحاديث فيها .

وخلاصته إنه لا يوجد من طرقنا المروية عن (أئمة أهل البيت)
 صلوات الله عليهم أجمعين عين ولا أثر من الأخبار المدعاة في الخلاف
 وأما من طرق (علماء أخواننا السنة) فيوجد حديث مختلف في
 نقله : من حيث المخاطب والألفاظ .

(٢) هذا هو الحديث المروي في كتب (علماء أخواننا السنة)
 ذكره البخاري في صحيحه هكذا :
 عن ابن عمر أن رجلاً ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه يخدع
 في البيوع ،

فقال : إذا بايعت فقل : لا خلافة .

راجع (صحيح البخاري) الجزء ٢ ص ١٣ . مطبعة دار إحياء
 الكتب العربية .

وفي صحيح مسلم هكذا :

عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول :

ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه يخدع في البيوع =

.....

- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ١

من بايعت فقل : لا خلافة .

فكان إذا بايع يقول : لا خلافة .

راجع (صحيح مسلم) الجزء ٥ ص ١١ . مطبوعات مكتبة ، ومطبعة

محمد علي صبيح وأولاده .

وفي كنز العمال هكذا :

إذا بايعت فقل : لا خلافة .

راجع (كنز العمال) الجزء ٤ ص ٣٣ الفرع ٣ في الخداع والغش

الطبعة الثانية مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (هند حيدرآباد دكن)

عام الطباعة ١٣١٣ الهجري .

وفي (أسد الغابة) هكذا :

منقلد بن عمرو بن عطية بن خنساء بن مبدول بن عمرو بن غنم بن

مازن بن النجار الانصاري الخزرجي ، له صحبة وهر جسد محمد بن

يحيى بن حبان .

وكان قد أصابته ضربة في رأسه فتغير لسانه وعقله .

فكان يخدع في البيع ، وكان لا يدع التجارة .

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إذا ابتعت شيئاً فقل : لا خلافة .

وجعل له الخمار في كل سلعة يشترى بها ثلاث لبال .

راجع (أسد الغابة) الجزء ٤ ص ٤٢٠ - ٤٢١ طباعة أوفسييت

(طهران) مطبعة اسلامية : =

كان يخضع في البيع ، لشجرة اصابته في رأسه فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

إذا بيعت فقل : لا خلافة ، واجعل له الخيار ثلاثاً .

وفي رواية (١) : ولك الخيار ثلاثاً .

والخلافة (٢) الخديعة .

= وذكرها العلامة قدس سره في التذكرة هكذا :

وعن ابن عمر أن حبان بن منقلد اصابته آمة (١) في رأسه فكان يخضع في البيع فقال صلى الله عليه وآله وسلم له :

(إذا بايعت فقل : لا خلافة) ، وجعل له الخيار ثلاثة أيام .

راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧ ص ٣٢٦ .

وكلمة (حبان) اختلف في ضبطها .

فقبل : حنان بالنون كما في التذكرة في النسخ الحجرية .

وقيل : حيان بالياء كما في بعض النسخ .

وقيل : حبان بالياء وهو الأصح كما صححناه في التذكرة .

(١) هذا هو النقل الثاني .

(٢) بكسر الخاء واللام الخفيفة :

معناه : الخديعة باللسان بالقول اللطيف .

(١) آمة شجرة تحدث في الرأس .

وكلمة شج بفتح الشين والجهوم المشددة المفتوحة .

جمعها شجان بكسر الشين مشتقة من شج يشج من باب نصر ينصر :

وهي جرح يحصل في الرأس بواسطة الضرب . =

وفي دلالتها (١) فضلاً عن سندهما (٢) ما لا يخفى .
وجبرهما (٣) بالاجامعات كما ترى .

= وهي من باب قتل يقتل : ومن باب ضرب يضرب .
يقال : خلبه أي خدعه .

اسم الفاعل من هذه المادة خلوب وزان رسول .
(١) أي وفي دلالة هاتين الروايتين المرويتين عن طرق (علماء
أخواننا السنة) حل المدعى إشكال .
فضلاً عن سندهما .

أما عدم دلالتها حل المدعى فكما أفاده العلامة قدس سره في
التذكرة بقوله :

لا خلافة عبارة في الشرع عن اشتراط الخيار ثلاثاً اذا اطلقها
هالين بمعناها كان كالتصريح بالخيار .

لأن الحديث يدل على ثبوت الخيار ثلاثة أيام لمن يخدع في البيع ،
وكلامنا في اشتراط الخيار في مدة لا يعلم مداها لا في الخديعة .
بالإضافة إلى أنه صلى الله عليه وآله وسلم حين لمن يخدع ثلاثة
أيام .

والمدعى اشتراط الخيار في مدة مجهولة لا يعلم مداها .
فبين الدليل والمدعى تناف .

(٢) هذا وجه النظر في سند الحديثين .
وخلاصته إن سند الحديثين ضعيف لا يمكن الاعتماد عليهما ، والركون
إليهما ، لجهالة سند رواة الحديثين .

(٣) أي وجبر ضعف الحديثين المشار إليهما في الهامش من ص ٢٦٠ =

إذ (١) التعويل عليها مع ذهاب المتأخرين إلى خلافها في الخروج عن قاعدة الغرر مشكل ، بل غير صحيح .
 فالقول (٢) بالبطلان لا يخلو عن قوة .
 ثم إنه ربما يقال ببطلان الشرط (٣) دون العقد .
 ولعله (٤) مبني على أن فساد الشرط لا يوجب فساد العقد .

— بالاجتماعات المنقولة : أضعف من ضعف أصل الحديثين .

(١) تعليل لأضعفية جبر الاجتماعات ضعف منذ الحديثين .
 وخلاصته إن الاعتماد على هذه الاجتماعات المنقولة مع أن المتأخرين من الأعلام كالعلامة ومن بعده قدس الله أسرارهم :
 ذهبوا إلى خلاف العمل بهذه الاجتماعات ، لأن العمل بها مستلزم للخروج عن العمل بالقاعدة الكلية المسلمة وهي : لا حرر في البيع .
 فرفع اليد عن هذه الكبرى الكلية المسلمة .
 والعمل بهذه الاجتماعات المنقولة الموهونة .
 كتشبت الفريق بكل حشيش ، ولذا قال شيخنا الانصاري قدس سره
 بل غير صحيح ، اي الاعتماد على الاجتماعات الموهونة ، ورفع اليد
 عن الكبرى الكلية غير صحيح .

(٢) هذه نظرية الشيخ الانصاري قدس سره حول مثل هذا الشرط
 أي القول ببطلان مثل هذا العقد الذي اشترط فيه الخسار مدة
 مجهولة لا يعرف مداها : غير بعيد .

(٣) بمعنى عدم الخيار لهما ، أو لاحدهما حسب الشرط .
 وأما اليبع فصحيح باق على حكمه الوضعي الذي هي الصحة ،
 (٤) أي القول بفساد الشرط ، دون فساد اصل البيع .

وفيه (١) أن هذا على القول به فيما إذا لم يوجب الشرط فساداً في أصل البيع كما (٢) فيما نحن فيه ، حيث إن جهالة الشرط توجب كون البيع هربياً .

والا (٣) فالمتجه فساد البيع ، ولو لم نقل بسرابة الفساد من الشرط إلى المشروط .

وسيجيء تمام الكلام في مسألة الشروط .

(١) أي في هذا المعنى نظر وإشكال من جهتين :

(الأولى) : أنه لا نقول بكون فساد الشرط لا يوجب فساد العقد ، بل يفسده .

وعلى فرض القول به إنما يصح لو لم يلزم من الشرط الفاسد فساد في أصل البيع .

وأما إذا أوجب ذلك كما فيما نحن فيه ، حيث إن الجهالة بالشرط توجب كون البيع هربياً .

كما عرفت في الهامش ١ من هذه الصفحة .

(٢) مثال لما يوجب فساد الشرط فساداً في أصل البيع :

وقد عرفته في الهامش ١ من هذه الصفحة .

(٣) أي وإن لم نقل : إن فساد الشرط لا يوجب فساد أصل

البيع .

(مسألة) (١) :

مبدأ هذا الخيار (٢) من حين العقد ، لأنه (٣) المتبادر من الاطلاق ولو كان زمان الخيار منفصلاً كان مبدؤه أول جزء من ذلك الزمان .

فلو (٤) شرط خيار الغد كان مبدؤه من طلوع فجر الغد فيجوز جعل مبدئه .

-
- (١) أي المسألة الثالثة من المسائل السبع التي ذكرناها في الهامش ص ٢٣٤ بقولنا : وهي سبعة .
- (٢) أي خيار الشرط .
- (٣) أي حين العقد هو المتبادر من اطلاق الألفاظ المستعملة في خيار الشرط .
- (٤) الغاء تفريع على ما أفاده : من أن الخيار لو كان منفصلاً يكون مبدؤه أول جزء من ذلك الزمان .
- وخلاصته إنه لو قال أحد المتبايعين ، أو كلاهما :
- بعت على أن يكون لي الخيار ، أو لكليتنا من بداية محرم الحرام عام ١٤٠٦ ، وكان المبيع حيواناً ، وقد جعلنا خيارهما في الغد .
- كان مبدأ هذا الخيار من أول جزء من طلوع الفجر بعد أن انقضى خيار الحيوان وهي الثلاثة الأيام ، بناءً على أن مبدأ خيار الحيوان من حين العقد .

من (١) انقضاء خيار الحيوان، بناءً (٢) على أن مبدأ من حين العقد ولو جعل مبدأه (٣) من حين التفرق بطل ، لإدائه (٤) إلى جهالة مدة الخيار .

وعن الشيخ والحلي أن مبدأه (٥) من حين التفرق .
وقد تقدم (٦) عن الشيخ وجهه .

(١) أي مبدأ خيار الغد في خيار الشرط :

(٢) تعليل لكون مبدأ خيار الغد في شرط الخيار من انقضاء مدة خيار الحيوان .

وخلصته إن جعل مبدأ خيار الغد بعد مدة انقضاء خيار الحيوان مبني على كون خيار الحيوان من حين العقد :

(٣) أي وأما بناءً على جعل مبدأ خيار الحيوان من حين التفرق كما أفاده شيخ الطائفة أعلى الله مقامه فالشرط باطل .

(٤) تعليل لبطلان الشرط على الجعل المذكور .

وخلصته إن لازم هذا البناء هو الجهل بمدة الخيار المجهول بالشرط المذكور ، إذ لا يعرف متى يحصل افتراق المجلس .

فلربما يحصل في مدة وجيزة .

ولربما يحصل في مدة طويلة .

إذاً تكون المدة مجهولة ، وقد عرفت معنى أنه لا بد من تعيين

المدة في خيار الشرط عند قوله في ص ٢٣٧ :

لعم بشرط تعيين المدة .

(٥) أي مبدأ خيار الشرط .

(٦) أي وقد تقدم عن الشيخ دليل مبدأ خيار الشرط من أنه من حين =

مع (١) عدم تماميته .

نعم (٢) يمكن أن يقال هنا : إن المتبادر من جعل الخيار جملة له في زمان لو لا الخيار لزم العقد ، كما (٣) أشار إليه في السرائر . لكن (٤) لو تم هذا لاقتضى كونه في الحيوان من حين انقضاء

= التفرق عند نقل شيخنا الانصاري عنه في ص ١٣٧ بقوله : قال في المبسوط : الأولى أن يقال : إنه يعني خيار الشرط يثبت من حين التفرق ، لأن الخيار يدخل اذا ثبت العقد ، والعقد لم يثبت قبل التفرق .

(١) أي وتقدم الرد أيضاً على مقالة الشيخ ، وأن دليله غير تام في ص ١٣٨ عند قوله : وهذه الدهوى لم نعرفها .

(٢) استدراك عما أفاده قدس سره في صدر المسألة في ص ٢٦٤ عند قوله : مبدأ هذا الخيار من حين العقد ، لأنه المتبادر .

وخلاصته إنه من الممكن أن يقال : إن مبدأ خيار الشرط من حين التفرق ، لأن المتبادر من جعل خيار الشرط هو جعله في زمان لو لا هذا الخيار لكان العقد لازماً ، فالخيار هذا جعل العقد متزلاً ، فإن العقد بعد انقضاء المجلس ، وانقراض الملباهين عنه يصير لازماً فثبوت الخيار لا يكون إلا بعد مضي خيار المجلس .

ومن الواضح أن المضي لا يتحقق خارجاً إلا بعد الافتراق .

إذا صح جعل مبدأ خيار الشرط من حين الافتراق عن المجلس .

(٣) أي كما أشار إلى أن مبدأ خيار الشرط من حين الافتراق ابن

ادريس قدس سره في كتابه السرائر .

(٤) خلاصة هذا الكلام إنه بناءً على أن مبدأ خيار الشرط من =

الثلاثة ، مع أن هذا (.) إنما يتم مع العلم بثبوت خيار المجلس .
ولا فم الجهل به لا يقصد إلا الجمل من حين العقد .
بل (٢) الحكم بثبوت من حين التفرق حكم على المتعاقدين .
بخلاف قصدهما .

= حين الافتراق يازم أن يكون مبدأ الخيار في المبيع اذا كان حيواناً
بعد مضي مدة خيار الحيوان ، لا من حين الافتراق عن مجلس البيع
لأن مدة خيار الحيوان مجعولة من قبل الشارع فهو حق للمشتري فلا بد
من مضيئه ، فالعقد لا يكون في خلال هذه المدة لازماً .
وأما خيار الشرط فجهول من قبل المتعاقدين ، أو من أحدهما
فوقته يكون من حين مضي خيار الحيوان .

(١) أي القول بكون مبدأ خيار الشرط من حين الافتراق .
هذا إشكال آخر على القول بأن مبدأ خيار الشرط من حين
الافتراق .

وخلصته إن القول بذلك متوقف على علم المتعاقدين بثبوت خيار
المجلس لها حتى تتحقق مبدئية خيار الشرط من حين الافتراق ، ويمكن
صدقه في الخارج .
وأما في صورة جهلها به فلا يقصد الخيار إلا جعله من حين
العقد لا غير .

(٢) أي بل حكم المقيمه بثبوت خيار الشرط للمتعاقدين حكم على
ضررها ، وعلى خلاف قصدهما ، لأن قصدهما مع الجهل بثبوت خيار
المجلس لها هو ثبوت الخيار لها من حين العقد .
فيلزم حينئذ وقوع ما لم يقصد ، وعدم وقوع ما قصد . =

(مسألة (١) :

يصح جعل الخيار لاجنبي .

قال في التذكرة :

لو باع العبد وشرط الخيار للعبد صح البيع والشرط عندنا معاً (٢)

وحكي عنه (٣) الاجماع في الاجنبي (٤) .

قال (٥) : لأن العبد بمنزلة الاجنبي .

— أي ما قصد لم يقع ، وما وقع لم يقصد .

(١) أي المسألة الرابعة من المسائل السبع التي ذكرناها في الهامش

٥ ص ٢٣٤ بقولنا : وهي سبعة .

(٢) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧

ص ٣٣٦ .

عند قوله قدس سره : الناسخ لو باع عبداً وشرط الخيار .

(٣) أي من العلامة قدس سره .

(٤) راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة الجزء ٧

ص ٣٣٤ .

عند قوله :

وهل يجوز جعل الخيار للاجنبي ؟ ،

ذهب علمائنا اجمع إلى جوازه ، وأنه يصح البيع والشرط .

(٥) أي العلامة راجع (تذكرة الفقهاء) من طبعتنا الحديثة

الجزء ٧ . ص ٣٣٦ عند قوله قدس سره : لأن العبد بمنزلة الاجنبي .

ولو جعل الخيار لمتعدد كان كل منهم ذا خيار .
 فان اختلفوا في الفسخ والاجازة (١) قدم الفاسخ ، لأن مرجع
 الاجازة إلى اسقاط خيار المجيز خاصة .
 بخلاف ما لو وكل جماعة في الخيار ، فإن النافذ هو تصرف السابق
 لفوات محل الوكالة بعد ذلك (٢) .
 وعن الوسيلة أنه اذا كان الخيار لهما واجتمعا على فسخ ، أو امضاء
 نفذ (٣) .
 وإن لم يجتمعا (٤) بطل .
 وإن كان (٥) لغيرهما ورضي نفذ البيع .
 وإن لم يرض (٦) ،

(١) بأن أراد احدهما الفسخ ، والآخر الاجازة ؛ بأن يمضي العقد .
 (٢) أي بعد تصرف السابق لم يبق مجال لوكالة الآخر .
 (٣) أي نفذ ومضى ما فسخه المتعاقدان ، أو امضاه مجتمعين ؛
 (٤) أي المتعاقدان لو لم يجتمعا على الفسخ ، أو الامضاء بطل ما
 عمله أحد المتعاقدين بالاستقلال ، وبدون حضور الآخر ، لأن البطلان
 هو مقتضى اشتراط الخيار لهما مجتمعين .
 (٥) أي وإن كان الخيار لغير المتعاقدين وقد رضي بهذا الخيار
 المجهول له من قبل المتعاقدين فقد نفذ البيع ومضى .
 (٦) أي وإن لم يرض غير المتعاقدين الذي جعل له الخيار من
 قبلها فللمشتري فسخ العقد ، أو أمضاؤه .
 وخيار المتاع الذي هو المشتري إنما جاء له من قبل تأخير الشرط
 حيث إن الاجنبي لم يرض بالخيار الذي جعله المتعاقدان ، أو احدهما له

كان المبتاع (١) بالخيار بين الفسخ والامضاء ، انتهى (٢) .
وفي الدروس يجوز اشراطه (٣) لاجنبي منفرداً ، ولا اعتراض
عليه (٤) .

ومعها (٥) ، أو مع (٦) أحدهما .
ولو خولف (٧) أمكن اعتبار فعله .

(١) وهو المشتري كما عرفت آنفاً .
(٢) أي ما ذكرناه عن الوسيلة في هذا المقام .
(٣) أي اشراط خ-ار الشرط لاجنبي من قبل المتعاقدين ، أو
أحدهما .

(٤) أي ولا اعتراض للمتعاقدين ، ولا لأحدهما على الاجنبي
الذي جعل له الخيار من قبلهما : أو من أحدهما في تصرفاته التي جاءت
له من قبل الخيار ، سواء أكانت تصرفاته في النفوذ والامضاء أم
في الفسخ .

(٥) أي ويجوز جعل الخيار للاجنبي من المتعاقدين منضمّاً معها .
(٦) أي ويجوز جعل الخيار للاجنبي من أحد المتعاقدين منضمّاً معه .
(٧) هذا من متممات كلام الشهيد قدس سره في الدروس .
وخلاصة ما أفاده : إنه في صورة مخالفة المتعاقدين ، أو أحدهما
بأن اجاز الاجنبي العقد ، والمتعاقدان امضياه .
أو فسخ الاجنبي العقد والمتعاقدان فسخاه ؛
يمكن أن يكون الاعتبار والملاك بفعل الاجنبي :
بمعنى أن اجازته ، أو امضاه نافذان .
ولا اعتبار بفسخ المتعاقدين لو اجاز الاجنبي .

والا (١) لم يكن للذكره فائدة ، انتهى (٢) .
أقول (٣) : ولولم يمح فسخ الاجنبي مع اجازته والمفروض عدم
مضي اجازته مع فسخه ؛
لم يكن للذكر الاجنبي فائدة .

= وكذا لا اعتبار باجازتهما لو فسخ الاجنبي .
فالناطق في الفسخ والامضاء هو فعل الاجنبي واختياره .
(١) أي ولو لم يكن المالك والاعتبار بلعل شخص الاجنبي واختياره
فلا فائدة في جعل الخيار له في متن العقد .
بل يعد هذا الجعل سخريه واستهزاء .
(٢) أي لما أفاده شيخنا الشهيد في هذا المقام في الدروس .
(٣) تأييد من شيخنا الانصاري لما أفاده شيخنا الشهيد قدس سرهما :
من لغوية جعل الخيار للاجنبي او لم يكن المسخه ، أو امضائه
وقع واعتبار في الخارج .
وخلاصة التأييد إنه لو كان تأثير فسخ الأجنبي متوقفاً على فسخ
الجاعل ، واجازته متوقفة على اجازة الجاعل ؛
إذا يلزم كون الجعل لغواً ، وعيباً ، سواءً أكان هذا الجعل
للاجنبي بعنوان التمليك ، أو التوكيل ، لأن الاول مقتضى كون
الاجنبي ذا حق فهو مستقل في فسخ العقد ، أو اجازته ، من دون
الناطقها على فسخ الجاعل ، أو اجازته .
والثاني مقتضى استقلاله في التصرف ، فلا معنى لتوقف فسخه
على فسخه ، واجازة موكله ، لأن لازم هذا التوقف وماله إلى عدم
سلطنة للاجنبي بعد أن جعل المتعاقدان ، أو احدهما له تلك السلطنة =

ثم إنه ذكر غير واحد أن الاجنبي براعي المصلحة للجامل .
ولعله (١) لتبادره من الاطلاق ، وإلا (٢) فمقتضى التحكيم نفوذ
حكمه على الجامل من دون ملاحظة مصلحة .
فتعليل (٣) وجوب مراعاة الأصلح : بكونه أميناً .
لا يخلو عن نظر هـ

= في الفسخ والامضاء .

(١) أي ولعل ما ذكره غير واحد من الفقهاء : من أن الاجنبي
لا بد من مراعاة المصلحة للجامل عند جعل الجامل الخيار له .
إنما هو لأجل تبادر المصلحة من اطلاق كلام المتعاقدين عند ما
يجعلان له الخيار ، لأن الجامل أو أراد عدم المصلحة فيما جعل له
الخيار قبلها لقيده خياره بعدم ارادة مراعاة المصلحة .
فما لم يقيد بذلك يعلم منه تبادر مراعاة المصلحة هـ
(٢) أي ولو لا تبادر الاطلاق من كلام المتعاقدين لكان مقتضى
جعل الخيار من قبلها للاجنبي ، وتحكيمها له نفوذ حكم للاجنبي
مطلقاً ، سواء أكانت هناك مصلحة أم لا .
(٣) الفاء تفريع على ما أفاده قدس سره : من أن مقتضى التحكيم
نفوذ حكمه أي ففي ضوء ما ذكرنا فتعليل بعض الأعلام وجوب
مراعاة الأصلح : بأن الاجنبي أمين فلا بد له من أن براعي الأصلحية
لأن عدم مراعاة الأصلحية مناف للأمانة :
لا يخلو عن نظر وإشكال ، لأن المطلوب من الاجنبي عندما يجعل
له الخيار أن لا يضر المتعاقدين في أصل المصلحة .
وأما الأصلحية فليست مطلوبة منه ، إذ الأصلحية لو كانت مطلوبة . =

ثم إنه ربما يتخيل أن اشتراط الخيار للاجنبي مخالف للمشروع.
 لظراً إلى أن الثابت في الشرع صحة الفسخ بالتفاسخ (١).
 أو بدخول (٢) الخيار بالاصل كخبري المجلس والشرط .
 أو (٣) بالعارض كخيار الفسخ برد الثمن لفص المتعاقدين .

= لكان المتعاقدان يذكرانه له عند ما جعلاه له الخيار .
 (١) والتفاسخ لا يتصور إلا في المتعاقدين ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم .

اليهان بالخيار والاجنبى ليس ببائع حتى يثبت له الخيار ، ثم يتحقق له التفاسخ فهو اجنبى عن العقد والوفاء به .
 (٢) هذا من تنمة كلمات القائل بأن اشتراط الخيار للاجنبي مخالف للمشروع .

وخلاصتها إن ثبوت الخيار إما بالاصل كحق خيار المجلس ، وحق خيار الشرط فيما اذا شرط المتعاقدان . أو أحدهما في من العقد أن للاجنبي حق الفسخ ، أو الامضاء متى شاء وأراد من بداية اجراء الصيغة إلى مدة أشهر .

فهذا الخيار ثابت بالاصل أي باصل العقد .
 (٣) هذا من تنمة كلام القائل بأن اشتراط الخيار للاجنبي مخالف للمشروع ،

وخلاصتها إن ثبوت الخيار إما بالعارض كما في رد البائع الثمن ، فإنه يحصل به الخيار للمشتري ، ولا يحصل له قبل الرد .
 وسيجيء قريباً شرح هذا مفصلاً عند ما يذكر قدس سره أول الوجوه من الوجوه الخمسة الآتية لبيع الخيار . =

وهو (١) ضعيف: لمنع اعتبار كون الفسخ من أحد المتعاقدين شرعاً وعقلاً بل . المعتبر فيه تعلق حق الفاسخ بالعقد ، أو بالعين ، وإن كان أجنبياً .

فحينئذ يجوز للمتبايعين اشتراط حق للاجنبي في العقد ، وسيجيء (٢) نظيره في ارث الزوجة للخيار ، مع عدم ارثها من العين .

= فالحاصل أن منشأ الخيار عند هذا المتخيل أحد الامور الثلاثة :
(الاول) : التماسخ وهو لا يتصور إلا في حق المتعاقدين ، لا الاجنبي .

(الثاني) : الاصل كما في خياري الشرط والمجلس .

(الثالث) : العارض كما في رد الثمن بالعارض .

(١) رد منه قدس سره على ما أفاده المتخيل .

وحاصله إننا نمنع اعتبار الفسخ من المتعاقدين ، أو من أحدهما :

لعدم وجود دليل عليه شرعاً وعقلاً :

بل الاعتبار في الفسخ بتعلق حق الفاسخ به إما بالعقد ، أو بالعين وإن كان الفاسخ أجنبياً ، فعليه يصح للمتعاقدين اشتراط حق الخيار في متن العقد للاجنبي .

(٢) أي وسيجيء نظير هذا الخيار في خيار الزوجة بالارث .

وحاصل التنظير أنه لو اشترى رجل ارضاً وجعل لنفسه الخيار ،

ولم يعمل في حياته حتى مات ، وله زوجة .

فالخيار ينتقل إلى زوجته بالارث ، بناءً على القاعدة المسلمة :

ما تركه الميت : من مالٍ ، أو حق فهو لوارثه . =

(مسألة) (١) :

يجوز لها (٢) اشترط الاستثمار (٣) : بأن يستأمر المشروط عليه الاجنبي في أمر العقد فيأتمر بأمره ، أو بأن يأتمره اذا أمره ابتداءً .

- ومن جملة ما تركه الخيار ، لأله من الحقوق ، ومن جملة الوراثة الزوجية .

مع أنها لا ترث من العقار وعينها .

فكما أن خيار الزوجة بالارث هنا صحيح .

كذلك خيار الاجنبي باشرط المتعاقدين في متن العقد صحيح .

(١) أي المسألة الخامسة من المسائل السبع التي ذكرناها في

المشمس ٥ ص ٢٣٤ بقولنا : وهي سبعة .

(٢) أي للمتعاقدين .

(٣) مصدر باب الاستفعال من استأمر يستأمر .

معناه المؤامرة من المتعاقدين ، أو أحدهما .

بأن يشترط ، أو أحدهما استثمار من سمياه وهيئاه في الرجوع إلى

أمره مدة معينة مضبوطة .

فيلزم العقد حينئذ من ناحية المتعاقدين ، وليس لها حق الفسخ ما

دام لم يحكم الذي عيناه في ذلك الشيء على امضائه ، أو فسخه .

فإن أمر بالفسخ جاز للمشروط له استثماره الفسخ ، فإن الشرط هو

الرجوع إلى ما أمره المستأثر بالفتح .

وليس لذلك الثالث التدخل في أصل العقد بنفسه . -

وعلى الاول (١) فإن فسخ الشروط عليه من دون استثمار لم ينقل (٢) .

ولو استأمره (٣) فإن أمره (٤) بالاجازة لم يكن له الفسخ قطعاً اذ (٥) الغرض من الشرط .

= بل له حسب الشرط أن يأمر الذي جعل له حق الفسخ ، أو الامضاء : وهو المتعاقدان ، أو احدهما ، فللمستأمر بالفتح الامر والنهي خاصة .

وبما أن هذا الامر لا يلتزم العمل به ، فلذلك يجوز للأمر الامتثال ، أو الرفض .

ثم إن أمره بالالتزام لم يكن للمستأمر بالكسر الفسخ قطعاً ، وان كان الفسخ أصلح : عملاً بالشرط ، حيث كان الشرط هو الرجوع إلى أمره والمفروض أنه أمر بالالتزام ، ولا موجب وراء ذلك .
لائبات حق الفسخ للمتبايعين ، أو احدهما أصلاً .
هذه خلاصة معنى الاستثمار .

(١) وهو استثمار الشروط عليه الاجنبي في أمر العقد ويأمر بأمره .

(٢) أي ما فسخه الشروط عليه من دون استثمار .

(٣) أي استأمر الشروط عليه الاجنبي : بأن طلب منه الامر .

(٤) أي فإن أمر المستأمر بالفتح المستأمر بالكسر باجازة .

العقد فليس للمستأمر بالكسر فسخ العقد حينئذ .

(٥) تعليل لعدم حق الفسخ للمستأمر بالكسر بهد أمر المستأمر

بالفتح بالاجازة .

ليس مجرد الاستثمار ، بل الالتزام بأمره ، مع (١) أنه لو كان الغرض مجرد ذلك لم يوجب ذلك أيضاً ملك الفسخ ، وإن (٢) أمره بالفسخ لم يجب عليه الفسخ .

بل غاية الأمر ملك الفسخ حينئذ ، اذ لا معنى لوجوب الفسخ عليه .

أما (٣) مع عدم رضا .

= وخلاصته إن فائدة شرط الاستثمار ليست منحصرة في الاستثمار فقط ، بل بالاضافة إلى ذلك هو الالتزام بما يأمره المستثمر بالفتح .

(١) تنازل من شيخنا الانصاري قدس سره عما أفاده .
من عدم انحصار الغرض من شرط الاستثمار هو الاستثمار لا غير .
وخلاصته إنه مع التنازل ، والقول بعدم غرض آخر يترتب على الاستثمار ، بل الغاية هو مجرد الاستثمار .

نقول إن مجرد الاستثمار لا يوجب تملك المستثمر بالكسر فسخ العقد ، لأن أمر المستثمر بالفتح المستثمر بالكسر بالاجازة هو الالتزام فحينئذ يكون العقد لازماً .

بالاضافة إلى أن اللزوم هي طبيعة العقد ومقتضاه .
ولا يعدل عن هذه الطبيعة والاقتضاء إلا بما يوجب فسخ العقد :
(٢) أي وإن أمر المستثمر بالفتح المستثمر بالكسر بفسخ العقد فلا يجب على المستثمر بالكسر إعمال الفسخ ، لعدم وجود ما يوجب الفسخ بل غاية الأمر أن المستثمر بالكسر يكون مالكاً للفسخ بسبب أمر المستثمر بالفتح بالفسخ .

(٣) من هنا بروم قدس سره أن يذكر وجه عدم وجوب إعمال =

الآخر (١) بالفسخ فواضح ، اذ المفروض أن الثالث لا سلطنة له على الفسخ والمتعاقدان لا يريد انه (٢) .
وأما (٣) مع طلب الآخر للفسخ فلأن وجوب الفسخ حينئذ على المستأمر بالكسر راجع إلى حق لصاحبه عليه .
فإن (٤) اقتضى اشتراط الاستثمار ذلك الحق على صاحبه عرفاً فمعناه سلطنة صاحبه على الفسخ .

= الفسخ على المستأمر بالكسر وقد ذكر له وجهين ، فهذا هو الوجه الأول .

وخلاصته إن المتعاقد الثاني الذي لم يأمره المستأمر بالفتح .
إذا لم يرخص بالفسخ فعدم وجوب أعمال الفسخ على المستأمر بالكسر واضح ، لأن المفروض أن الثالث وهو المستأمر بالفتح ليس له سلطنة على الفسخ ، وإنما له الأمر والنهي فقط كما علمت ، والمتعاقدان لا يريدان الفسخ : فلا مجال للفسخ .

(١) وهو المتعاقد الثاني كما علمت .

(٢) أي لا يريدان الفسخ كما علمت .

(٣) هذا هو الوجه الثاني

وخلاصته إن في صورة طلب المتعاقد الثاني الفسخ عند عدم وجوب الفسخ على المستأمر بالكسر :

يكون المرجع في وجوب الفسخ إلى حق لصاحب هذا المستأمر بالكسر وهو التعاقد الثاني الذي لم يأمر المستأمر .

(٤) من هنا يروم قدس سره أن يشرح الوجه الثاني المشار إليه في الهامش من هذه الصفحة بقولنا : هذا هو الوجه الثاني . =

فيرجع اشتراط الاستثمار إلى شرط لكل منها على صاحبه :

- والحاصل (١) ان اشتراط الاستثمار من واحد منها على صاحبه إنما يقتضي ملكه للفسخ إذا اذن له الثالث المستثمر .
- واشتراطه (٢) لكل منها على صاحبه يقتضي ملك كل واحد منها للفسخ عند الاذن (٣) .

= وخلصته إن ذلك الحق إن كان مقتضى اشتراط الاستثمار عرفاً فمعناه تسلط صاحب المستثمر بالكسر على الفسخ فيفسخ حينئذ ، لأن مآل اشتراط الاستثمار إلى شرط يكون لكل منها على صاحبه .

(١) أي خلاصة الكلام في صورة طلب العاقد الثاني الفسخ عندما استأمر العاقد الاول من المستأمر بالفتح وأمره بالفسخ وقبلنا به - عدم وجوب الفسخ على المستأمر بالكسر :

إن اشتراط الاستثمار من واحد من المتعاقدين للأجنبي : يقتضي تملك المشترط عند ما يأذنه المستأمر بالفتح بالفسخ فله حق الفسخ .

(٢) أي واشتراط الاستثمار من كل واحد من المتعاقدين على صاحبه .

يقتضي تملك كل واحد من المتعاقدين الفسخ عند ما يأذن ويأمر المستأمر بالفتح بالفسخ .

فيصح لكل واحد منها الفسخ عندما يأمر المستأمر بالفتح بالفسخ .

(٣) أي اذن المستأمر بالفتح كما عرفت آنفاً .

إلى هنا كان الكلام حول طلب المستأمر بالكسر من المستأمر بالفتح الأمر .

ومما (١) ذكرنا يتضح حكم الشق الثاني : وهو الانقار بأمره الابتدائي ، فإنه إن كان (٢) شرطاً لأحدهما ملك الفسخ لو أمره به . وإن كان (٣) لكل منهما ملكا (٤) كذلك ، ثم في اعتبار مراعاة المستأمر للمصلحة (٥) وعدمه وجهان . أوجهها العدم (٦) إن لم يستفد الاعتبار (٧) من اطلاق العقد بقرينة حالية ، أو مقالية .

(١) من هنا يروم قدس سره أن يجيل القلم حول الامر الابتدائي الذي لم يسبقه استثمار المستأمر بالكسر . وخلاصته إنه بعد ما ذكرنا لك حول المستأمر بالكسر . يتضح لك حكم الشق الثاني : وهو ائتمار المستأمر بالفتح أمراً ابتدائياً من دون مطالبة المستأمر بالكسر منه . فإن كان الاستثمار شرطاً لأحد المتعاقدين فقد ملك الفسخ لو أمره المستأمر بالفتح بالفسخ . وإن كان الاستثمار شرطاً لكليهما فقد ملكا الفسخ لو أمرهما المستأمر بالفتح بالفسخ .

(٢) أي الاستثمار كما علمت آنفاً .

(٣) أي الاستثمار كما علمت آنفاً .

(٤) أي الفسخ لو أمرهما المستأمر بالفتح بالفسخ .

(٥) أي لمصلحة كل واحد من المتعاقدين .

(٦) أي عدم مراعاة المصلحة .

(٧) أي اعتبار مراعاة المصلحة ، فإنه إذا استفيد الاعتبار المذكور

بواسطة قرينة حالية ، أو مقالية : فلا شك في اعتبار مراعاة المستأمر =

.

= بالفتح المصلحة للمتعاقدين .

ثم اعلّم أنه لا بد في الاستثمار من معلومية مدته وضبطها ، لأن الجهالة فيه توجب مريان الجهالة وجريانها إلى العقد ، والجهل بالمقد مضر بصحته .

ثم على القول بالتحديد لا ينحصر الاستثمار في مدة معينة . بل يجوز اشتراط ما أريد من الزمان : قل أو كثره لكن بشرط ضبط المدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من جمع من حزن الارض وسهلها ، وعذبها وسبخها ،
تربةً سنّها بالماء حتى خلصت ، ولاطها بالبلّة حتى لزبت فجبل منها
صورة ذات أحناء ووصول ، وأعضاء وفصول .
أجمدا حتى استمسكت واصلحها حتى صلصت لوقت معدود .
وأمد معلوم .

ثم نفخ فيها من روحه فثلث انسانا ذا أذهان يجلبها ، وفكر
يتصرف بها ، وجوارح يخدمها ، وأدوات يقلبها ، ومعرفة يفرق بها
بين الحق والباطل ، والأذواق والمشام ، والألوان والأجناس .
معجوناً بطينة الألوان المختلفة ، والأشباه المؤتلفة والأضداد
المتعادية ، والأخلاط المتباينة :

من الحر والبرد ، والبلّة والجمود .
(نهج البلاغة) الجزء ١ ص ١٣ - ١٤ - ١٥ شرح الاستاذ محمد
عبد طباة (مطبعة الاستقامة) هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا هو الجزء الرابع عشر من (المكاسب) وهو ثاني جزء من الخيارات .

كانت البداية فيه يوم الرابع عشر من شهر شوال المكرم عام ١٤٠٤ هـ .

وقد استوفى العمل فيه مقابلة وتصحيحاً وتعليقاً غابة الجهد والطاقة والسهر بقدر الوسع والامكان .

مع كثرة الأمراض والآلام والاشغال وأنا اعانيها .
وذلك حيامناً بانجاز تحقيق الأجزاء وإصدارها واخراجها الى عالم الوجود .

اكباراً واجلالاً لفقه (أئمة أهل البيت) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وإذا كنا قد تابعنا إصدار الأجزاء في هذه الفترات المتباعدة .
فلأن تحقيق الكتاب وتصحيحه واخراجه اخراجاً يليق بمكانته العلمية .

ولا سيما هذا الجزء وببقية أجزاء الخيارات المشتملة على مطالب =

= خامضة ، ومسائل صعبة مستصعبة جداً :

كان يستدعي منا دقة الملاحظة ، وعمق الإمعان في هذه الاجزاء ؛
(الخيارات) .

ولعمرك أيها القاريء النبيل الكريم .

لقد ألعبني إخراج هذا الجزء من الطبع ، حيث إنني مبتلى بمرض
للقلب وهو يستدعي الراحة والسكون والاستقرار وهذا العمل يتنافى
معها .

فقد أخذ هذا الجزء من وقتي في الليل والنهار أكثر من خمس عشرة
ساعة وانا ان تحت عبثه الثقيل .

فانبعت بعون الله تبارك وتعالى الجزء الرابع عشر بالجزء الثالث
عشر .

فإليك أيها القاريء العزيز .

هذه التحفة الثمينة ، والهدية النفيسة التي هي عصارة حياتي .
وأرى هذه الافاضات كلها من بركات صاحب هذا (للقبر المقدس
العلوي) .

على من حل فيه آلاف النعم والثناء .

فشكراً لك يا إلهي وربّي وسيدي ومولاي على هذه النعمة الجسيمة
والآلاء العظيمة .

واسألك اللهم وأدعوك بحرمه صاحب هذا القبر المقدس الترفيق
لائام بقية الاجزاء ، والمشروعات الخيرية النافعة للامة الاسلامية جمعاء .

إنك ولي ذلك والقادر عليه .

ويتلوه الجزء الخامس عشر إن شاء الله تبارك وتعالى وأوله :

(مسألة من أفراد خيار الشرط ما يضاف إليه)

كتبت هذه الأسطر في اليوم الثالث عشر من شهر الله الأعظم

عام ١٤٠٨ هـ وقت الظهر في غرفة ادارة (جامعة النجف الدينية)

العامرة حتى ظهور (الحجة البالغة) عجل الله تعالى فرجه الشريف .

عبدك

السيد محمد كلانتر

الفهارس

فهرس البحوث

- | | | | |
|----|---------------------------------|----|-------------------------------|
| ٥٧ | ما أفاده الشيخ الانصاري | ٩ | لو اكره أحدهما على التفرق |
| ٥٩ | في تفنيد الأدلة الثلاثة . | ١١ | الأقوال في خيار الباقي في |
| ٦١ | دهوى النصارى اطلاق الرواية | | المجلس مختاراً . |
| ٦٣ | في المقامات الدالة على سقوط | ١٣ | في تقسيم الاكراه إلى قسمين |
| | الخيارين . | ١٥ | ظاهر كلام الأعلام في خيار |
| ٦٥ | ما أفاده العلامة في القواعد | | الباقي في المجلس . |
| ٦٧ | تحليل شهنا الانصاري عبارة | ١٩ | في مبنى الأقوال الاربعة . |
| | الخلاف . | ٢١ | في تقسيم القسم الاول إلى |
| ٦٩ | تحقيق حول عبارة الخلاف | | قسمين : |
| ٧١ | توجيه كلام الشيخ | ٢٣ | في تقسيم للقسم الثاني إلى |
| ٧٣ | في حكم حكم المسألة | | قسمين : |
| ٧٥ | في بيان زوال حكم الاكراه | ٢٥ | في التفصيل الذي أفاده العلامة |
| ٧٧ | ما أفاده السوء الطباطبائي | ٢٧ | ما افاده فخر الاسلام في شرح |
| | اليزدي . | | كلام والده . |
| ٧٩ | أحد القولين في الخيار مما لا بد | ٢٩ | في بيان مبنى الاكوان . |
| | منه . | ٤٩ | في ظاهر كلام فخر الاسلام |
| ٨١ | التصرف مسقط خيار المجلس | ٥١ | في القول المحكي عن القاضي |
| ٨٣ | في الحديث الدال على أن | ٥٥ | نظرية الشيخ الانصاري |
| | التصرف مسقط للخيار . | | |

- ٨٥ في اختصاص خيار الحيوان
بالمشتري
- ٩١ اشكال مجيء خيار الحيوان
فيما اذا كان قصير العمر .
- ٩٣ في أن خيار الحيوان هل يختص
بالمعين أو بهم .
- ٩٥ ظهور كلمات بعض الأعلام
في الاختصاص بالمعين .
- ٩٧ في اختصاص خيار الحيوان
بالمشتري :
- ١٠١ الاستدلال بالاختبار على
الاختصاص .
- ١٠٧ ما أفاده علم الهدى في عدم
الاختصاص .
- ١٠٩ ما استدلل به علم الهدى على
عدم الاختصاص :
- ١١١ تخصيص العمومات بصحيحة
محمد بن مسلم .
- ١١٣ ما أورده الشيخ على الصحيحة
- ١١٥ في ترجيح الصحيحة على
- الصحيح الآخر .
- ١١٧ وهم والجواب عنه .
- ١١٩ في الرد على الشهرة والاجماع
- ١٢١ متابعة صاحب المفاتيح للسيد
علم الهدى .
- ١٢٣ في تضعيف قول علم الهدى
- ١٢٥ عدم منافاة الدعوى للصحيحة
- ١٢٧ دفع وهم ثالث .
- عدم وجود مخصص قابل .
- ١٢٩ في المقام .
- ١٣١ عدم الفرق بين الأمة وغيرها
- ١٣٣ عدم الوقوف على دليل .
- ١٣٥ في مبدأ خيار الحيوان .
- ١٣٧ ما أفاده الشيخ في المبسوط
- ١٢٩ في الاستدلال بالاستصحاب
- على عدم ارتفاع الخيار في
- ١٤١ الأخبار الواردة في تلف .
- الحيوان في الثلاثة .
- ١٤٣ في الرد على الاستصحاب .
- ١٤٥ في الجواب عن تداخل الاسباب
- ١٤٧ ما المراد من زمن العقد .
- ١٤٩ زمن التملك هو زمن العقد
- ١٥١ ما أفاده المحقق الشيخ على

- ١٨٧ تنظير للتصرف في كونه مسقطا للخيار .
- ١٨٩ في الاحتمال الثالث .
- ١٩١ في وجود قرينة لفظية أو حالية
- ١٩٣ في الاحتمال الرابع
- ١٩٥ مخالفة الاحتمالين لظاهر الصحيحة
- ١٩٧ عدم إرادة الأصحاب ان التصرف مسقط
- ١٩٩ نصريح العلامة بأن المسخ كالأجارة
- ٢٠١ نفس الرضا بالعقد يعتبر في لزومه .
- ٢٠٣ ما أفاده شيخنا المفيد في المقنعة
- ٢٠٥ ما أفاده الحلبي في خيار الحيوان .
- ٢٠٧ ما أفاده العلامة في التذكرة
- ٣٠٩ ما أفاده الحق الكركي
- ٢١٣ ما أفاده العلامة في التذكرة
- ٢١٥ حاصل ظهور كلمات الفقهاء
- ٢١٧ الإشكال في دفع الاستبعاد
- كاشف الغطاء .
- ١٥٣ عدم اعتبار الملكية في زمن الخيار .
- ١٦١ وهم والجواب عنه .
- ١٦٣ ما أفاده السيد بحر العلوم في الايام الثلاثة .
- ١٦٥ رد الشيخ الانصارى على السيد بحرم العلوم .
- ١٦٧ في سقوط الخيار بامور .
- ١٧١ ما أفاده الشيخ الانصارى من الاحتمالات .
- ١٧٣ فيما يحدته المشتري في الحيوان
- ١٧٥ ما أفاده العلامة في التذكرة
- ١٧٧ ما أفاده العلامة حول التصرف في الحيوان .
- ١٧٩ في الحكمة في جعل الخيار في الحيوان .
- ١٨١ ظهور التصرف في لزوم العقد
- ١٨٣ الاستشهاد بالرواية في المراد من الرضا .
- ١٨٥ في الوجوه المحتملة في جملة فذلك رضا منه .

- ٢٤١ توجهه ما أفاده الشيخ الكبير
كاشف الغطاء
- ٢٤٢ التأجيل إلى الدياس والحصاد
أمر متعارف
- ٢٤٥ ما أورده الشيخ صاحب
الجواهر .
- ٢٤٧ لا فرقي في بطلان العقد بين
ذكر المدة وعدم ذكرها
- ٢٤٩ انجبار الأخبار المرسلة بالاجامات
المنقولة
- ٢٥١ ما أفاده في ملتحاح الكرامة
- ٢٥٣ التحديد بمقدار معين تعبد
شرعي .
- ٢٥٥ ما أفاده الشيخ الانصاري
في المقام
- ٢١٩ استهجان التعليل لو لم نقل
بسقوط الخيار بالتصرف
- ٢٢١ فساد الجمع بين الأخبار
المتضاربة .
- ٢٢٣ في الاستدلال بالخبر المصحح
- ٢٢٧ استحباب رد ثلاثة أمداد
لصاحب الشاة
- ٢٢٩ ما أفاده شيخ الطائفة في خيار
الشرط .
- ٢٣٣ في الأحاديث الواردة في خيار
الشرط .
- ٢٣٥ في عدم الفرق في اتصال
زمن الخيار أو انفصاله
- ٢٣٧ في اشتراط تعيين المدة
في خيار الشرط
- ٢٣٩ عدم الاعتبار بمساحة العرف

(فهرس التعليقات)

٤١	في الصور المفروضة في الأكوان	٩	المقصود من أحدهما
٤٧	في معنى قول الحكماء ١ ان	١٠	وجه دخول المسألة السادسة
	العدم لا يعلل		في المسألة الخامسة
٥٠	استدراك وخلاصته	١١	توضيح كيفية السقوط
٥١	تعلييل وخلاصته	١٦	خلاصة ما في القواعد
٥٣	ما أفاده السيد الطباطبائي	١٧	الأقوال الأربعة في خمار
	اليزدي في تعليقه على المكاسب		المتعاقدين .
٥٥	وجه اظهور فيها حكاة صاحب	١٩	تحقيق حول جعل الخيار .
	مفتاح الكرامة	٢٠	الافراق على قسمين
٥٧	دلالة صحيحة فضيل على	٢١	تقسيم القسم الاول إلى قسمين
	ثبوت الخيار .	٢١	ذكر مباني الأقوال الأربعة .
٥٨	دلالة الأدلة على ثبوت الخيار	٢٣	في جعل القسم الثاني قسمين
٦١	دهوى وخلاصتها	٢٩	في بيان مبنى الأكوان الأربعة
٦٢	خلاصة ما أفاده في سقوط الخيار	٣١	تحقيق مهم حول الأكوان
	عن المتعاقدين		الأربعة .
٦٥	تعلييل وخلاصته	٣١	الأقوال الثلاثة في الأكوان
٦٦	وجه التأمل	٣٧	تحقيق مهم حول التقابل بين .
٦٧	تعلييل وخلاصته		الأكوان الأربعة
		٣٩	ما أفاده العلامة والمولى صدرى
			والحكيم السبزواري

١٠٢ تحقيق حول صحبة فضيل	٦٨ تأييد و خلاصته
بن يسار .	٦٦ خلاصة مراده قدس سره
١٠٤ تحقيق حول تقييد الامام (ع)	٧٠ عدول و خلاصته
١٠٦ تحقيق حول صحبة ابن	٧٢ تحليل و خلاصته
رثاب .	٧٥ تحقيق حول زوال الاكراه
١٠٧ تحقيق حول الاستصحاب الكلّي	٧٦ توجيه و خلاصته
وأقسامه	٧٧ ما أفاده السهد الطباطبائي
١١٠ تحقيق من السيد و خلاصته	البزدي
١١١ ما أفاده شيخنا الحر العاملي	٧٩ بيان الاستصحاب
١١١ استدلال السهد بالصحة	٨٢ تحليل و بيان
١١٢ ما أورده على السيد قدس سره	٨٣ نص الحديث الوارد في الحيوان
١١٤ وهم و الجواب عنه	٨٥ تحقيق حول دود القز
١١٥ ترجيح و خلاصته	٩٠ المراد من الحيوان الوارد في
١١٦ وهم و الجواب عنه	لسان الاحاديث .
١١٧ تأييد و خلاصته	٩١ الأقوال الاربعة في أمد عمر
١١٨ تأييد لبعض الأعلام	الحيوان القصير العمر بالعرض
١٢٢ ترق منه	٩٣ نظرية الشيخ حول الاختصاص
١٢٢ تأييد و خلاصته	٩٤ استدلال آخر حول الاختصاص
١٢٣ قول ثالث	٩٥ المراد من بعض المعاصرين
١٢٣ وهم	٩٧ تحقيق حول كلمة الحلبيين
١٢٤ الجواب عن الروم	٩٩ استدلال و خلاصته
١٢٤ وهم و الجواب عنه	١٠٠ دليل ثان للاختصاص و خلاصته
١٢٥ وهم و الجواب عنه	

١٥٥ تحقيق حول اليوم	١٢٧ وهم والجواب عنه
١٥٩ تحقيق حول التلقيق	١٢٨ تأييد منه للقول الأول
١٦١ وهم والجواب عنه	١٣٠ الأقوال الثلاثة في مسألة
١٦٢ المراد من القهل حول السيد	خيار الحيوان
بحر العلوم .	١٣٢ نص عبارة الشهودين في اللمعة
١٦٣ إيراد منه على السيد بحر العلوم	١٣٤ وجه ظهور الحديث الوارد
١٦٤ السؤال الثاني من السهد بحر	في خوار الحيوان .
العلوم .	١٣٨ تحقيق من المحقق الاصلهاني
١٦٨ تحقيق حول التصرف	١٣٩ في الأدلة الاربعة
١٧٠ احتمالات أربعة منه حول الرضا	١٤١ في الاخبار الواردة في تلف
١٧٦ تعليل بعض الشافعية والجواب	الحيوان .
عنه من العلامة .	١٤٢ في الرد على الأدلة الاربعة
١٧٧ جواب عن الشرط وخلاصته	١٤٤ في التعليل الاول
١٧٨ إشكال آخر والجواب عنه	١٤٥ في التعليل الثاني
١٧٩ إشكال آخر	١٤٦ جواب من العلامة
١٨٠ الاستشهاد بكلمة فذلك	١٤٧ المراد من زمن العقد
١٨١ جواب وخلاصته	١٤٩ وهم والجواب عنه
١٨٣ تعليل وخلاصته	١٤٩ تحقيق حول بعض المعاصرين
١٨٤ وهم والجواب عنه	وتحليل عبارته
١٨٥ خلاصة الاحتمال الاول	١٥١ إيراد والجواب عنه
١٨٦ خلاصة الاحتمال الثاني	١٥٣ الإيزاد على ما أفاده المحقق
١٨٨ خلاصة الاحتمال الثالث	الشيخ علي كاشف الغطاء
١٨٩ خلاصة تميم الاحتمال الثالث	

- ٢٣٦ إشكال من العلامة على ما ذهب اليه الشافعي
٢٣٧ مراتب مدة الخيار
٢٣٩ دفع وهم والجواب عنه
٢٣٩ تعليل وخلاصته .
٢٤١ ما أفاده الشيخ الكبير كاشف الغطاء في المقام
٢٤١ استدراك وخلاصته
٢٤٣ تحقيق حول كلمة دباس وحصاد .
٢٤٣ تأييد وخلاصته
٢٤٥ إشكال وحاصله
٢٤٦ توجيه منه قدس سره
٢٤٧ خلاصة ما أفاده الأعلام في المدة .
٢٥٠ ما ذكرناه عن التسليكة والمصاييح وجواهر الكلام .
٢٥١ ما أفاده صاحب مفتاح الكرامة
٢٥١ إشكال على ما أفاده صاحب الجواهر .
٢٥٢ ما أفاده المحقق الاصلهاني في الدرر .

- ١٩٢ خلاصة الاحتمال الرابع
١٩٦ وهم والجواب عنه
١٩٨ حل عبارة غامضة
٢٠٠ خلاصة ما أفاده في الاندفاع
٢٠٢ اشكال آخر على أظاهرة المعنى الرابع .
٢٠٣ الاستشهاد بكلمات الاعلام وهو اثنا عشر واحداً
٢١٥ استدراك وخلاصته
٢١٧ استبعاد وخلاصته
٢١٨ دفع الاستبعاد
٢٢٠ خلاصة ما سيجيء
٢٢١ خلاصة ما أفاده حول التصرفات .
٢٢٥ تحقيق حول الحديث الوارد في الصاع
٢٢٦ اشكال والجواب عنه
٢٢٨ خلاصة وجه التأمل
٢٢٨ ما أفاده المحقق الايرواني حول التأمل
٢٢٩ نص بهارة الشيخ في المصنوع
في الجمع بين الأخبار الواردة في خيار الحيوان
٢٣٠ في خيار الحيوان

٢٦٥ ما أفاده شيخ الطائفة	٢٥٢ في تلمذة الإشكال على ما
٢٦٦ استدراك وخلاصته	أفاده صاحب الجواهر
٢٧٠ ما أفاده الشهيد حول الخيار	٢٥٣ تنظيم وخلاصته
للأجنبي .	٢٥٤ خلاصة الكلام في الخيار
٢٧١ تأييد منه وخلاصته	المجهولة مدله .
٢٧٢ تفريع حول المصلحة والأصلحية	٢٥٥ نظرية شيخنا الألباري
٢٧٣ تلمذة كلام القائل بأن اشتراط	٢٥٦ توجهه وخلاصته
الخيار للأجنبي مخالف للمشروع	٢٥٧ رد على الإجماع المدعى
٢٧٤ منشأ الخيار عند المتخيل أحد	٢٥٨ استدراك وخلاصته
الأمور الثلاثة.	٢٥٩ تحقيق مهم حول الحديث
٢٧٥ تحقيق حول الاستثمار	المروي في الخيار .
٢٧٧ تعليل وخلاصته	٢٦٠ تحقيق حول كلمة (حبان)
٢٧٨ خلاصته ما أفاده قدس سره	٢٦١ الخدشة في دلالة الحديثين
حول المتعاقدين الثاني	ومسندهما
٢٨٠ تحقيق حول الأمر الابتدائي	٢٦٢ لضعيف جبر الإجماعات
	المنقولة لضعف الحديث المرسل

(فهرس الآيات الكريمة)

- أ -

إن الله لا يغير ما بقوم ٣٦
أوفوا بالعقود ١٠٠ - ١١٢

- س -

صبح اسم ربك الأعلى الذي خلق ٨٤
فسوى والذي قدر فهدى

- ف -

فسبحان الذي بيده ملكوت كل ٣٦
شيء .

- ك -

كونوا قردة خاسئين ٣٥

- و -

وأحل الله البيع ١١٢
ونجارة من تراض ١١٢
وبمسك السماء أن تقع على الأرض ٣٦

- ي -

يا أيها الناس انتم الفقراء إلى ٣٤
الله والله هو الغني

(فهرس الاحاديث)

- أ -

- البيعان بالخيار ١٠٢ - ١١٩
 إذا ابتعت شيئاً فقل : لا خلافة ٢٥٩
 إذا أحدث فمها حدثاً وجب الشراء ١٧٢
 إذا بعت فقل : لا خلافة ٢٦٠
 إذا بايعت فقل : لا خلافة ٢٦٠
 أرايت إن قبلها المشتري أو لأمس ١٧٤
 اشترى من رجل دابة فأحدث فيها ١٧٣
 اشترى شاة فامسكها ثلاثة أيام ٢٢٣
 أله أن يردّها ١٧٣
 إلا كل شرط خالف كتاب الله ٢٣٣
 إلا شرطاً حرم حلالاً . أو أحل حراماً ٢٣٣
 المتبايعان بالخيار ٩٣ - ١١٠ - ١١٦
 المسلمون عند شروطهم ٢٣٣
 إن الشرط في الحيوان ثلاثة أيام ١٣٤
 إن حنان بن منقذ ٢٥٨

- ث -

- ثلاثة أيام في الحيوان ١١٦

- ص -

٩٣ - ١٢٥

صاحب الحيوان المشتري

- ف -

١٧٨

فاذا افترقا وجب البيع

١٨٢ - ١٨٣

فاذا افترقا فلا خوار بعد الرضا منها

٢٢٥ - ١٨٩ - ١٨٥

فذلك رضاً منه

٢١٩ - ١٨٥ - ١٧٢

فإن أحدث المشتري فيها اشتراه

٢٥٨

فقال : إذا بايعت فقل : لا خلافة

٢٥٩

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

١٤١

فقال : على الهائغ حتى يمضي الشرط

١٤١

فقال : ليس على الذي اشتراه ضمان

١١٦ - ١٠٦

فقال : الخيار لمن اشترى

٦٠

فشئت خطأ لهجب البيع حين افترقنا

- ق -

١٠٣ - ١٠٢

قال ثلاثة أيام للمشتري

١٠٥ - ١٠٥

قال : الشرط في الحيوان ثلاثة أيام

١١٩ - ١٠٢

قال : البيعان بالخيار

١٠٤

قال : الخمار في الحيوان

١٠٤

قال : في الجيوان كله شرط

١٠٢

قلت : وما الشرط في هجر الحيوان ؟

- قال : قلت له ١٠٢ - ١٠٣
 قال : سألت أبا هبدا الله عليه السلام ١٨١ - ١٨١
 قلت : له ١٧٤
 قال : فقال : إذا قبل ، أو لامس ١٧٤
 قال : يستحلف بالله ما رضى به ١٨٣

- ل -

- لا بأس بالسلم كيلاً معلوماً إلى أجل معلوم ٢٤٣
 لمن الخيار ١٠٥

(م)

- ما الشرط في الحيوان ؟ ١٠٢

- و -

- والمسلمون عند شروطهم ٢٣٣
 وفي غيره حتى يفترقا ١٣٤
 وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٢٢٩
 ولا تسلمه إلى دياس ولا إلى حصاد ٢٤٣
 وما الشرط في غير الحيوان ؟ ١٣٦
 وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام ١٤٣

(فهرس الأعلام)

- ١ -

٨٤	أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام
١٤١	أبا حيد الله عليه السلام
٢٥٣	أبان بن تغلب
٦٤	ابن أبي عمير
٩٨ - ٢٢	ابن البراج (تقي الدين)
٩٩	ابن إدريس
٩٧	ابن الجنيد
١٨٢ - ١٨٠ - ١٧٢ - ١١٣ - ١١٢ - ١٠٥	ابن رثاب
١٤٧ - ٩٨	ابن زهرة أبو المكارم
٢٣٣	ابن سنان
٢٣٢	اصحاق بن عمار
١٢٧	ابن عمر
١٢٧	ابن فضال
٢٢٨	ابن مالك
٢٩٠ - ١٦٧ - ١٥٢ - ١٢٩ - ٦٥ - ٦٢ - ٥٤ - ٢١	الانصاري
١٣٧ - ١٣٣ - ٢٧٧ - ٢٦٦ - ٢٦٢ - ٢٢٥	
٢٢٨ - ٧٠	الايرواني

- ب -

٢٥٨ البخاري

- ت -

١٥٠ الشيخ أسد الله (التستري)

- ج -

١٨٣ جعفر بن محمد عليهما السلام

- ح -

١١١ الحر العاملي

٨٤ الحسن بن علي بن فضال

٣٨ الحكيم السبزواري

١٣١ - ١٠٥ - ١٠٤ - ٨٤ الحلبي

- س -

٩٨ السيد المسيح عليه السلام

٢٥٠ السيد بحر العلوم

٩٩ السيوري

٦٤ - ٢٦ - ١٦ السيد العميد

٢٥٨ - ٢٤٧ الشهيد المرتضى

٩٨ سيف الدولة الحمداني

- ش -

٢٦٥ - ٢٤٧ - ٢٢٧ - ٢٢٦ - ١٤٢ شيخ الطائفة

٢٤٩ - ٢١١ - ٢١٠ - ٩٩ - ٩٧ - ٢٦ - ١٦ الشهيد الاول

٨١ - ٨٠ - ٧٠ - ٥١ الشيخ الطوسي

١٢١ - ٩٧ - ١٧ الشهيد الثاني

- ص -

- صاحب الجواهر ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٥١ - ٢٥٢
 صاحب مفتاح الكرامة ٢٥١
 صاحب المفاتيح ١٢١
 الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ٩٧
 صدر المتألهين الشيرازي ٣٧

- ع -

- علي عليه السلام ٢٣٩
 العلامة ١٥ - ١٧ - ٢٦ - ٥٠ - ٦٩ - ٨١ - ٩٤ - ٩٩
 ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٨٠ - ٢١٠ - ٢٦٢ - ٢٦٨
 علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ٩٧
 علي بن رثاب ١٧٥ - ١٩٤
 علي بن أسباط ١٠٤
 حلم الهدى ١١٠ - ١١١ - ١١٣ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٣٠ - ١٣٥
 عبد الرحمن ١٤١
 عماد الدين محمد بن علي بن محمد الطوسي ٩٧

- ف -

- فخر الاسلام ٣٠ - ٣١ - ٤٩ - ٩٩
 فضيل بن يسار ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١١٦

- ك -

- كاشف الغطاء علي ٩٥ - ١٥١ - ١٥٢
 كاشف الغطاء الشيخ الكبير الشيخ جعفر ٢٤١

- م -

١٣٥

المامقاني

٩٩ - ٢٦ - ١٥

الحق

٣٩

الحق الطوسي

٢١١ - ٩٧ - ٦٤ - ١٧

الحق الكركي

١٢٢ - ١١٨ - ١١٦ - ١١٥ - ١١٤ - ١١٣ - ١١٠

محمد بن مسلم

١٢٩ - ١٢٨

١٣٠ - ١٢٩ - ١٢٣ - ١٠٧

المرتضى

١٢٣

موسى الخونساري

٢٤٧ - ٢٠٥ - ١٣٢ - ٩٧

شيخ الامة (المفيد)

- ن -

١٢٣

النائفي

- ي -

٧٧

الطباطبائي (البزدي)

(فهرس الكتب)

- أ -

٢٥٥ - ١٤٤	الاستبصار
٣٩ - ٣٨	الاسفار
٢٤٧ - ١٣٠	الالتصار
٦٤ - ٤٩ - ٢٧	الايضاح

- ب -

٢٩	العجريد
٢٣	التحرير
١٩٣ - ١٧٧ - ١٧٦ - ١٧٥ - ١٧٤ - ٨١ - ٧٨	التذكرة
١٩٩ - ٢٣٦ - ٢٦٠ - ٢٢٨ .	
٢٥٥ - ١٤	التلهيب

- ج -

٦٣	جامع المقاصد
٢٥٠ - ١٥٠ - ٤٩	الجواهر

- خ -

٢٤٧ - ٦٨ - ٦٦ - ٥٣ - ٥٢ - ٥٠ - ٤٩	الخلاف
٢٦٨ - ٢٣٠ .	

- د -

٢٣٠	الدروس
-----	--------

- ر -	
١٠٨ - ١٠٧	الرسائل
- ص -	
٢٣٥ - ١٣٨	السرائر
- غ -	
٢٣٥ - ٢٠٥ - ١١٩	الغنية
- ق -	
١١٤	قرب الإسناد
٦٥ - ٤٩	القواعد
- ك -	
١١٤	الكافي
٣٧	كشف المراد
- ل -	
٢٥٤ - ١٥٠ - ١١٠ - ١٠٩ - ٢٣	اللمعة الدمشقية
- م -	
٢٣٠ - ٢٢٩ - ٢٠٥ - ٢٠٤ - ١٣٨ - ٨٠ - ٢٣	المبسوط
٢٥٠	المصابيح
١٢١	المفاتيح
٢٥١	مفتاح الكرامة
٢٥٢ - ١٢٧ - ٨٤ - ٧٨ - ٧٧ - ٧٠ - ٥٣ - ٥٢	المكاسب
٤٥ - ٣٨ - ٣٥	منظومة السبزواري
١٢٣	منية الطالب
١١٤	من لا يحضره الفقيه

- و -

وسائل الشيعة

٨٢ - ٨٤ - ٩٤ - ١٠٧ - ١١٠ - ١١١

١٢٤ - ١٢٥ - ١٣١ - ١٣٤ - ١٣٦

١٤١ - ١٥٩ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٨٣

١٩٣ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٧ - ٢٣٢

٢٣٩ - ٢٤٢ - ٢٤٧ - ٢٥٤ .

(فهرس الشعر)

- أ -

أزمة الأمور طراً بهده والكل مستعدة من مدده ٣٥

- ك -

كذلك في الأعدام لا عليه وإن بها فاهوا لتقريبية ٤٠

- و -

والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال ٢٣٨

(فهرس المدن)

- ح -

٩٨ (حلب)

٩٨ (حلة)

- ص -

٨٦ (صين)

- ي -

٨٦ (يابان)

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير



هاتف: ٨٣٨١٥٧٠ - ٨٣٧٧٠٢ - بكيوت - لبنان